

تقرير

مشاورة الخبراء المعنية بتحديد وتقدير الدعم في قطاع صناعة الصيد
وتقديم التقارير بشأنه

روما، 3-6 ديسمبر/كانون الأول 2002



ٲطلب نسخ من مطبوعات منظمة الأعدفة والزراعة من:
مجموعة المبيعات والتسوق
قسم الإعلام
منظمة الأعدفة والزراعة
بالعنوان التالي:

Sales and Marketing Group
Information Division
FAO

Viale delle Terme di Caracalla
00100 Rome, Italy

أو بالبريد الإلكتروني بالعنوان التالي:

E-mail: publications-sales@fao.org

أو بالفاكس على الرقم التالي:

Fax: (+39) 06 57053360

تقرير
مشاورة الخبراء المعنية بتحديد وتقدير الدعم في قطاع صناعة الصيد
وتقديم التقارير بشأنه

روما، 3-6 ديسمبر/كانون الأول 2002

الأوصاف المستخدمة في هذا المطبوع وطريقة عرض موضوعاته لا تعبر عن أي رأي خاص لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة فيما يتعلق بالوضع القانوني لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة، أو فيما يتعلق بسلطاتها أو بتعيين حدودها وتخومها.

ISBN 92-5-104890-8

جميع الحقوق محفوظة لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة. ومسموح باستنساخ ونشر المواد والمعلومات الواردة بهذه النشرة للأغراض التعليمية أو غيرها من الأغراض غير التجارية بدون الحصول على ترخيص مسبق من المنظمة صاحبة حقوق الطبع، بشرط التنويه عن مصدرها. ولا يجوز استنساخ هذه النشرة بغرض إعادة بيعها أو لأي أغراض تجارية أخرى إلا بعد الحصول على ترخيص بذلك من المنظمة صاحبة حقوق الطبع. وتقدم طلبات الحصول على هذا الترخيص إلى:

Chief, Publishing and Multimedia Service, Information Division, FAO, Viale delle Terme di Caracalla, 00100 Rome, Italy or by e-mail to copyright@fao.org

© FAO 2003

إعداد هذه الوثيقة

هذه الوثيقة هي التقرير الختامي الصادر عن مشاوره الخبراء المعنية بتحديد وتقدير الدعم في قطاع صناعة الصيد وتقديم التقارير بشأنه، وهي المشاورة التي عُقدت في روما من 3 إلى 6 ديسمبر/كانون الأول 2002.

التوزيع:

جميع أعضاء المنظمة

الدول والمنظمات القطرية والدولية الأخرى المعنية

مصلحة مصايد الأسماك بمنظمة الأغذية والزراعة

مسؤولو مصايد الأسماك بالمكاتب الإقليمية لمنظمة الأغذية والزراعة

تقرير مشاوره الخبراء المعنية بتحديد وتقدير الدعم في قطاع صناعة الصيد وتقديم التقارير بشأنه.
روما، 3-6 ديسمبر/كانون الأول 2002.

التقرير رقم 698 الصادر عن مصلحة مصايد الأسماك بمنظمة الأغذية والزراعة،
روما، منظمة الأغذية والزراعة. 2002. 81 صفحة.

ملخص

عُقدت مشاوره الخبراء المعنية بتحديد وتقدير الدعم في قطاع صناعة الصيد وتقديم التقارير بشأنه بمقر منظمة الأغذية والزراعة لمدة أربعة أيام اعتباراً من 3 ديسمبر/كانون الأول 2002. وقد شارك في هذه المشاوره 14 خبيراً من بلدان متعددة، وُجّهت إليهم الدعوة بصفتهم الشخصية. وانتخب المشاركون الدكتور ترونډ بجورندال (Dr Trond Bjorndal) رئيساً، والسيدة سيتا كوروفيللا (Ms Sita Kuruvilla) نائبة للرئيس، ووافقوا على جدول الأعمال الذي يتضمن قضيتين رئيسيتين، هما: (1) استعراض مسودة دليل تحديد وتقدير الدعم في قطاع صناعة الصيد وتقديم التقارير بشأنه؛ (2) ومقارنة مستويات الدعم وتأثيره في قطاع المصايد.

وقد وجد الخبراء أن مسودة الدليل تمثل مساهمة ممتازة في إجراء الدراسات الخاصة بالدعم، بعد إدخال بعض التعديلات الطفيفة عليها، وأوصوا باستخدامها. ولزيادة جدوى الدليل وتوسيع نطاق استخدامه، أوصى الخبراء بأن تقوم المنظمة بإجراء دراسات عن: (1) آثار الدعم في المدى البعيد، (2) تسعير الموارد، (3) والآثار المترتبة على عدم التدخل من جانب الحكومات. كذلك اعتمد الخبراء ثمانية مبادئ لاستخدام الدليل، الغرض منها تسهيل المقارنات الدولية في الدراسات الخاصة بالدعم.

ورأت المشاوره أن من المهم استخدام الطرق والمناهج المتاحة في تقدير آثار تصرفات الجهات المتلقية للدعم على البيئة والتجارة والنمو الاقتصادي والظروف الاجتماعية. وخلصت المشاوره إلى أن على المنظمة أن تعمل على تشجيع تطوير النماذج المناسبة واستخدامها في تقييم آثار الدعم من خلال إجراء دراسات حالة عن الأوضاع الفعلية.

المحتويات

رقم الفقرة	
2-1	مقدمة
3	افتتاح المشاورة
4	انتخاب الرئيس
5	الموافقة على جدول الأعمال والجدول الزمني
7-6	فكرة عامة عن الغرض من المشاورة والتحضير لها
37-8	استعراض "لليل تحديد وتقدير الدعم في قطاع صناعة الصيد وتقديم التقارير بشأنه"
43-38	مقارنة مستويات الدعم وتأثيره في قطاع صناعة الصيد
56-44	النتائج والتوصيات التي خلصت إليها مشاورة الخبراء
57	الموافقة على التقرير
رقم الصفحة	المرفقات
9	ألف جدول الأعمال
10	باء قائمة الوثائق
11	جيم قائمة المشاركين
	دال البيان الافتتاحي الذي ألقاه السيد إيشيرو نومورا، المدير العام المساعد لمنظمة الأغذية والزراعة لشؤون مصلحة مصايد الأسماك
14	هاء مسودة دليل تحديد وتقدير الدعم في قطاع صناعة الصيد وتقديم التقارير بشأنه [إعداد لينا ويستلوند، مستشار منظمة الأغذية والزراعة]
17	

مقدمة

- 1- عُقدت مشاوررة الخبراء المعنية بتحديد وتقدير الدعم في قطاع صناعة الصيد وتقديم التقارير بشأنه، بمقر منظمة الأغذية والزراعة، روما، من 3 إلى 6 ديسمبر/كانون الأول 2002.
- 2- وقد شارك في المشاوررة 14 خبيراً وثلاثة مراقبين، ويتضمن المرفق جيم قائمة بأسمائهم. ويتضمن المرفق باء قائمة بالوثائق التي عُرضت على المشاوررة.

افتتاح المشاوررة

3- افتتح المشاوررة السيد إيشيرو نومورا (Mr. Ichiro Nomura)، المدير العام المساعد لمنظمة الأغذية والزراعة لشؤون مصلحة مصايد الأسماك. وبعد أن رحّب بالمشاركين، ذكر أن دعم صناعة الصيد مازال يثير القلق في الاجتماعات الدولية المعنية بمصايد الأسماك والبيئة. ولذلك، كان من الطبيعي أن تحاول المنظمة دراسة أداة الدعم التي يدور حولها الجدل. واستعرض السيد إيشيرو نومورا بعض الأعمال التي قامت بها المنظمة خلال السنتين الماضيتين، وقدم بعض التفاصيل الخاصة بخلفية إعداد مسودة الدليل الخاص بتحديد وتقدير الدعم في قطاع صناعة الصيد وتقديم التقارير بشأنه، وطلب من الخبراء أن يعملوا على تحسين مسودة الدليل وتنقيحها وأن يقدموا المشورة إلى المنظمة حول كيفية توسيع نطاق العمل لكي يشمل أيضاً تقييم أثر الدعم على استدامة الموارد وعلى التجارة والتنمية. ويتضمن المرفق دال نص البيان الافتتاحي الذي ألقاه السيد إيشيرو نومورا.

انتخاب الرئيس

4- انتخبت مشاوررة الخبراء الدكتور ترونڊ بجرندال (Dr Trond Bjorndal) رئيساً للمشارورة، والسيدة سيتا كوروفيللا (Ms Sita Kuruvilla) نائبة للرئيس.

الموافقة على جدول الأعمال والجدول الزمني

5- وافقت مشاوررة الخبراء على جدول الأعمال الوارد بالمرفق ألف بهذا التقرير.

فكرة عامة عن الغرض من المشاوررة والتحضير لها

6- في محاولة لتنفيذ التوصية الصادرة عن لجنة مصايد الأسماك بمنظمة الأغذية والزراعة في سنة 2001، من ناحية، والتعامل مع الاستنتاجات التي خلصت إليها مشاوررة الخبراء الأولى التي عقدتها منظمة الأغذية والزراعة بشأن الدعم في مجال صناعة الصيد⁽¹⁾ من ناحية أخرى، اتضح أن نقص البيانات التفصيلية عن طبيعة الدعم في قطاع صناعة الصيد ومستواه وتأثيره يمثل عقبة لا يستهان بها أمام التقدم. وعندئذ قررت مصلحة مصايد الأسماك بالمنظمة الإقدام على خطوة على الجانب التقني، تتمثل في محاولة وضع منهاج لتجميع البيانات النوعية المتصلة بتقدير تأثير الدعم. ويمكن أن يكون وضع دليل عن تحديد وتقدير الدعم في قطاع الصيد وتقديم التقارير بشأنه -دون التطرق إلى الآثار الثانوية المحتملة خارج المشروعات التي تتلقى الدعم - الخطوة الأولى في سبيل وضع استراتيجيات يمكن أن تساعد، في مرحلة تالية، على وضع مؤشرات كمية لأهمية هذه الآثار الثانوية (على التجارة، والبيئة والتنمية) وأن تساعد أيضاً في تحليلها.

(1) مشاوررة الخبراء المعنية بالحوافز الاقتصادية والصيد الرشيد (روما، 11/28 - 12/1/2000) - التقرير رقم 638 الصادر عن مصلحة مصايد الأسماك بمنظمة الأغذية والزراعة.

7- وقد استطاعت مصلحة مصايد الأسماك، خلال سنة 2002، وضع مسودة "لدليل تحديد وتقدير الدعم في قطاع صناعة الصيد وتقديم التقارير بشأنه" (ويشار إليه فيما يلي باسم "الدليل"). وقد تم إنجاز هذا العمل على النحو التالي:

- إعداد مسودة أولية للدليل؛
- تم الحصول على موافقة على اختبار مسودة الدليل بإجراء دراسة عن الدعم في قطاع صناعة الصيد في أربعة بلدان (بلد من البلدان التي يمر اقتصادها بمرحلة تحول إلى اقتصاد السوق، وبلد من البلدان منخفضة الدخل، وبلد من بلدان الشريحة العليا من الدخل المتوسط، وبلد من البلدان النامية)؛
- توقيع خطابات اتفاق مع المكاتب/المنظمات المسؤولة في البلدان المعنية من أجل إجراء الدراسات النمطية؛
- قدمت مصلحة مصايد الأسماك الدعم التقني للبعثات التي تم إيفادها إلى المنظمات/المؤسسات القطرية التي تم التعاقد معها فيما يتعلق باستخدام مسودة الدليل في إعداد الدراسات النمطية⁽²⁾ وأشرفت على تنفيذها؛
- إعادة كتابة مسودة الدليل استناداً إلى التجارب والخبرات المستمدة من إجراء الدراسات النمطية؛
- وإحالة الصيغة الثانية من مسودة الدليل إلى عدد من الخبراء المتخصصين لاستعراضها، وإعادة صياغتها في ضوء التعليقات التي أبدتها الخبراء، ثم إعداد الصيغة الثالثة المعروضة على هذه المشاورة.

استعراض دليل تحديد الدعم في قطاع صناعة الصيد وتقديم التقارير بشأنه

8- قررت المشاورة إجراء مناقشة بناء على الاقتراحات التي تتضمنها الوثيقة المعنونة "لدليل لمناقشة مسودة دليل تحديد وتقدير الدعم في قطاع صناعة الصيد وتقديم التقارير بشأنه" (الوثيقة FI:ECFS/2002/3). ويتضمن المرفق هاء هذا الدليل.

9- وبناء على دعوة من الرئيس، قدمت السيدة لينا ويستلوند، (Ms Lena Westlund)، التي وقع عليها العبء الأكبر في كتابة الدليل، القضايا التي برزت إبان إعداد الدليل. وأعقبت ذلك مناقشة علمة للسياق الذي تم فيه إعداد الدليل والغرض منه. وتلخص الفقرات التالية الملاحظات التي أبدتها الخبراء أثناء المناقشة والاستنتاجات التي خلصت إليها.

10- أن أشكال الدعم لا تُدرس في فراغ. ومن المهم مراعاة الانتقاء في جمع البيانات والمعلومات المتصلة بالدعم لكي تكون مفيدة في إجراء التحليلات التي يشير إليها الدليل، ولكي يمكن استخدامها أيضاً في إجراء الدراسات التي تستهدف تقدير وتقييم تأثير الدعم على استدامة الموارد، والتنمية الاقتصادية والتجارة. وهذا له تأثير أيضاً على طريقة عرض المعلومات.

11- ومع ذلك، اعترفت المشاورة في نفس الوقت بأن الدليل لا يعد أداة معيارية فيما يتعلق بإجراء الدراسات. فعلى الرغم من أنه يتضمن توجيهات بشأن تقدير التكاليف التي تتحملها الجهات التي تقدم الدعم والمنافع التي تعود على الجهات المتلقية له، فإنه لا يتضمن أي طرق أو مناهج لتقييم ما إذا كان الدعم له تأثير على الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والبيئية والتجارية وغير ذلك من الجوانب في البلدان التي يستخدم فيها الدعم. ومن اللازم زيادة تقييم المعلومات التي تتجمع باستخدام الدليل - واستكمالها بأنواع أخرى من المعلومات - قبل إصدار أحكام بشأن تأثير الدعم.

(2) التقرير الذي تم إعداده عن الدراسة التي أجريت في ترينيداد وتوباغو ومرفق كوثيقة معلومات، تحت رقم 4 FI:ECFS/2002/Inf، بعنوان "Study on Subsidies in The Fisheries Sector of Trinidad and Tobago".

12- وعلى الرغم من أن الدليل يتضمن إطاراً لكيفية تحديد الدعم فإنه يترك الحرية للمستخدم في اختيار السياسات الحكومية التي يرى أنها تمثل أو لا تمثل شكلاً من أشكال الدعم. وكان هناك توافق واسع في الآراء بين الخبراء على أن هذا المنهج لا يعد منهاجاً بناءً. ولعلاج ذلك اقترح الخبراء وسيلتين. أولاً، عُرض اقتراح بأن يوضح الدليل لمستخدميه ما يمكن أو ما ينبغي اعتباره، من وجهة نظر النظرية الاقتصادية، شكلاً من أشكال الدعم لتسهيل إجراء مقارنات على المستوى الدولي. ثانياً، ينبغي أن يتضمن الدليل معلومات عن ما ينبغي اعتباره دعماً لقطاع صناعة الصيد، في ضوء الممارسات الدولية. واعترفت المشاورة بأن الممارسات الدولية تتأثر بالترتيبات المؤسسية وكذلك بمدى توافر الموارد للقطاع العام، وبأنه ينبغي إدراك هذه الاختلافات في أي مقارنات على المستوى الدولي.

13- كذلك ناقشت المشاورة مسألة إجراء مقارنات دولية لمستويات الدعم وكيفية تقديرها. واعترفت المشاورة بضرورة إجراء المزيد من الدراسات سواء فيما يتعلق بمعايير تحديد الدعم أو القواعد الأساسية لتقدير قيمته. وربما يكون الاتفاق على معايير تحديد أشكال الدعم أسهل من الاتفاق على القواعد الأساسية لتقدير قيمته.

14- واستعرضت المشاورة مفاهيم "الدعم الإيجابي والدعم السلبي" و "الدعم الجيد والدعم السيئ". ولوحظ وجود فهم مشترك بين الاقتصاديين حول مدلول هذه المصطلحات. ومع ذلك، فنظراً لعدم وجود مثل هذا الفهم بين الذين يتعاملون مع هذه القضية من غير الاقتصاديين، أتفق على محاولة تجنب هذه المصطلحات، والاستعاضة عن مصطلحي "الدعم الإيجابي والدعم السلبي" بعبارة "الدعم الذي يؤدي إلى زيادة/نقص الإيرادات" و "الدعم الذي يؤدي إلى زيادة/نقص التكاليف".

15- كذلك لاحظت المشاورة أنه قد لا يكون من المناسب الاكتفاء بتأثير الدعم على الجهات المتلقية له فقط، فمن الضروري أيضاً - للإلمام بالنتائج الكاملة المترتبة على سياسة معينة - النظر في الآثار الاقتصادية على صناعة الصيد وعلى المجتمع ككل.

16- ولدى مناقشة الفصل الرابع من الدليل (ما هي أشكال الدعم في قطاع صناعة الصيد؟)، لاحظت المشاورة أن المجموعة الكبيرة جداً من السياسات العامة التي نوقشت تعني في الواقع أن التعريف الفعلي للدعم أوسع في نطاقه من التعريف الذي تطبقه "اتفاقية الإعانات وتدابير الرسوم الجمركية التعويضية" التي أبرمتها منظمة التجارة العالمية. ورأت المشاورة أن هذا التعريف الأوسع مفيد في عمليات التقييم اللاحقة لتأثير الدعم على البيئة.

17- وفي الفصل الرابع، يستخدم الدليل مفهوم "الخاص" في تعريف ما إذا كان أي إجراء من إجراءات السياسات يعد شكلاً من أشكال الدعم أم لا. والدليل يصف أي إجراء بأنه "خاص" ما لم يكن من الإجراءات "المعتادة". وقد شعر بعض الخبراء أن المنطق السليم، والنظرية الاقتصادية والتحليل الاقتصادي توضح كلها أن بعض تدابير السياسات لها تأثير على الجهات المتلقية للدعم مما قد يؤدي إلى آثار غير مرغوبة - على الرغم من أن هذه التدابير تطبق على الاقتصاد ككل. ولذلك، فعلى الرغم من أن هذه التدابير تكون عادية في الاقتصاد محل الدراسة فمن الممكن اعتبارها شكلاً من أشكال الدعم.

18- واعترفت المشاورة بأن البلدان النامية تمثل حالة خاصة، وبأن ذلك يجب أن يؤخذ في الاعتبار لدى تقييم الآثار المترتبة على الدعم.

19- وعلاوة على ذلك، اتفقت المشاورة على أن المساعدات التي يتلقاها قطاع صناعة الصيد عن طريق المعونات الخارجية ينبغي اعتباره شكلاً من أشكال الدعم.

20- وأجرت المشاورة مناقشة مستفيضة بشأن الفئات الأربع من أشكال الدعم (الفصل الخامس) وهي: [1] التحويلات المالية المباشرة؛ [2] الخدمات والتحويلات المالية غير المباشرة؛ [3] التدخلات التي تكون لها آثار في المدى القريب والمدى البعيد؛ [4] وعدم التدخل من جانب الحكومة. وعلى الرغم من الاعتراف بأن الفئتين الأولى والثانية من السهل التعامل معهما، اتفقت المشاورة على أن من المهم الإبقاء على الفئات الأربع في الدليل. وعلاوة على ذلك، خلصت المشاورة إلى ما يلي:

- أن أشكال الدعم المبينة في الفئتين الأولى والثانية يمكن أن يكون لها تأثير في المدى البعيد أيضاً؛

- وأن أشكال الدعم المبنية في الفئتين الأولى والثانية يمكن عموماً وضع تقديرات نقدية لها.
- 21- وكان هناك اتفاق عام على أن الدليل لا ينبغي أن يكون جامداً في محاولة تصنيف أشكال الدعم إلى فئات مختلفة، لأن الغرض من تحديد هذه الفئات هو مساعدة مستخدمي الدليل. وبالتالي، ينبغي توضيح الغرض من هذه الفئات في الدليل.
- 22- أتفق على أن من المفيد تقسيم الفئة الثانية إلى فئتين فرعيتين تشمل كل منهما نوعين من الدعم، هما: التحويلات والخدمات المباشرة (وتشمل التكاليف التي تتحملها الجهات المعنية في إدارة مصايد الأسماك). ومن ناحية أخرى، لم يكن من الممكن الوصول إلى رأي محدد بشأن المدة القصوى لمفهوم "المدى القريب"، ورئي أن من المناسب ترك تحديد هذه المدة للظروف. ولم تستطع المشاورة تحديد قاعدة عامة لفصل الآثار المباشرة عن الآثار التي تحدث في مرحلة تالية والنتائج غير المباشرة.
- 23- اتفقت المشاورة على أن الدليل لا ينبغي أن يتطرق لتأثير الدعم على النتائج الاقتصادية في مرحلتي الإنتاج وما بعد إنزال الأسماك. وعلى الرغم من أن النتائج غير المباشرة – التي تأخذ شكل مؤثرات خارجية – ينبغي تحديدها، فلا ينبغي أن يتطرق الدليل إلى تقديرها أو وضع تقديرات كمية لها. وينبغي أن تُعنى بذلك الدراسات التالية التي تحاول تقدير آثار الدعم على البيئة والتنمية والتجارة.
- 24- ولدى مناقشة الفصل السادس (تقدير الدعم) اتضح، فيما يتعلق بالفترة التي تغطيها عملية تحديد أشكال الدعم، أن معظم الخبراء في المشاورة يحذرون المنهاج الذي وقع عليه الاختيار في الدليل، أي حساب الحجم السنوي أو القيمة السنوية للدعم. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي التعامل مع آثار الدعم في المدى البعيد بقدر الإمكان.
- 25- كذلك لاحظت المشاورة أنه فيما يتعلق بمرافق البنية الأساسية (وخصوصاً الموانئ والمنشآت الكبيرة المماثلة) والخدمات الأخرى، يجب مراعاة العناية الشديدة في تقدير قيمتها بالنسبة للمتقنين بها. ومن بين ما يعنيه ذلك أن الغرض منها لا يعد مهماً في حد ذاته، ولكن الأمر المهم هو الانتفاع الفعلي بها. وعلى سبيل المثال، فإن الميناء الذي يُقام لخدمة مراكب الصيد – ولكن الانتفاع به بعد ذلك يصبح مقصوراً على السفن المستخدمة في الأغراض الترفيهية – لا يكون له تأثير على صناعة الصيد ولا ينبغي، بالتالي، اعتباره شكلاً من أشكال الدعم.
- 26- وفيما يتعلق بمرافق البنية الأساسية، فقد أتفق على أنه سيكون من المفيد الإبقاء في الدليل على مصطلح "مرافق البيئة الأساسية" للإشارة إلى المرافق المادية، وأنه لا ينبغي استخدام هذا المصطلح في الإشارة إلى المؤسسات أو الإدارات الحكومية.
- 27- وفيما يتعلق بتكلفة الفرصة البديلة للموارد الحكومية المستخدمة، أتفق على أن من الأفضل حساب تكلفة الفرصة البديلة لرأس المال فيما يتصل بمرافق البنية الأساسية الرئيسية التي توفرها الحكومة (مثل الموانئ) والخدمات (مثل القروض).
- 28- وناقشت المشاورة باستفاضة الانتفاع بالصيد بدون مقابل أو بسعر أدنى من سعر السوق. وقيل إنه مما يزيد من تعقيد المشكلة: [1] عدم القدرة على التفرقة بين استرداد تكاليف إدارة مصايد الأسماك وسداد رسوم معينة مقابل الانتفاع بالموارد؛ [2] ومسألة تحديد الرسوم المعتادة للانتفاع بالموارد.
- 29- واتفقت المشاورة على أن نقطة البداية في مناقشة مسألة الرسوم "المعتادة" هي أن تكاليف الإدارة وتكاليف البحوث والتطوير ينبغي استردادها، وفي حالة عدم استردادها فإنها تمثل نوعاً من الدعم للقطاع. ومع ذلك، فقد لاحظت المشاورة، في هذا السياق، أنه ينبغي توخي العناية لدى تقدير قيمة هذا الدعم بالنسبة لصناعة الصيد.
- 30- ثم ناقشت المشاورة المعيار الذي يمكن تطبيقه في تقدير الرسوم "الصافية" المعقولة مقابل الانتفاع بالموارد السمكية، أي الرسوم التي لا تتضمن أي مدفوعات مقابل خدمات الإدارة. ولوحظ أن هذه الرسوم ستكون جزءاً من ريع الموارد. ومع ذلك، فأسباب عملية رأت المشاورة تقدير قيمة رسوم الانتفاع بالموارد كنسبة مئوية من قيمة الأسماك التي

يتم إنزالها، وليس كنسبة مئوية من قيمة ربيع الموارد. ولذلك، اقترحت المشاورة أن يتضمن الدليل:

- دراسة كل منطقة من مناطق الصيد على حدة، عندما يكون ذلك ممكناً، لمعرفة الربيع الذي تحققه الموارد؛
- حيثما لا يكون من الممكن الحصول على معلومات، يمكن استخدام نسبة تتراوح بين 3-5 في المائة من قيمة الأسماك التي يتم إنزالها كمؤشر على رسوم الانتفاع المناسبة وقيمة الدعم الذي يحصل عليه القطاع في حالة عدم تحصيله؛
- وأخيراً، ينبغي أن يعترف الدليل بوجود بعض مناطق الصيد التي لا يكون من المناسب فرض رسوم للانتفاع بها، وبالتالي لا ينطوي ذلك أي دعم لربيع الموارد.

31- ويتضمن الدليل بعض الأمثلة على الصعوبات التي يصادفها المعنيون بتقدير الدعم عندما يكون بوسع شركات أخرى غير شركات الصيد الانتفاع أيضاً بالتسهيلات والخدمات التي توفرها الحكومية. ونسب التخصيص المبينة في الدليل هي النسب المستخدمة في تقسيم التكاليف التي يتحملها المنتج – والمنافع التي تعود على المستفيد – بين قطاع المصايد وبقية قطاعات الاقتصاد. وقد ناقشت المشاورة أيضاً نسب التخصيص واعترفت بأن مستخدمي الدليل ينبغي أن ينتهجوا نهجاً عملياً فيما يتعلق بتحديد نسب التخصيص.

32- وبعد المناقشة، رأت المشاورة أن من المعقول تقدير قيمة الانتفاع بالموارد الكائنة في بلدان أجنبية بشكل مختلف عن تقدير قيمة الانتفاع بالموارد الموجودة في المياه الوطنية.

33- واعترفت المشاورة بصعوبة تقدير أشكال الدعم التي تدرج ضمن الفئتين الثالثة والرابعة. وقد تزداد صعوبة ذلك في حالة قيام أكثر من بلد باستغلال الموارد السمكية وكذلك في حالة مصايد الأسماك الخاضعة لاتفاقيات دولية. وينبغي تعزيز المشورة التي يتضمنها الدليل فيما يتعلق بهاتين الفئتين من الدعم. ومن المفيد إجراء دراسات تحليلية لتوضيح كيف يمكن أن تؤثر أشكال الدعم ضمن الفئتين الثالثة والرابعة على المستفيدين.

34- واستعرضت المشاورة الفصل السابع بالدليل، "تحليل التكاليف والإيرادات – تأثير الدعم على أرباح صناعة الصيد". ورأت المشاورة أن من المطلوب توافر معلومات عن التكاليف والإيرادات بالنسبة للمستفيدين من الدعم. والمعتاد أن يتم تقديم هذه المعلومات على أساس الصناعة. وقد يكون من المفيد النظر في كيفية وضع المعلومات التي تتولد سنوياً من خلال استخدام الدليل في سياق فترة أطول.

35- وعند استعراض الفصل الثامن – التحليل المقارن – لاحظت المشاورة أن النسب المقترحة في الدليل ستكون لها استخدامات فُطرية ودولية، على الرغم من أنها وُضعت للاستخدام في السياق الفُطري. واتفقت المشاورة على أنه سيكون من اللازم إجراء مزيد من الدراسات قبل أن يصبح من الممكن استخدام هذه النسب في المقارنات الدولية.

36- وقبل أن تنتهي المشاورة من مناقشة الدليل، أشارت السيدة سيتا كوروفيليا إلى أن حكومة ترينيداد وتوباغو استخدمت صيغة أولية من الدليل في تحديد وتقدير الدعم وتقديم التقارير بشأنه. وأخذت المشاورة علماً بالجهود الكبيرة التي بُذلت والمعلومات الشاملة التي أسفرت عنها هذه الجهود، وأثنت على الجهود التي بذلتها حكومة ترينيداد وتوباغو في هذا الشأن.

37- وفي ختام استعراض مسودة "الدليل تحديد وتقدير الدعم في قطاع صناعة الصيد وتقديم التقارير بشأنه"، أعربت المشاورة عن تقديرها للجهود الممتاز الذي بُذل في إعداد الدليل، ولاحظت أنه سيكون من المفيد لمختلف المنظمات الحكومية الدولية أن تبذل جهوداً في هذا المجال للاتفاق على طريقة موحدة لإعداد التقارير وتحديد شكلها. كذلك اعترفت المشاورة بضيق نطاق الدليل لأنه لا يسمح للمستخدم بتقدير درجة تحقيق الدعم للأهداف التي تتوخاها الحكومة، لأن هذه الأهداف تتجاوز التأثير على النتائج الاقتصادية التي تحققها الشركات المستفيدة من الدعم.

مقارنة مستويات الدعم وتأثيره في قطاع صناعة الصيد

38- ناقشت المشاورة كيفية الترويج لاستخدام الدليل بطريقة موحدة. واستعرضت عدداً من المبادئ التي تستهدف تسهيل المقارنة بين الدراسات التي يتم إجراؤها استناداً إلى الدليل. وتتعلق هذه المبادئ بالطرق والمناهج المبينة بالدليل وكذلك بالتقارير التي تسفر عنها الدراسات.

39- اتفقت المشاورة على اقتراح المبادئ التالية:

المبدأ الأول: تحديد النطاق الجغرافي للدراسة والقطاعات الفرعية التي تشملها؛

المبدأ الثاني: وضع قائمة بأشكال الدعم التي تم تحديدها وتحليلها في الدراسة؛

المبدأ الثالث: تعيين المعايير المرجعية المستخدمة في تحديد قيمة الدعم؛

المبدأ الرابع: ضرورة تحديد نسب تخصيص الأشكال المشتركة للدعم في الدراسة بكل وضوح؛

المبدأ الخامس: إضافة التكاليف الإدارية التي تتحملها الجهة التي تقدم الدعم كجزء من تكاليف الدعم بالنسبة لجهة تقديمه؛

المبدأ السادس: تحديد ما إذا كانت تكلفة الفرصة البديلة بالنسبة لجهة تقديم الدعم قد أضيفت إلى تقدير الدعم؛

المبدأ السابع: تحديد قيمة التحويلات المالية المباشرة على أساس الإنفاق الحكومي الفعلي – مع تحديد نسبة إهلاكها بمرور الوقت، حسب مقتضى الحال – وتحديد التكاليف المالية التي تكون الجهات المتلقية للدعم قد تجنبتها نتيجة للتحويلات المالية؛

المبدأ الثامن: اعتبار السلع والخدمات المقدمة للجهات المستفيدة شكلاً من أشكال الدعم له قيمة مساوية للفرق بين ما كان يمكن أن تتحمله الجهات المستفيدة مقابل السلع و/أو الخدمات المماثلة لو أنها حصلت عليها من السوق وما سدته هذه الجهات بالفعل لجهة تقديم الدعم التابعة للقطاع العام.

40- ثم انتقلت المشاورة إلى موضوع كيفية تقييم الآثار المختلفة المترتبة على الدعم.

41- قدّم السيد أنتوني كوكس (Mr Anthony Cox)، من أمانة منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وثيقة بعنوان "الأضرار البيئية للدعم: وضع قائمة بأشكال الدعم طبقاً للشروط المرتبطة بها". وأشار إلى أن المقصود أن تستخدم هذه القائمة في العديد من القطاعات الاقتصادية بما في ذلك قطاع صناعة الصيد، وإلى أنها أداة يمكن استخدامها في ترتيب الدعم طبقاً لتأثيره على البيئة ولكنها لا تُعني عن إجراء دراسات متعمقة لتوثيق هذه التأثيرات بعناية. وفي الحقيقة، فقد أدخلت بالفعل بعض التعديلات على هذه القائمة، أثناء حلقة العمل التي عُرض فيها هذا الاقتراح لأول مرة، لجعلها ملائمة بدرجة أكبر للتطبيق على قطاع صناعة الصيد. وأحيطت المشاورة علماً بأن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية سوف تمضي في إجراء دراسات حالة ودراسات أخرى لزيادة وضوح ودقة مفهوم "الضوابط التي تطبق للتأكد من سلامة السياسات"

42- وعلى الرغم من أن المشاورة اعترفت بأن هذه القائمة يمكن أن تكون مفيدة، فقد رأت أن من المهم بذل جهود مباشرة لتطبيق الطرق والمناهج المتاحة في تقدير الآثار المترتبة على تصرفات الجهات المستفيدة من الدعم على البيئة والتجارة والنمو الاقتصادي والظروف الاجتماعية.

43- ورأت المشاورة أنه في حالة ما إذا قررت منظمة الأغذية والزراعة وضع قائمة لترتيب الدعم طبقاً لتأثيره، ينبغي القيام بهذا العمل في تعاون وثيق مع المنظمات الدولية ذات الصلة.

النتائج والتوصيات التي خلصت إليها مشاورة الخبراء

44- لتجنب الازدواجية في العمل وإتاحة الفرصة لقيام تعاون بين المنظمات الحكومية الدولية في معالجة القضايا المتعلقة باستخدام الدعم في قطاع صناعة الصيد، دُعي المراقبون إلى عرض برامج عملهم أمام المشاورة.

45- أكد السيد أدولفو جاليل (Mr. Adolfo Jalil)، المراقب من اللجنة الدائمة لجنوب المحيط الهادي، أن اللجنة تعلق أهمية كبيرة على الأعمال المتصلة بتوفير المعلومات عن تأثير الدعم على التجارة والبيئة. وأضاف أن اللجنة تعمل على تشجيع إجراء الدراسات على هذه المسائل، وأنشأت لذلك - في الفترة الأخيرة - أفرقة عمل تضم البلدان الأعضاء. وذكر أن اللجنة الدائمة لجنوب المحيط الهادي ترغب في قيام إطار للتعاون التقني مع منظمة الأغذية والزراعة في هذا الشأن.

46- أشار السيد أنتوني كوكس، المراقب من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، إلى تاريخ المنظمة الطويل في مجال إجراء الدراسات حول الدعم ومصايد الأسماك، وذكر أن آخر دراسة في سلسلة هذه الدراسات كانت عن تحرير التجارة ومصايد الأسماك، ودراسة أخرى عن تكاليف إدارة مصايد الأسماك. وكمتبعة لحلقة العمل التي عُقدت أخيراً عن أشكال الدعم الضارة بالبيئة، ستقوم الأمانة المعنية بمصايد الأسماك بإجراء دراسات حالة باستخدام القائمة (أنظر الفقرة 41 فيما سبق) وكذلك دراسة الضوابط التي تطبق للتأكد من سلامة السياسات.

47- ذكرت السيدة أنجا فون مولتكه (Ms Anja von Moltke)، المراقب من برنامج الأمم المتحدة للبيئة، أن الدراسات التي يجريها برنامج الأمم المتحدة للبيئة بشأن مصايد الأسماك اكتسبت أهمية بعد الإعلان الوزاري الذي صدر في الدوحة. ويحاول برنامج الأمم المتحدة للبيئة، في إطار برنامج عمله، توثيق الصلة بين الدعم والتوسع في طاقة الصيد وحوث الصيد الجائر. وقد أجريت عدة دراسات قطرية وتم تنظيم حلقات عمل غير رسمية تضم أصحاب الشأن بما في ذلك المنظمات الدولية المعنية، لندارس بعض هذه القضايا. وسوف يركز البرنامج في عمله على تحليل تأثير الدعم في مختلف ظروف الإدارة وتقديم المشورة للبلدان بشأن وضع سياسات للاستغلال المستدام لمصايد الأسماك.

48- وبعد هذه التقديرات، تناولت المشاورة مسألة ما ينبغي عمله بعد ذلك لمتابعة ومواصلة الدراسات الخاصة بالدعم ومصايد الأسماك.

49- وخلصت المشاورة إلى أن الدليل يعد أداة مناسبة جداً يمكن استخدامها في دراسة الدعم وأن هذه الأداة أصبحت مستخدمة بالفعل. وقد ناشد الخبراء منظمة الأغذية والزراعة أن تساعد البلدان الأعضاء في إجراء الدراسات التي تستند إلى الدليل وإعلان التقارير التي يتم إعدادها عن ذلك. وأخيراً، رأت المشاورة أن من المهم إبلاغ المنظمة بالتجارب التي يسفر عنها استخدام الدليل حتى يمكن تنقيحه في مرحلة تالية.

50- وفي نفس الأثناء، ينبغي أن تعمل المنظمة على تحسين التوجيهات التي تضعها حول كيفية تحديد وتقييم الدعم الذي يندرج ضمن الفئتين الثالثة والرابعة. وينبغي أن يركز العمل في البداية على وضع التقديرات الكمية. ومن المهم أيضاً تقديم المشورة حول كيفية جعل التحليل السنوي يغطي عدة سنوات.

51- وبصفة خاصة، حثت المشاورة منظمة الأغذية والزراعة على إجراء دراسات بشأن القضايا التالية: [1] آثار الدعم في المدى البعيد، [2] تسعير الموارد، [3] والآثار المترتبة على عدم التدخل من جانب الحكومات.

52- اعترفت المشاورة بأن البيانات التي تتولد عن طريق تطبيق الدليل يمكن أن تستخدم في إجراء تحليلات تجريبية بغرض تقدير آثار الدعم. وتتحصر هذه التحليلات، في جوهرها، في تحديد نوع الحوافز التي تحصل عليها الشركات، وتقدير رد فعل الشركات على هذه الحوافز، ثم تحديد آثار هذه الحوافز على طاقة الصيد، وعلى المخزونات السمكية، وعلى التجارة وغيرها، في المدى القريب وفي المدى البعيد. وأوصت المشاورة بشدة بضرورة إجراء هذا النوع من التحليلات.

53- خلصت المشاورة إلى أنه يتعين على منظمة الأغذية والزراعة أن تعمل على تشجيع وضع واستخدام النماذج المناسبة لتقييم الآثار المترتبة على الدعم من خلال إجراء دراسات الحالة القطرية.

54- وفيما يتعلق بتقدير آثار الدعم على البيئة، توجد عدة طرق للقيام بذلك، من بينها تطبيق النماذج الاقتصادية القياسية والنماذج الاقتصادية الحيوية. وسيكون من اللازم تطوير هذه النماذج للتعامل مع مختلف أشكال الدعم، ومن بينها تكاليف إدارة المصايد والعوامل المؤثرة على جهود الصيد والمخزونات السمكية. وقد اعترفت المشاورة بأنه سيكون من الضروري بذل جهود كبيرة من أجل وضع النماذج وجمع البيانات. وليس من المرجح أن يكون من الممكن استخدام نموذج واحد في تقدير جميع أشكال التأثير التي يمكن حدوثها، وسيكون من اللازم وضع نماذج تناسب أنواع الآثار المطلوب دراستها.

55- وفيما يتعلق بتأثير الدعم على البيئة، سيكون من اللازم تطبيق نموذج مختلف. ويمكن استخدام نموذج تحليل القدرة على المنافسة على المستوى العالمي - وهو النموذج المستخدم في إجراء الدراسات الخاصة بالتجارة الدولية - في التعامل مع البيانات الخاصة بالدعم (جنباً إلى جنب مع البيانات الخاصة بمُعامل المدخلات والمخرجات فيما يتعلق بأنشطة حصاد الأسماك وتصنيعها) وذلك لتقدير أثر الدعم على تجارة الأسماك. ونظراً لمنهاج التوازن الجزئي الذي يقوم عليه هذا النموذج، سيكون من السهل نسبياً إجراء تحليلات مقارنة على الأوضاع الساكنة أو على مدى الحساسية لتحديد المؤشرات المهمة للأنشطة المتصلة بصناعة الصيد.

56- ذكرت المشاورة أن دراسات الحالة التي تقوم على النماذج المبينة فيما سبق يمكن أن تكون مناسبة في تحليل تأثير الدعم على البيئة وعلى التجارة، وأوصت بإجراء هذه الدراسات.

الموافقة على التقرير

57- وافقت المشاورة على التقرير في 6 ديسمبر/كانون الأول 2002.

المرفق ألف**جول الأعل**

- (أ) افتتاح مشاورة الخبراء
- (ب) الترتيبات الإدارية للاجتماع
- (ج) انتخاب الرئيس
- (د) استعراض "لليل تحديد وتقدير الدعم في قطاع صناعة الصيد وتقديم التقارير بشأنه"
- (هـ) مقارنة مستويات الدعم وتأثيره على قطاع صناعة الصيد
- (و) النتائج والتوصيات التي خلصت إليها مشاورة الخبراء
- (ز) الموافقة على التقرير

قائمة الوثائق

- جدول الأعمال المؤقت FI:ECFS/2002/1
- تقديم مسودة دليل تحديد وتقدير الدعم في قطاع صناعة الصيد وتقديم التقارير بشأنه FI:ECFS/2002/2
- دليل لمناقشة دليل تحديد وتقدير الدعم في قطاع صناعة الصيد وتقديم التقارير بشأنه FI:ECFS/2002/3
- مسودة دليل تحديد وتقدير الدعم في قطاع صناعة الصيد وتقديم التقارير بشأنه FI:ECFS/2002/4
- مقارنة مستويات الدعم وتأثيره على قطاع صناعة الصيد FI:ECFS/2002/5
- قائمة الوثائق FI:ECFS/2002/INF.1
- قائمة المشاركين FI:ECFS/2002/INF. 2
- نشرة تمهيدية FI:ECFS/2002/INF. 3
- دراسة عن الدعم في قطاع صناعة الصيد في ترينيداد وتوباغو FI:ECFS/2002/INF. 4
- تقرير مشاوره الخبراء المعنية بالحوافز الاقتصادية والصيد الرشيد (روما، 11/28 – 2000/12/1)، منظمة الأغذية والزراعة، التقرير رقم 638 الصادر عن مصلحة مصايد الأسماك FI:ECFS/2002/INF. 5
- الأوراق التي قُدمت في مشاوره الخبراء المعنية بالحوافز الاقتصادية والصيد الرشيد (روما، 11/28 – 2000/12/1)، منظمة الأغذية والزراعة، ملحق التقرير رقم 638 الصادر عن مصلحة مصايد الأسماك FI:ECFS/2002/INF. 6
- الأضرار البيئية للدعم: وضع قائمة بأشكال الدعم طبقاً للشروط المرتبطة بها. إعداد جان بيترز (JAN PIETERS). ورقة قُدمت أثناء حلقة العمل التي عقدتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بشأن أشكال الدعم الضارة بالبيئة (باريس، 7-8 نوفمبر/تشرين الثاني 2002) تقرير الاجتماع المخصص للمنظمات الحكومية الدولية بشأن برامج العمل المتصلة بالدعم في قطاع صناعة الصيد (روما، 21-22 مايو/أيار 2001). التقرير رقم 649 الصادر عن مصلحة مصايد الأسماك FI:ECFS/2002/INF. 8
- تقرير الاجتماع المخصص الثاني للمنظمات الحكومية الدولية بشأن برامج العمل المتصلة بالدعم في قطاع صناعة الصيد (روما، 4-5 يوليو/تموز 2001). التقرير رقم 688 الصادر عن مصلحة مصايد الأسماك FI:ECFS/2002/INF. 9

قائمة المشاركين

CAMEROON

الكاميرون

NJIFONJO U, Oumarou
 Fisheries Economist
 SRHOL-IRAD, PMB 77 Limbe
 Cameroon
 Tel.: (237) 9987616
 Fax: (237) 3332376
 E-mail: njifonjo@caramail.com

ICELAND

أيسلندا

MATTHIASSON, Thorolfur Geir
 Associate Professor
 Faculty of Economics and Business
 University of Iceland, Iceland
 Tel. (354)5671510/(354)525 4530
 Fax: (354)5526806
 E-mail: totimatt@hi.is

CANADA

كندا

SCHRANK, William E.
 Professor
 Department of Economics
 Memorial University
 St. John's, Newfoundland, A1C 5S7
 Canada
 Tel. 902,245 6749
 Fax: 902.245 5141
 E-mail: wschrank@mun.ca;
w.schrank@ns.sympatico.ca

INDIA

الهند

DATTA, Samar K.
 Professor and Chairman
 Center for Management in Agriculture (CMA)
 Indian Institute of Management (IIM)
 Vastrapur, Ahmedabad 380015
 Gujarat, India
 Tel. (91)796324818
 Fax: (91)796306896
 E-mail: sdutta@iimadh.emet.in;
samardatta@hotmail.com

CHINA

الصين

ZHANG, Linxiu
 Professor and Deputy Director
 Center for Chinese Agricultural Policy
 (CCAP)
 Chinese Academy of Sciences (CAS)
 Building 917, Datun Road, North Asian
 Games Village,
 Beijing 100101, China
 Tel. (86.10) 64856834/64889440
 Fax: (86.10) 64856533
 E-mail: lxzhang@public.bta.net.cn

INDONESIA

إندونيسيا

JUSUF, Gellwynn
 Advisor, Ministry of Marine Affairs and
 Fisheries
 Gd. Humpuss. Medan Merdeka
 Timur No. 16, Jakarta 10110
 Indonesia
 Tel. (62-21) 3522515
 Fax : (62-21)3522515
 E-mail: gellwynn@cbn.net.id

JAPAN

اليابان

KASE, Kazutoshi

Up to March 2003:

Visiting Fellow

Nissan Institute of Japanese Studies

27 Winchester Road, Oxford, OX26NA,

United Kingdom

Tel. +441865284515

Fax +441865274574

E-mail: kazutoshi.kase@st-antonys.oxford.ac.uk

After March 2003:

Professor

Institute of Social Sciences

University of Tokyo

3-7-1 Hongo, Bunkyo-ku, Tokyo

113-0011 Japan

Tel: (81.3)58414976

Fax: (81.3)5841 4905

E-mail: kase@iss.u-tokyo.ac.jp**NEW ZEALAND**

نيوزيلندا

SHARP, Basil Milsom H.

Professor

Dept. of Economics

University of Auckland

PB 92019 Auckland

New Zealand

Tel. 64-9 373 75 99

Fax: 64-9 373 74 27

E-mail: b.sharp@auckland.ac.nz**NORWAY**

النرويج

BJORNDAL, Trond

Professor

Centre for Fisheries Economics

Norwegian School of Economics and

business Administration

Helleveien 30, N-5045 Bergen

Norway

E-mail: Trond.Bjordal@nhh.no
t.bjordal@ic.ac.uk**PERU**

بيرو

ZUZUNAGA, Jorge

Fisheries Advisor

Vice-Ministerio de Pesquería

Ministerio de la Producción

Calle Uno Oeste No. 060 – Urbanización

Corpac,

San Isidro, Lima

Peru

Tel: (511)4753218/(511)2243416

Fax: (511)2242950

E-mail: jzuzunaga@minpes.gob.pe
jzuzunag@yahoo.com**SIERRA LEONE**

سيراليون

KAINDANEH, Peter Munda

Economist

1301 Walkers Line

Burlington ON, L7M 4N7

Canada

Tel.: 905 332 3305

Cell. Tel.: 905 315 0269

Fax: 905 332 7934

E-mail: kaindaneh@yahoo.com**TRINIDAD AND TOBAGO** ترينيداد وتوباغو**KURUVILLA, Sita Heidi**

Fisheries Officer

Fisheries Division

Ministry of Agriculture, Land and Marine

Resources, St Clair Circle

Port of Spain

Trinidad and Tobago

Tel. +18686271684 (Personal)/

(186)86344504/5

(Office)

Fax: +18686344488

E-mail: tsk@tst.net.tt (Personal)Mfau2fd@tst.net.tt (Office)

SPAIN

إسبانيا

FRANQUESA, Ramón

Professor
Gabinete de Economía del Mar
Facultad de Ciencias Económicas
Universidad de Barcelona
Av. Diagonal 690
08031 Barcelona
España
Tel. +34932856 803
E-mail: ramon@gemub.com

UNITED STATES OF AMERICA

الولايات المتحدة الأمريكية

MILAZZO, Matteo

Policy Analyst
National Marine Fisheries Service
NOAA, US Department of Commerce
1315 East-West Highway, Silver Spring,
MD 20910.
USA
Tel. (301) 713-2276
Fax: (301) 713-2313
E-mail: Matteo.Milazzo@noaa.gov

FAO

منظمة الأغذية والزراعة

WIJKSTROM, Ulf N.

Chief, Development Planning Service
Fisheries Policy and Planning Division
Tel: (+39.06)57053156
Fax: (+39.06)57056500
E-mail: Ulf.Wijkstrom@fao.org

GUMY, Angel

Senior Fisheries Planning Officer
Development Planning Service
Tel: (+39.06)57056471
Fax: (+39.06)57056500
E-mail: Angel.Gumy@fao.org

WESTLUND, Lena

Consultant
Badhusvägen 13
132 37 Salts Jö-Boo
Sweden
Tel: (+46)8 57028750
Mobile: (+46)708 548813
E-mail: lena.westlund@swipnet.se

OBSERVERS

المراقبون

Anja VON MOLTKE

Economics and Trade Branch
Division of Technology, Industry and
Economics
United Nations Environment Programme
Tel: 41-22-917 8137
Fax: 41-22-917 8076
E-mail: anja.moltke@unep.ch

Anthony COX

Senior Analyst
Fisheries Division
OECD
2 rue Andre-Pascal
75775 Paris Cedex 16, France
Tel: (33) 1 45 24 95 64
Fax: (33) 1 44 30 61 21
E-mail: anthony.cox@oecd.org

Alfonso Alvarez JALIL

Economic Director-Comisión Permanente del
Pacífico Sur (CPPS)
Edificio Inmaral, 1er piso
Av. Carlos Julio Arosemena, Km. 3
Guayaquil, Ecuador
Tel.: (593) 4 2221 202/2221 203
Fax: (593) 4 2221 201
E-mail: direcono@cppsnet.org
Web: www.cpps_int.org

المرفق دل

البيان الافتتاحي الذي ألقاه

السيد إيشيرو نومورا،

المدير العام المساعد لمنظمة الأغذية والزراعة
لشؤون مصلحة مصايد الأسماك

مرحباً بكم في روما؛ وإنه لمن دواعي سروري أن ألتقي بكم. وشكراً لكم على قبول دعوتنا للمشاركة في مشاوره الخبراء التي تعدها منظمة الأغذية بشأن "تحديد وتقدير الدعم في قطاع صناعة الصيد وتقديم التقارير بشأنه".

لقد كان موضع الدعم في السنوات الأخيرة، كما تعلمون، محل مناقشات كثيرة في الاجتماعات الدولية التي تتناول الموضوعات المتصلة بمصايد الأسماك و/أو البيئة. ولذلك، فليس مما يدعو إلى الدهشة أن يرغب العديد من أعضاء المنظمة في زيادة معارفهم بشأن الدعم، لاسيما أنه يمثل مجموعة من تدابير السياسات التي يدور حولها الجدل، وخصوصاً أن الحكومات يوجد لديها ميل طبيعي لمعرفة مدى فعالية أي تدبير من تدابير السياسات التي تُقدم عليها.

ومنذ عامين، أشارت علينا لجنة مصايد الأسماك التي عُقدت هذا بمقر المنظمة بأن نواصل دراسة الدعم في قطاع صناعة الصيد، ووضع تقديرات كمية ونوعية لأشكال الدعم والآثار المترتبة عليها.

وإلى هنا قد يبدو الأمر بسيطاً. ومع ذلك، فكما تعلمون، فإن الأمر ليس كذلك. فعدد مناطق الصيد الذي كان من الواجب دراستها كبير جداً، والأسوأ من ذلك أنه لم تكن لدينا أداة تأكدت صلاحيتها ويمكن الاستناد إليها في إجراء الدراسات. ولذلك، بدأنا في محاولة وضع هذه الأداة، بشرط أن تكون أداة حادة وعمومية الاستخدام (من نوع السكينة السويسرية) وألا ينطوي استخدامها على جهد كبير. فإذا ما توافرت مثل هذه الأداة تستطيع أي حكومة تكوين فكرة عامة عن التكاليف التي تنطوي عليها تدابير السياسات الاقتصادية والمنافع التي تترتب عليها – بما في ذلك الدعم – وتطبيق هذه الأداة على قطاع صناعة الصيد.

وقد استطعنا إعداد صيغة أولية لهذه الأداة بفضل الجهد الكبير الذي بذلته لنا ويستلوند. وسوف نتعرفون عليها لأنها ستكون معنا هنا خلال هذه المشاورة. وقد كرست السيدة ويستلوند – وزملائي في مصلحة مصايد الأسماك – كثيراً من الجهد للخروج بدليل عملي ومفيد. واستطاعت خلال هذه السنة أن تقود عملية إجراء أربع دراسات نمطية باستخدام مسودة الدليل، في أربعة بلدان ذات ظروف اقتصادية مختلفة.

وكانت ترينيداد وتوباغو إحدى هذه البلدان. وإنني أعتزم هذه الفرصة لتوجيه الشكر لحكومة ترينيداد وتوباغو – من خلال السيدة كوروفيللا الموجودة هنا معنا اليوم – لسماحها لنا بنشر تقرير الدراسة النمطية للاستفادة منه في هذه المشاورة.

ومع ذلك، فالدليل ليس كل ما نحتاجه لتقدير الدعم في قطاع صناعة الصيد، ولكنه مجرد الخطوة الأولى. إذ يلزم استخدامه ثم تحسينه استناداً إلى التجارب التي تتجمع لدي من سيقومون باستخدامه. ومع ذلك، فقبل إصدار الدليل توطئة لاستخدامه، يلزمنا أن نسترشد بتجار بكم وخبراتكم لكي نساعدوا على تحسينه.

والدليل ليس هو البند الوحيد على جدول أعمالنا. فمن المطلوب منكم أيضاً أن نتدارسوا كيفية وضع طرق عملية لقياس تأثير الدعم على البيئة وعلى التجارة وعلى التنمية – بطريقة وصفية على الأقل.

ويبدأ هذا الجزء من المشاورة بقائمة وضعها اقتصادي هولندي، هو السيد جان بيترز. وقد قدّم السيد بيترز هذه القائمة في الشهر الماضي في حلقة عمل عقدتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وناقش فيها المشاركون أشكال الدعم الضارة بالبيئة. وقد تكرمت أمانة منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بالسماح لنا باستخدام هذه الوثيقة وعرضها خلال مشاورة الخبراء التي نحن بصددتها. ونحن نشعر بالامتنان الشديد لهم على ذلك.

وهكذا نريد منكم في الجزء الثاني من المشاورة أن تقدموا لنا المشورة بشأن الاتجاهات التي ينبغي علينا أن نسير فيها في المستقبل. وأتوقع أن تتطرقوا لهذه المهمة بعد ظهر غد أو صباح يوم الخميس المقبل. ونحن لا نتوقع منكم عندئذ أن تحاولوا وضع هذه القائمة في شكلها النهائي لكي تكون جاهزة للتطبيق في قطاع صناعة الصيد. وسيكون أمراً رائعاً لو أنكم استطعتم ذلك، ومع ذلك فربما كان من الواقعي أن تناقشوا جوانب القوة والضعف في هذه القائمة وأن تحاولوا تكوين رأي مدروس حول ما إذا كان من الممكن أن نمضي في العمل مستنديين إلى هذه القائمة كنقطة بداية، وكيف يتسنى لنا تحقيق ذلك.

وقبل أن أنهى كلمتي، أود أن أذكركم بأن كل فرد منكم قد دُعي إلى المشاركة في هذه المشاورة بصفته الشخصية. وكما تعلمون فأنتم في هذه المشاورة لا تمثلون أي طرف ولكن تمثلون أنفسكم فقط. ولسوف نستمع إلى صوت الحكومات في مرحلة لاحقة – عندما تستعرض لجنة مصايد الأسماك تقرير هذه المشاورة وتناقشه.

ربما لا يكون بوسعي أن أقضي وقتاً أطول معكم، وإن كنت أتمنى ذلك. ولكنني أمل أن أعود إليكم ربما بعد ظهر يوم الجمعة المقبل عندما تكونون بصدد الموافقة على التقرير.

مرة أخرى أشكركم على توفير الوقت لمجبتكم إلى هنا، وأتمنى لكم النجاح في مشاورتكم.

مسودة دليل

تحديد وتقدير الدعم في قطاع صناعة الصيد
وتقديم التقارير بشأنه

إعداد

لينا ويستلوند
مستشار منظمة الأغذية والزراعة

المحتويات

رقم الصفحة	
23.....	1 دليل تحديد وتقدير الدعم في قطاع الصيد
24.....	2 كيفية استعمال الدليل
25.....	3 التخطيط والتحضير لإجراء دراسة عن الدعم في قطاع الصيد
27.....	4 ما هي أشكال الدعم في قطاع صناعة الصيد
27.....	1-4 تعريف أشكال الدعم في قطاع صناعة الصيد
28.....	2-4 السياق
30.....	3-4 الإطار الاقتصادي الكلي وقطاع صناعة الصيد
32.....	4-4 أين توجد المعلومات وكيف نعثر عليها
33.....	5-4 تحديد أشكال الدعم الذي يحصل عليه قطاع مصايد الأسماك - قائمة أولى
34.....	5 الفئات المختلفة للدعم
34.....	1-5 أربع فئات لدعم قطاع مصايد الأسماك
34.....	2-5 الفئة الأولى: التحويلات المالية المباشرة
35.....	3-5 الفئة الأولى: الخدمات والتحويلات المالية غير المباشرة
35.....	4-5 الفئة الثالثة: التدخلات التي تكون لها آثار في المدى القريب والمدى البعيد
36.....	5-5 الفئة الرابعة: عدم التدخل من جانب الحكومة
38.....	6 تقدير الدعم
38.....	1-6 الأعباء التي تتحملها الحكومة بسبب الدعم وقيمة الدعم بالنسبة لصناعة الصيد - بعض المبادئ
41.....	2-6 تقدير مختلف أشكال الدعم
41.....	1-2-6 أمثلة على الدعم
42.....	2-2-6 المنح الاستثمارية
42.....	3-2-6 الاستغناء عن المراكب وإخراجها من الخدمة
43.....	4-2-6 الاستثمارات المباشرة الجديدة
44.....	5-2-6 برامج دعم الدخل والتأمين ضد البطالة
45.....	6-2-6 دعم الأسعار
46.....	7-2-6 حوافز التصدير والتدخلات الأخرى في السوق
48.....	8-2-6 حصص الاستيراد، والتعريفات وغير ذلك من التدابير الحدودية
49.....	9-2-6 الإعفاء من الضريبة المفروضة على الوقود
50.....	10-2-6 برامج الإعفاء من ضرائب الاستثمار والضرائب المؤجلة
50.....	11-2-6 تقديم القروض بشروط مواتية وضمائنات القروض
50.....	12-2-6 خطط التأمين الخاصة على سفن ومعدات الصيد
50.....	13-2-6 التدريب والإرشاد
51.....	14-2-6 خدمات التفتيش وإصدار شهادات الصلاحية
51.....	15-2-6 مواني الصيد وغيرها من مرافق الصيد
52.....	16-2-6 المدفوعات التي تؤدي للحكومات الأجنبية نظير سماحها بالصيد في مناطقها
52.....	17-2-6 برامج البحوث والتطوير التي تنفذها الحكومات
53.....	18-2-6 إدارة مصايد الأسماك وبرامج حماية البيئة
55.....	19-2-6 استغلال موارد الصيد بدون مقابل أو بتكلفة أقل من القيمة الفعلية
57.....	20-2-6 عدم اتخاذ إجراءات لمكافحة التلوث
58.....	21-2-6 عدم تنفيذ القواعد واللوائح القائمة

3-6	تحديد أشكال الدعم وتقدير قيمتها – بعض الملاحظات المتصلة بالفئتين الثالثة والرابعة وتأثيرهما في المدى البعيد	58
7	تحليل التكاليف والإيرادات – تأثير الدعم على أرباح صناعة الصيد	59
1-7	حساب الأرباح والخسائر ومصفوفة التصنيف	59
2-7	المعلومات المطلوبة	62
3-7	بيانات الدخل في حالة الدعم وبدونه في قطاع صناعة الصيد	63
8	تحليل مقارن	66
1-8	الأهمية النسبية لتكاليف الدعم وقيمه	66
2-8	النسب المالية	67
9	ماذا ينبغي أن يتضمنه توصيف الدعم	68
10	تقديم التقارير عن الدعم	69
1-10	تقرير الدراسة	69
2-10	ملخص الدليل	70
	المراجع	71
	الفهرس	73

قائمة المرفقات

76	المرفق الأول: المصطلحات
78	المرفق الثاني: التصنيفات الأخرى لأشكال الدعم
80	المرفق الثالث: أمثلة أخرى لبعض أشكال الدعم الممكنة من الفئات المختلفة

قائمة الجداول

60	الجدول 1: مصفوفة تصنيف أشكال الدعم في قطاع صناعة الصيد
68	الجدول 2: توصيف أشكال الدعم لقطاع مصايد الأسماك
69	الجدول 3: الإطار المؤقت للتقرير الختامي عن الدراسة الخاصة بالدعم في قطاع صناعة الصيد

قائمة الأشكال

23	الشكل 1: نطاق الدليل
27	الشكل 2: التخطيط والتحضير لإجراء دراسة عن الدعم في قطاع الصيد
29	الشكل 3: تعريف أشكال الدعم في قطاع صناعة الصيد
30	الشكل 4: الدعم في قطاع صناعة الصيد
33	الشكل 5: اتباع منهاج يقوم على شقين
34	الشكل 6: قائمة مبدئية بأشكال الدعم في قطاع صناعة الصيد
37	الشكل 7: فئات الدعم الأربعة التي يستعرضها الدليل
41	الشكل 8: ملخص للمبادئ الأساسية لتقدير أشكال الدعم في قطاع صناعة الصيد
59	الشكل 9: ملخص لأشكال الدعم في قطاع مصايد الأسماك بدولة سيديبيوس
70	الشكل 10: ملخص للعناصر التي يتكون منها الدليل

قائمة الأطر

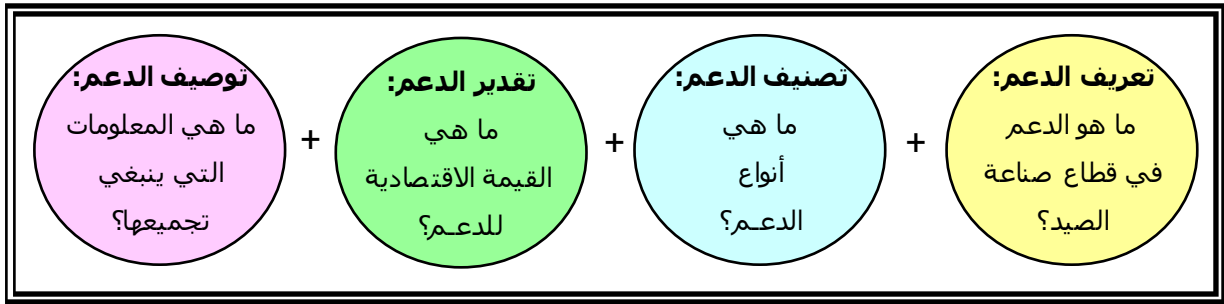
- الإطار 1: تعريف الدعم طبقاً لمنظمة التجارة العالمية 28
- الإطار 2: اختيار المعايير المرجعية 31
- الإطار 3: ما يمكن عمله في حالة وجود أكثر من فئة واحدة مناسبة من أشكال الدعم؟ 36
- الإطار 4: النظرية والتطبيق 40
- الإطار 5: المنح الاستثمارية - مثل 42
- الإطار 6: تعريف الدعم الذي يكون على شكل حصة تملكها الدولة في رأس المال 44
- الإطار 7: خطط ضمان الدخل - مثل 45
- الإطار 8: الدعم الإيجابي والسلبي 45
- الإطار 9: تكاليف الإهلاك 46
- الإطار 10: حساب قيمة دعم الترويج للصادرات السمكية - مثال 48
- الإطار 11: التكاليف الإدارية والتكاليف العامة 49
- الإطار 12: استرداد الضريبة المفروضة على الوقود 49
- الإطار 13: تقدير أشكال الدعم التي تقدم للمرافق الأساسية - مثل 52
- الإطار 14: تحديد أشكال الدعم، وتقدير قيمة الأنشطة المشتركة بين الإدارات والممارسات المحاسبية العامة 53
- الإطار 15: رسوم العضوية في المنظمات الدولية - مثل 55
- الإطار 16: القواعد واللوائح المنظمة لمعدات الصيد - مثل 56
- الإطار 17: الانتفاع بالموارد السمكية بدون مقابل - مثال 57
- الإطار 18: هيكل قطاع مصائد الأسماك - مثال 63
- الإطار 19: تحليل التكاليف والإيرادات - مثل 65
- الإطار 20: النسب - مثل 66
- الإطار 21: النسب المالية - مثال 67

1 دليل تحديد وتقدير الدعم في قطاع الصيد

وُضع هذا الدليل للمساعدة في إجراء الدراسات الخاصة بدعم قطاع صناعة الصيد. والهدف منه هو أن يكون بمثابة أداة لإجراء الدراسات التي تغطي مختلف أشكال الدعم في جميع جوانب استغلال الثروة السمكية، كما يحاول إيجاد أداة تقنية مرنة يمكن أن يستخدمها المعنيون بإعداد التقارير والدراسات عن الدعم طبقاً لاحتياجاتهم المحددة.

وهكذا، لا يتضمن الدليل تعريفاً جامداً للدعم ولكنه يتضمن إطاراً لكيفية تعريف الدعم الذي يحصل عليه قطاع الصيد. ولا يتضمن الدليل اتخاذ أي موقف فيما يتعلق بما إذا كان الدعم "جيداً" أو "سيئاً". إذ يمكن أن يكون الدعم إيجابياً - أي أن يساعد على زيادة ربحية قطاع الصيد، أو أن يكون سلبياً - أي أن يؤدي إلى انخفاض الأرباح. ولكن تحليل الصلة بين هذا التأثير على الربحية وتأثير الدعم النهائي على الموارد السمكية وعلى التجارة يتعدى نطاق هذا الدليل. وبالتالي، لا يتعرض الدليل لتحليل آثار الدعم على الموارد السمكية وعلى التجارة ولكنه يستهدف المساعدة في جمع وتبويب البيانات التي يمكن أن تقوم عليها هذه التحليلات. وهذا يشمل تعريف الدعم الذي يحصل عليه قطاع الصيد، وتصنيفه، وتحديد قيمته، وكذلك مناقشة العمليات التي يتم من خلالها تقديم الدعم.

الشكل 1: نطاق الدليل



ويقوم الدليل على المبادئ المهمة التي اتفقت عليها مشاورة الخبراء المعنية بالحوافز الاقتصادية والصيد الرشيد، التي عقدتها منظمة الأغذية والزراعة من 28 نوفمبر/تشرين الأول - 1 ديسمبر/كانون الثاني 2000⁽³⁾. وفي أوائل سنة 2002، تم إعداد مسودة أولية للدليل استناداً إلى الأدبيات والمعلومات المتاحة، وأخضعت هذه المسودة للاختبار بإجراء دراسات نمطية أولية في أربعة بلدان ثم نُفِحت مسودة الدليل في ضوء الخبرات المكتسبة في إجراء الدراسات النمطية. وهكذا، وُضعت التعاريف والمناهج المبيّنة في الدليل بالربط بين المعلومات النظرية المتاحة والخبرة العملية.

ومع ذلك، فإن موضوع الدعم في قطاع الصيد واسع ومعقد، ولا تعد الدراسات التي أجريت حتى الآن كافية لمعالجة جميع الجوانب والقضايا التي يتضمنها. ولذلك، لا ينبغي اعتبار هذا الدليل وثيقة نهائية بل وثيقة مرنة يمكن تنقيحها في ضوء التجارب المكتسبة في مجال إجراء الدراسات المطلوب إجراؤها عن الدعم.

⁽³⁾ أنظر FAO 2000a.

2 كيفية استعمال الدليل

يبدأ الدليل بفصلين تمهيديين، تعقبهما ثمانية أقسام رئيسية يتناول كل منها جانباً منفصلاً من الدراسات الخاصة بالدعم.

- الفصل 3** التخطيط والتحضير لإجراء دراسة عن الدعم في قطاع الصيد
قبل البدء في العمل الفعلي في إجراء الدراسة، توجد بعض الجوانب التي ينبغي التفكير فيها فيما يتعلق بالهدف من الدراسة، ونطاقها والموارد اللازمة لإجرائها.
- الفصل 4** ما هي أشكال الدعم في قطاع صناعة الصيد
يناقش هذا الفصل تعريف أشكال الدعم في قطاع صناعة الصيد. ويؤكد على أهمية الإلمام الجيد بقطاع مصايد الأسماك والاقتصاد الذي يُشكل هذا القطاع جزءاً منه حتى يمكن تعريف الدعم.
- الفصل 5** الفئات المختلفة للدعم
لتسهيل تحليل الدعم ولتنظيم المعلومات المتاحة، من المقترح تصنيف الدعم إلى أربع فئات مختلفة.
- الفصل 6** تقدير الدعم
يمثل هذا الفصل لب الدليل، حيث يناقش تقدير أنواع الدعم المختلفة، ويشير بعدد من المبادئ والمناهج التي يمكن تطبيقها لتقدير التكاليف – أو الإيرادات – بالنسبة للحكومة، وقيمة الدعم بالنسبة لقطاع صناعة الصيد.
- الفصل 7** تحليل التكاليف والإيرادات – وتأثيرها على صناعة الصيد
يقترح هذا الفصل تحليل التكاليف والإيرادات من أجل تحليل تأثير الدعم على الأرباح بمزيد من التفصيل. ويتوسع هذا الفصل في تصنيف الدعم ليشمل بُعداً يحدد نوع التكاليف أو الإيرادات الذي تتأثر بنوع معين من الدعم.
- الفصل 8** تحليل مقارن
استناداً إلى نتائج تقدير الدعم، يقترح هذا الفصل طرقاً لدراسة الأهمية النسبية للدعم التي يحصل عليه قطاع صناعة الصيد.
- الفصل 9** ماذا ينبغي أن يتضمنه توصيف الدعم
بالإضافة إلى تقدير الدعم، مثل تحديد قيمته الاقتصادية، توجد جوانب أخرى قد يكون من المهم توثيقها وإعداد تقارير بشأنها. ويقترح هذا الفصل قائمة بما ينبغي أن يتضمنه توصيف الدعم، استناداً إلى المعلومات التي تنص عليها إجراءات التبليغ التي تطبقها منظمة التجارة العالمية.
- الفصل 10** تقديم التقارير عن الدعم
يتضمن هذا الفصل الأخير بعض الأفكار المتعلقة بكيفية إعداد هيكل التقرير الخاص بدراسة عن الدعم.

وينبغي لمن يستخدم الدليل أن يختار الأجزاء وثيقة الصلة بالدراسة التي يعتزم إجرائها. فقد لا تكون جميع الأقسام مما يهم كل من يستخدم الدليل. ومع ذلك، فمن المستصوب قراءة الدليل بأكمله حتى يمكن الإلمام بالموضوع والقضايا المحورية بشكل جيد. وعلى الرغم من أن الدليل يحاول عرض الموضوعات بالترتيب الذي من المحتمل أن يظهر عند إجراء الدراسة، توجد بعض القضايا المشتركة التي لا يمكن عرضها بالترتيب. وينبغي أيضاً العلم بأن العمل من المحتمل أن يأخذ شكل عملية تكرارية تعود خلالها عدة مرات إلى بعض أجزاء الدليل. وقد يكون **الفهرس** الوارد في نهاية الدليل مفيداً في هذا الصدد.

ولتوضيح المناهج والطرق المختلفة، يتضمن الدليل عدة أمثلة – وخصوصاً فيما يتعلق بكيفية تقدير الدعم – وقد وُضعت

هذه الأمثلة في داخل أطر. وتشير هذه الأمثلة إلى بلد افتراضي يسمى "سيديسوس" وبالتالي فإن الدعم المشار إليه ليس حقيقياً. ومع ذلك، فإن مضمون الأمثلة مستمد، في معظم الحالات، من التجارب المكتسبة في إجراء الدراسات النمطية الأربع التي أجريت من أجل إعداد هذه الوثيقة. وبالتالي، فمن المعتقد أن الأمثلة تغطي بعض أهم أشكال الدعم وأكثر المشكلات شيوعاً فيما يتعلق بتقديره. وفي نفس الوقت، ينبغي التنويه إلى أنه لم يكن من الممكن الحديث عن جميع جوانب وأشكال الدعم في الوثيقة، وإلى أن هذا الدليل لا يمكن أن يكون جامعاً شاملاً أو أنه ينطبق على جميع الأوضاع بنفس الدرجة؛ فلا مفر من إغفال بعض الأوضاع. ومع ذلك، فمن المأمول أن تساعد المبادئ التوجيهية التي يتضمنها الدليل في تحديد وتقدير جميع أشكال الدعم في قطاع صناعة الصيد، سواء كانت الإشارة إليها في الدليل صريحة أو ضمنية.

ويتضمن المرفق الأول قائمة المراجع وقائمة مصطلحات توضيح بعض التعبيرات والمصطلحات الاقتصادية المستخدمة في الدليل.

3 التخطيط والتحضير لإجراء دراسة عن الدعم في قطاع صناعة الصيد

كما هو الحال في جميع مشروعات البحوث والدراسات، ينبغي القيام بقدر لا بأس به من الأعمال التحضيرية قبل أن يبدأ العمل الفعلي في إعداد البحث أو الدراسة. فعملية التخطيط لإجراء دراسة عملية مهمة كما أن نوعية التحضيرات يمكن أن تكون أساسية في كيفية التوصل إلى نتائج جيدة. وبالتالي، ينبغي تخصيص قدر كاف من الوقت والجهد لمرحلة التخطيط للعمل. وفيما يلي بعض الأسئلة التي يلزم الرد عليها قبل أن نبدأ في إجراء دراسة عن الدعم في قطاع صناعة الصيد:

- ما هو الهدف من الدراسة، أي ما هي الأسئلة التي تحاول الدراسة الإجابة عليها؟
- ما هو النطاق الذي يجب أن تغطيه الدراسة؟ هل ينبغي أن تشمل قطاع صناعة الصيد بأكمله أو أن تقتصر على قطاعات فرعية أو مناطق مختارة؟ وهل ينبغي أن تغطي جميع أشكال الدعم أو أن تقتصر على فئات معينة فقط؟
- ما هي الموارد المتاحة لإجراء الدراسة؟ وما هو الوقت المخصص لإجرائها؟
- من الذي ينبغي أن يقوم بإجراء الدراسة؟ وما هي الكفاءات التي من اللازم أن تكون ممثلة في فريق الدراسة؟
- ما هي التحضيرات الأخرى اللازمة فيما يتعلق بالقراءات العامة وتحديد مناهج العمل؟

وكما كان هدف الدراسة واضحاً، كان من الممكن زيادة التركيز في العمل وكان من المرجح تحقيق نتائج أفضل بمراد أقل. وإذا كانت الدراسة تُجرى في سياق معين، إذ ربما تكون بناء على طلب من إحدى الإدارات أو الوزارات مع تحديد أبعادها، فمن المرجح أن يكون الهدف محدداً أيضاً. ومع ذلك، فما لم يكن الأمر كذلك، وكانت هذه هي المرة الأولى التي تُجرى فيها دراسة استقصائية على القطاع، فقد يتعين علينا أن نجعل الدراسة واسعة جداً، وأن نقدم بياناً عاماً عن أشكال الدعم الموجودة والقضايا المتصلة بها. وقد يكون من بين أهداف إجراء أول دراسة عن الدعم تحديد القضايا الواجب دراستها بمزيد من التفصيل.

ويوجد ارتباط وثيق إلى حد كبير بين نطاق الدراسة والسؤال التالي في القائمة الواردة فيما سبق، أي ما هي الموارد المتاحة. فكلما اتسع نطاق الدراسة، احتاجت إلى مزيد من الموارد والوقت. كذلك سوف يعتمد الوقت والموارد اللازمة على مدى توافر البيانات العامة وحجم قطاع صناعة الصيد ومدى تعقده. ومن الأسهل، بطبيعة الحال، إجراء دراسة عن الدعم في قطاع صناعة الصيد في بلد صغير يكون قطاع مصايد الأسماك فيه محدوداً نسبياً كما يوجد به نظم جيد لجمع البيانات، عما هو الحال لو أن الدراسة كانت في بلد يوجد به قطاع كبير جداً لمصايد الأسماك – وربما تكون أحوال القطاع فيه سريعة التغيير – ولا توجد به بيانات عامة عن القطاع تخضع لإدارة مركزية.

ومع ذلك، فإن أقل فترة من الوقت تلزم لإجراء دراسة في بلد "سهل" نسبياً أو في منطقة "سهلة" نسبياً ربما يتراوح بين ثلاثة أشهر وستة أشهر، على أقل تقدير، إذا كنا نريد تغطية قطاع صناعة الصيد بأكمله، أي جميع القطاعات الفرعية بما في ذلك المدخلات اللازمة لصناعة الصيد، والمصايد الطبيعية، وتربية الأحياء المائية، والتصنيع، والتسويق والتوزيع.

ومن المرجح أن تسمح لنا هذه الفترة بتحديد أهم أشكال الدعم الموجودة وتقدير وتحديد قيمة معظم أشكال الدعم المباشرة من الفئتين الأولى والثانية (أنظر الفصل 5). وبطبيعة الحال، يعتمد الوقت اللازم أيضاً على عدد أفراد الفريق المكلف بإجراء الدراسة وما إذا كانوا متفرغين أو غير متفرغين لإجراء الدراسة. ومع ذلك، وحتى إذا كان الفريق المكلف بإجراء الدراسة كبيراً وكانوا جميعاً متفرغين، فسوف يحدث تأخير في جمع البيانات نظراً لضخامة عدد الاتصالات التي يكون عليهم إجراؤها لكي تكون التغطية كاملة.

وإذا كنا نريد دراسة بعض أشكال الدعم الأكثر تعقيداً بمزيد من التفاصيل، أي الفئتين الثالثة والرابعة اللتين نتناول الأثار في المدى البعيد وعدم التدخل من جانب الحكومة (أنظر الفصل 5) فسوف نكون في حاجة إلى وقت أطول بكثير. فدراسة قضايا مثل الاستفادة من الموارد بدون مقابل أو الآثار الفعلية المترتبة على تطبيق اللوائح الخاصة بمعدات الصيد قد تتطلب مزيداً من الجهد المركز. وفي الحقيقة، فقد نكون في حاجة إلى تنظيم عملية إجراء الدراسة بشكل يسمح بتخصيص فريق منفصل للنظر في تفاصيل قضايا معينة. وفي حالة ما إذا كان عدد القضايا التي ستشملها الدراسة محدوداً وتم تنظيم الجهود الخاصة في مرحلة مبكرة - على أن تُجرى بالتوازي مع المهام الأخرى - يمكن في هذه الحالة اختصار الوقت. ومع ذلك، فمن المتوقع أن يتطلب إجراء أي دراسة تفصيلية عن الدعم في قطاع صناعة الصيد ما بين ستة أشهر وسنة كاملة، على أقل تقدير، اعتباراً من بداية مرحلة التخطيط إلى الانتهاء من إعداد التقرير.

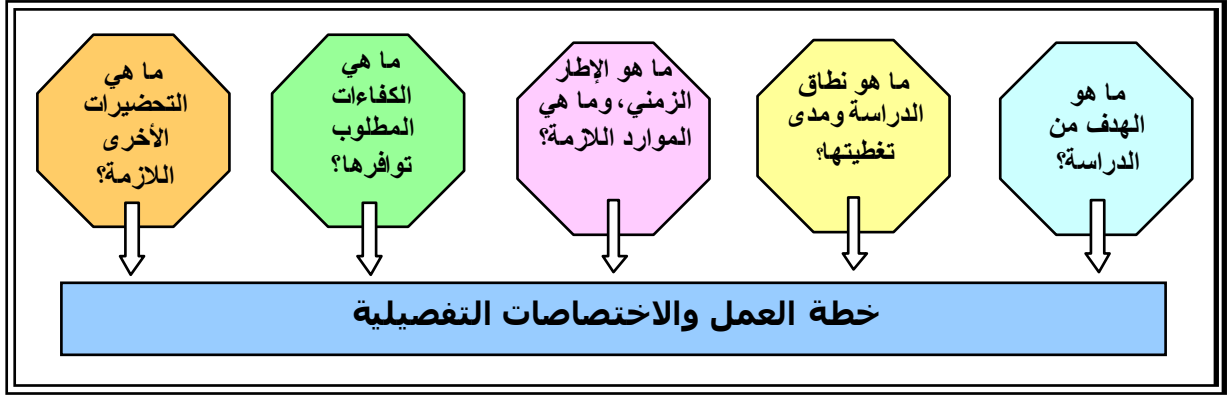
وبالإضافة إلى التأكد من إتاحة الوقت الكافي لإجراء الدراسة، فمن المهم جداً أن يضم **الفريق المكلف بإجراء الدراسة** الكفاءات المناسبة. فإذا كان أعضاء الفريق ملمين بقطاع صناعة الصيد، والأوضاع الاقتصادية العامة للبلد أو الإقليم، وكانوا ملمين بمفهوم الدعم بصفة عامة، من المرجح أن يكون العمل في إجراء الدراسة يسيراً. ومع ذلك، ينبغي أن نكون أكثر تحديداً من ذلك، فقد يبدو، أولاً، أن من المهم بشكل مطلق أن يكون من بين أعضاء الفريق عضو - وليكن رئيس الفريق - يتمتع بكفاءات تحليلية ممتازة بالإضافة إلى الإلمام بصفة عامة بقطاع صناعة الصيد والقضايا المطروحة، وأن يكون لديه الوقت الذي يكرسه لإجراء الدراسة والاهتمام الكافي بإجرائها. ومن المهم أن نوضح أن الدليل هو مجرد دليل لتسهيل إجراء دراسة عن الدعم، وأنه لا يتضمن مجموعة كاملة من "القواعد" الواجب اتباعها أو النماذج الجاهزة المطلوب ملؤها. ولكنه، مع ذلك، يوفر أساساً لإيجاد الأدوات اللازمة لإجراء دراسة كما يتضمن مبادئ توجيهية لتحديد الدعم وتصنيفه وتوصيفه وتقديره بطريقة منهجية. ومع ذلك، فإن شخصاً ما ينبغي أن يقوم بتطوير هذه الأدوات وتحليل النتائج.

ويعتمد جانب كبير من العمل الخاص بتقدير الدعم - وخصوصاً فيما يتعلق بالأعباء التي تتحملها الحكومة - على المعلومات التي يمكن الحصول عليها من الحسابات العامة. ويقوم الكثير من هذه الحسابات على المبادئ المحاسبية والطرق المعيارية لإجراء التحليلات المالية. وبالتالي، يبدو أن من المهم أن يضم الفريق المكلف بإجراء الدراسة محاسباً واحداً على الأقل له دراية بهيكل النظام المحاسبي الحكومي وأحد الخبراء الاقتصاديين، فبدون هذين التخصصين يمكن أن يحدث الكثير من سوء الفهم ويصبح من غير الممكن الاعتماد على النتائج. كذلك، فمن الضروري جداً أن يتمكن أعضاء الفريق المكلف بإجراء الدراسة من الاطلاع على المعلومات، وينبغي أن يؤخذ هذا الجانب في الاعتبار أيضاً لدى اختيار أعضاء الفريق.

وفيما يتعلق **بالتحضيرات الأخرى** قبل البدء بالفعل في إجراء الدراسة، فمن المفيد عادة إجراء مقابلات عامة مع من تتوافر لديهم المعلومات ومع الخبراء، وكذلك الرجوع إلى الوثائق ذات الصلة حتى يمكن تكوين فكرة عامة عن هيكل الاقتصاد وقطاع صناعة الصيد وأشكال الدعم الموجودة. وتعد هذه الدراسة المبدئية ذات أهمية خاصة لأعضاء الفريق المكلف بإجراء الدراسة غير الملمين بموضوع الدراسة.

وبعد أن تكون لدينا خطة لما نود عمله، فمن المستصوب أن نضع هذه الخطة على الورق. وسيكون من المفيد أن تتضمن الخطة تحديد الاختصاصات والإطار الزمني للعمل بوضوح، بما في ذلك تحديد مراحل زمنية للانتهاء من دراسة العناصر الفرعية العديدة، لكي يظل الهدف الأصلي من إجراء الدراسة في بؤرة التركيز ولكي يمكن رصد مراحل العمل.

الشكل 2: التخطيط والتحضير لإجراء دراسة عن الدعم في قطاع الصيد



4 ما هي أشكال الدعم في قطاع صناعة الصيد؟

1-4 تعريف أشكال الدعم في قطاع صناعة الصيد

وبعد التفكير في التنظيم العام للعمل ووضع خطة عامة للمهمة التي نحن مقبلون عليها، يصبح الأمر التالي الذي ينبغي علينا عمله لدى البدء في إجراء دراسة عن دعم مصايد الأسماك هو أن نحدد ما نعنيه بهذا الدعم.

يرى معظمنا أن الدعم ليس إلا نوعاً من الإعانات التي تقدمها الحكومة - غالباً في شكل نقدي - للقطاع الخاص، وأن ذلك عموماً يحقق غرضاً عاماً. وإذا نحن كشفنا عن معنى مصطلح "الدعم" في أحد القواميس، لوجدنا أنه يعني "مدفوعات مباشرة أو غير مباشرة، أو ميزة اقتصادية، أو ميزة تمنحها حكومة للشركات الخاصة، أو الأسر، أو لوحدات حكومية أخرى للتشجيع على تحقيق غرض عام" (التعريف مستخلص من قائمة مصطلحات مصايد الأسماك التي وضعتها منظمة الأغذية والزراعة، ودائرة المعارف البريطانية 2001).

واستناداً إلى هذه الفكرة العامة، يقترح الدليل تعريفاً واسعاً للدعم في قطاع صناعة الصيد. وطبقاً لهذا التعريف، يمكن أن يكون الدعم في جوهره أي تدخل - أو عدم تدخل - من جانب الحكومة يؤثر على قطاع صناعة الصيد وتكون له قيمة اقتصادية. وتُفسر هذه القيمة الاقتصادية بأنها شيء له تأثير على ربحية قطاع صناعة الصيد. وهذا التعريف السابق يُغفل الجانب الذي يكون فيما بين الوحدات الحكومية، وبالتالي يُعرّف الدعم بأنه اتخاذ أو عدم اتخاذ إجراءات يستفيد منها جانب من القطاع الخاص (وليس وحدات أخرى داخل الهيكل الحكومي).

ومع ذلك، فإن كل شيء يُقدم عليه القطاع العام أو يتمتع عن الإقدام عليه يمكن تصنيفه على أنه دعم⁽⁴⁾ ولذلك فمن اللازم زيادة توضيح هذا التعريف فيما يتعلق بالنقاط المرجعية. وبناء عليه، ينبغي أن يكون الدعم شيئاً خارج المألوف، أي أنه شيء تفعله جهة الاختصاص - أو تمتنع عن فعله - خارج الممارسات المعتادة:

(4) مراعاة للتوضيح، ينبغي التنويه إلى أن الدليل يستخدم عموماً مصطلح "الدعم" على أنه يعني - حسب التعريف السابق - جميع الإجراءات التي تتخذها الحكومة أو تمتنع عن اتخاذها. وأحياناً يستخدم مصطلح تدابير أو برامج الإعانات بنفس المعنى. وفيما يتعلق بالأعباء التي تتحملها الحكومة (أو الإيرادات التي تحصل عليها) من جراء أشكال الدعم، تستخدم عبارات الإنفاق العام والمصروفات العامة والتكاليف العامة، والآثار التي تتحملها الميزانية العامة للدلالة على نفس الشيء، ما لم يُنوه عن شيء آخر. كذلك، يشار أحياناً إلى قطاع صناعة الصيد على أنها القطاع الخاص أو الأفراد أو الشركات أو المؤسسات المعنية باستغلال المصايد.

الدعم الذي يحصل عليه قطاع مصايد الأسماك هو إجراءات تتخذها الحكومة أو تمتنع عن اتخاذها فيما يخص قطاع مصايد الأسماك مما قد يؤدي إلى تغيير الأرباح المحتملة - بالزيادة أو النقص - في المدى القريب أو المتوسط أو البعيد .

الإطار 1: تعريف الدعم طبقاً لمنظمة التجارة العالمية

ينبغي التنويه إلى أن تعريف الدعم المستخدم في هذا الدليل أوسع بكثير من التعريف المستخدم في "تفافية الإعانات وتدابير الرسوم الجمركية التعويضية" التي أبرمتها منظمة التجارة العالمية، وهو التعريف الذي ربما يكون أكثر التعريف التي يُرجع إليها ولاسيما فيما يتعلق بتعريف الدعم. و "تفافية الإعانات وتدابير الرسوم الجمركية التعويضية" هي الاتفاقية الأساسية المتعلقة بالدعم وهي التي يُرجع إليها حالياً في المنازعات الخاصة بقطاع مصايد الأسماك في هذا الخصوص. وتنص الاتفاقية على أن الدعم يوجد عندما تقدم الحكومة أو أي جهاز عام، في حدود إقليم الدولة العضو، مساهمة مالية، على أن تلي هذه المساهمة شروطاً معينة محددة، أو "إذا كان هناك أي شكل من أشكال دعم الدخل أو الأسعار بالمعنى المبين في المادة 16 من اتفاقية الجات لعام 1994". و علاوة على ذلك، ينبغي أن ينطوي ذلك على منفعة. ولكي يمثل الدعم مخالفة، ينبغي أيضاً أن يكون "مخصصاً" أو "محظوراً" أو "مما يبرر اتخاذ إجراءات مضادة"، أو يتسبب في إحداث "آثار سلبية" (منظمة التجارة العالمية، 1994، تفافية الإعانات وتدابير الرسوم الجمركية التعويضية، المادة 1، وهذا الأمر مبين أيضاً في Milazzo، 1998).

ويشمل لفظ "الحكومة" في هذا السياق جميع الأجهزة الحكومية والعامّة الأخرى بخلاف الأجهزة الموجودة في البلد الذي يطبق فيه الدعم. ويشمل الدعم، على سبيل المثال، المساهمات التي تأتي من المؤسسات العامة والدولية أو المؤسسات التي تقدم مساعدات إنمائية أو مؤسسات التعاون، كما يشمل، بطبيعة الحال، الإجراءات التي تتخذها - أو لا تتخذها - الهيئات والمنظمات الحكومية غير المعنية بقطاع صناعة الصيد بما يعود بالفائدة على قطاع صناعة الصيد. فإذا عاد ذلك بمنفعة كبيرة على القطاع، يمكن أن يعد دعماً لقطاع صناعة الصيد حتى وإن لم يكن موجهاً فقط لهذا القطاع. ومع ذلك، فإن التمويل الذي يأتي من الشركات الخاصة لا يمثل دعماً.

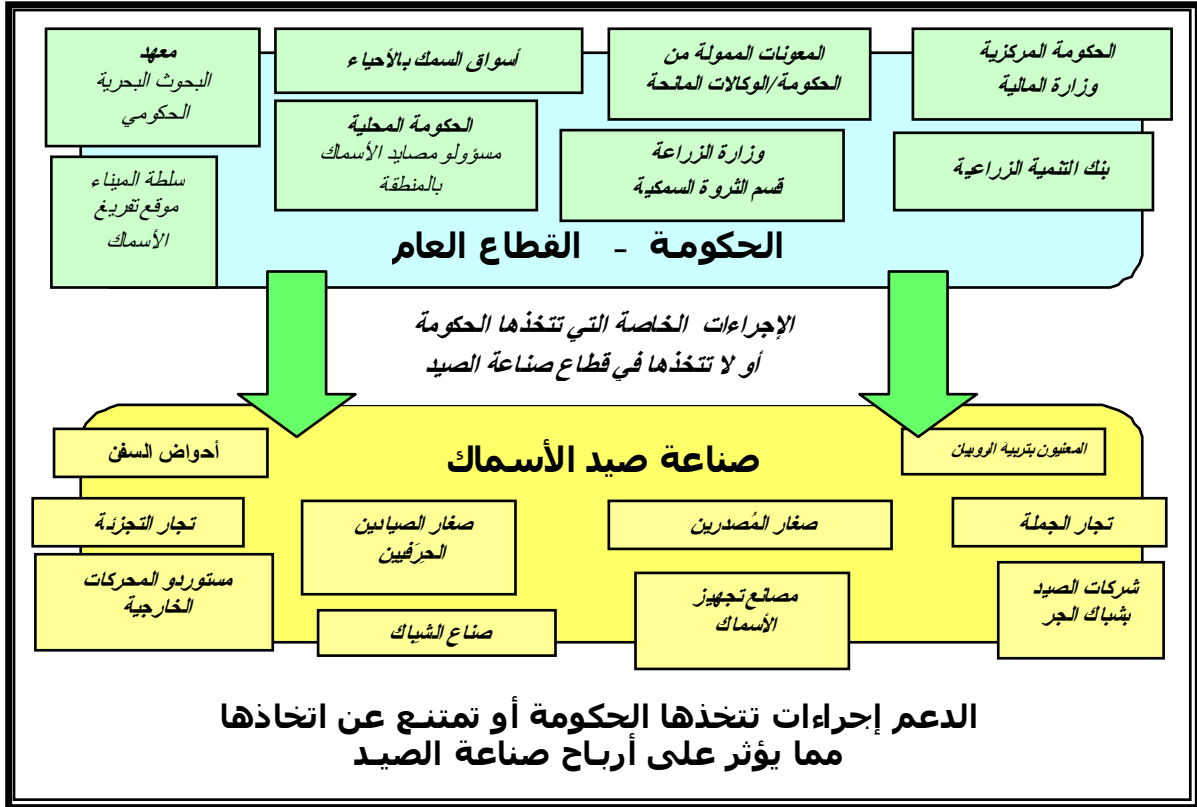
وتشير عبارة "صناعة الصيد" إلى جميع القطاعات الفرعية المنتجة ضمن قطاع مصايد الأسماك، أي جميع أشكال مستلزمات صناعة الصيد - بما في ذلك النقل والخدمات المعاونة - في المصايد المفتوحة، وتربية الأحياء المائية، والتصنيع والتسويق. ويشمل ذلك جميع صغار وكبار المنتجين والمشتغلين بأنشطة الصيد الترفيهية، وأنشطة الصيد لسد مستوى الكفاف وأنشطة الصيد التجارية. وبالنسبة للدراسة التي نحن بصددنا، فنحن نميل إلى النظر إلى قطاع فرعي واحد أو إلى عدد قليل من القطاعات الفرعية (أنظر الفصل 3).

والمقصود من عبارة "الأرباح المحتملة" ربحية صناعة الصيد بصفة عامة. فعلى الرغم من أن الدعم يؤثر على الأرباح في المدى القريب أو المتوسط أو البعيد، يركز الدليل على الآثار المالية المباشرة في المدى الأقرب كما سنرى عند مناقشة كيفية تقدير الدعم في الفصل 6. وينبغي التنويه إلى أن الدعم يمكن أن يكون سلبياً، أي أنه يمكن أن يؤدي إلى تقليل الأرباح. ومن أمثل الدعم السلبي الضرائب وغير ذلك من الرسوم.

2-4 السياق

عندما نقول إن دعم قطاع صناعة الصيد هو إجراءات خاصة تتخذها الحكومة أو تمتنع عن اتخاذها في قطاع صناعة لصيد، لا بد أن نعرف ما نعنيه بكلمة "خاصة" لكي نستطيع التمييز بين الدعم والإجراءات غير الخاصة - أو العامة - التي تتخذها الحكومة أو تمتنع عن اتخاذها. وأفضل طريقة لذلك هي أن نحدد ما هو العام وأن نستخدمه كمعيار مرجعي للأوضاع "المعتادة" التي تقلس عليها الأوضاع "الخاصة"، أي أن كل ما يخالف الوضع المرجعي المعتاد يكون خاصاً وبالتالي يعد شكلاً من أشكال الدعم.

الشكل 3: تعريف الدعم في قطاع صناعة الصيد



ومن المتصور أن تتفق البلدان في المستقبل على ما هو "معتاد"، وبالتالي يكون بمثابة معايير مرجعية. ويمكن أن يكون من بين هذه المعايير المرجعية: أسعار الفائدة على القروض المستثمرة، والأسعار المعيارية للوقود، والمستويات الدنيا لاسترداد تكاليف إدارة مصايد الأسماك، وما إلى ذلك. ومع ذلك، فلأن هذه المعايير لا وجود لها، ولأن الوصول إلى اتفاق بشأنها سوف يستغرق وقتاً، يقترح الدليل - في هذه المرحلة - تطبيق المعايير التي يقوم عليها الإطار الاقتصادي العام في البلد - أو الإقليم - المعين الذي تشملته الدراسة⁽⁵⁾. وينبغي أن تشير النقاط المرجعية التي سيتم استخدامها إلى القطاعات الأخرى في البلد، أو في مجموعة البلدان، أي أن يُعرض الوضع "المعتاد" في الظروف التي تعمل صناعة الصيد في إطارها في البلد أو الإقليم، مع تعريف الدعم التي يحصل عليه قطاع مصايد الأسماك وقياسه على أنه يمثل انحرافاً عن هذه الظروف. وعلى سبيل المثال، ففي البلدان التي يحصل فيها المواطنون على الخدمات العامة دون مقابل - لأنها تكون ممولة من حصيلة الضرائب - سيكون من المعتاد أيضاً أن تستفيد صناعة الصيد من خدمات معينة دون أن يندرج ذلك ضمن الدعم. ومن ناحية أخرى، ففي البلدان التي يكون من المعتاد فيها استرداد تكاليف الخدمات، تعتبر المنافع التي يستفيد منها قطاع صناعة الصيد من قبيل الدعم ما لم تسدد صناعة الصيد تكلفتها مباشرة.

وبالتالي، سيكون الأمر متروكاً لمن يستخدم الدليل لكي يحدد ما ينبغي اعتباره من قبيل الدعم في السياق القائم، استناداً إلى خصوصية الاقتصاد محل الدراسة وإطار السياسات المطبقة.

(5) عندما تستخدم نتائج الدراسة، في مثل هذه الظروف، في دراسة آثار الدعم على التجارة الدولية في الأسماك ومنتجاتها، سيكون من اللازم تعديل الدراسة تبعاً لتعريف الدعم المبين في "التقافية الإعانات وتدابير الرسوم الجمركية التعويضية" التي أدرتها منظمة التجارة العالمية.

الشكل 4: الدعم في قطاع صناعة الصيد

الدعم في قطاع صناعة الصيد هو إجراءات تتخذها الحكومة أو تمنع عن اتخاذها فيما يخص قطاع صناعة الصيد، حسب التعريف الموضوع له في سياق اقتصادي معين. وبناء عليه، قد تختلف أشكال الدعم باختلاف سياق السياسات الاقتصادية.



3-4 الإطار الاقتصادي الكلي وقطاع صناعة الصيد

لكي يكون من الممكن تحديد الدعم الذي يحصل عليه قطاع مصايد الأسماك طبقاً للتعريف السابق، يتعين علينا أن نفهم جيداً الإطار الاقتصادي العام في البلد الذي نحن بصدد دراسته. كذلك، علينا أن نكون ملمين بقطاع مصايد الأسماك لكي نستطيع مقارنة الظروف التي يعمل في نطاقها قطاع مصايد الأسماك بالظروف السائدة في الاقتصاد ككل. كما يلزم توافر معلومات كمية عن العديد من القضايا الاقتصادية والمالية لكي نستطيع تقدير قيمة الدعم، وهو ما سيتناوله الفصل 6 والفصل 7، فيما يلي.

ويمكن أن تتضمن الدراسة الأساسية عن إطار الاقتصاد الكلي التي ستستخدم في تحديد وتقدير الدعم الذي يحصل عليه قطاع مصايد الأسماك الجانب التالية:

• الإطار السياسي والقانوني

يتعين علينا أن نلّم بالإطار السياسي العام فيما يتعلق بدور القطاع العام. ما هي السياسة العامة فيما يتعلق باسترداد تكاليف الخدمات العامة؟ وما هي التدخلات الحكومية في الأسواق؟ وما هو دور المؤسسات العامة المملوكة للدولة؟ وهل توجد برامج لدعم الأنشطة التجارية، مثل دعم الأنشطة الإقليمية، أو دعم الصناعات الناشئة، وما إلى ذلك؟

يتعين علينا أن ننظر أيضاً في المسائل السياسية والقانونية الأكثر تخصصاً، وخصوصاً في المجالات التي قد تكون ذات صلة بقطاع مصايد الأسماك، مثل السياسات البيئية والتدابير العامة لمكافحة التلوث، وسلامة الأغذية والمواسفات الصحية المطبقة عليها، وقوانين العمل والتوظيف، والممارسات المتبعة فيما يتعلق بسياسات حقوق الانتفاع في قطاع الموارد الطبيعية.

• أسعار الفائدة والسياسات النقدية

من اللازم توافر معلومات عن أسعار الفائدة التجارية لتحديد ما إذا كنت صناعة الصيد تستفيد من القروض بشروط مواتية ولتقدير أشكال الدعم الممكنة الأخرى المتصلة بالاستثمارات. وينبغي، بقدر الإمكان، استخدام التكلفة المالية الحقيقية البديلة كمعيار مرجعي، وفي حالة تطبيق أسعار فائدة تجارية مختلفة بالنسبة للاستثمارات المختلفة – وعادة ما يكون ذلك طبقاً لمفهوم المخاطر – ينبغي مراعاة استعمال سعر الفائدة المطبق على الحالة التي نحن بصدها. وقد يكون من اللازم أن تتضمن الدراسة الأساسية قائمة بأسعار الفائدة التجارية المختلفة. وينبغي التنويه إلى أن ذلك قد يعني ذكر أسعار الفائدة الربوية المطبقة في السوق غير الرسمية إذا كانت تمثل البديل الفعلي المطبق في السوق. وفي حالة عدم توافر معلومات عن أسعار الفائدة التجارية، قد يكون من المفيد الاسترشاد بسعر الفائدة بين البنوك بعد تعديله بالشكل المناسب أو بسعر العائد على السندات الحكومية.

ويمكن أيضا أن تضاف إلى الدراسة الأساسية معلومات عن شروط التسليف والائتمان العامة الأخرى، مثل ضرورة وجود ضامن أو الفترات المعتادة لاستهلاك الدين، ومعلومات عن السياسات النقدية المهمة فيما يتصل بنظام الائتمان.

- **اللوائح الضريبية ومدى تغطية التأمينات الاجتماعية**
تشمل المعلومات التي قد يكون من المناسب ذكرها فيما يتعلق بالإيرادات العامة والنظام الضريبي نسب الضريبة المضافة، على السلع والخدمات المختلفة إذا كانت متباينة، والنسب الضريبية المطبقة على الشركات، بما في ذلك القواعد العامة المطبقة على أمور من بينها إهلاك الأصول الثابتة واحتمالات تأجيل سداد الضرائب.
وفيما يتعلق بتكاليف التوظيف والأيدي العاملة، ينبغي توضيح السمات الرئيسية للنظم الضريبية المطبقة على الأفراد وكذلك الهيكل العام للتأمينات الاجتماعية، بما في ذلك القواعد التي تنظم المساهمات الإلزامية والمزايا المشتركة.
- **اللوائح التجارية والتدابير الحدودية**
ينبغي النظر في التدابير التعريفية وغير التعريفية، مع إعطاء تفاصيل عن الفروق بين أنواع السلع والخدمات المختلفة. ومن اللازم أيضاً النظر في القيود الحدودية فيما يتعلق بالاستثمارات المباشرة، والملكية أو المفروضة على ممارسة مهن أو أنشطة تجارية معينة، كذلك اللوائح المتصلة بالهجرة وحركة الأيدي العاملة.
- **أسعار الفائدة ولوائح النقد**
ينبغي أن نعرف ما إذا كانت هناك أي قيود على حركة رؤوس الأموال أو النقد الأجنبي، وخصوصاً إذا كانت تطبق على بطرق مختلفة على القطاعات الاقتصادية المختلفة. وينبغي أيضاً النظر في أسعار الصرف الرسمية وغير الرسمية التي تهم قطاع الأعمال.

الإطار 2: اختيار المعايير المرجعية

يكون من الصعب أحياناً تحديد القيمة المعيارية وربما يوجد العديد من المعايير المرجعية البديلة. وعلي سبيل المثال، قد يكون هناك العديد من التعريفات الجمركية المطبقة على الأنواع المختلفة من المنتجات مما يستحيل معه تقريباً تحديد المستوى "المعيري". وفي هذه الحالة، يمكننا أن نقارن قطاع مصايد الأسماك بقطاع آخر أو أكثر من القطاعات الاقتصادية المماثلة له. وفيما يتعلق بالمثال الخاص بالتعريفات الجمركية، يمكن أن يكون المعيار المستخدم بالنسبة للأسماك ومنتجات الأسماك هو مستوى التعريف الجمركية المطبق على السلع الغذائية والزراعية. وهناك مثال آخر يتصل بالضرائب، وهنا يمكن مقارنة وضع صغار الصيادين الحرفيين المستقلين، وصغار المعنيين بتربية الأحياء المائية، وصغار التجار والمعنيين بتصنيع الأسماك بصغار المزارعين، بينما يكون من الأفضل مقارنة الشركات الكبيرة المشغولة بالصيد وتربية الأحياء المائية وتصنيع الأسماك بالشركات المعنية بالصناعات الإنتاجية الخفيفة والشركات المشغولة بتصنيع الأغذية. وفي كثير من البلدان (النامية) تنتمي الفئة الأولى إلى لقطاع غير الرسمي بينما تكون الشركات الأكبر جزءاً من هيكل الأعمال الذي يخضع لمزيد من التنظيم، وتعمل في ظروف مختلفة تماماً (من حيث تسجيل ضريبة القيمة المضافة والمرجع، على سبيل المثال).

وفي الخطوة التالية على طريق تحديد الدعم التي يحصل عليه قطاع مصايد الأسماك، نقارن قطاع مصايد الأسماك بالإطار العام للاقتصاد الكلي وبالمعايير المرجعية التي سبق تحديدها. وبناء عليه، يتعين علينا أن نتحقق مما إذا كان قطاع مصايد الأسماك يُعامل بطريقة مختلفة عن القطاعات الاقتصادية الأخرى أو ما إذا كانت الظروف الاقتصادية والسياسية التي تعمل في إطارها صناعة الصيد تختلف عن الصناعات الأخرى. ويتعين علينا في أي دراسة عن قطاع مصايد الأسماك أن نتعرف على جميع السياسات واللوائح المنظمة لقطاع المصايد، مثل:

- التدخلات في الأسواق العامة في قطاع مصايد الأسماك، مثل السياسات السعرية، والمؤسسات العامة المملوكة للدولة، وبرامج الدعم، وما إلى ذلك؛
- إدارة مصايد الأسماك ونظم الحصول على حقوق الصيد؛
- اللوائح التي تنظم استخدام الأراضي والمياه في تربية الأحياء المائية؛
- اللوائح التي تحدد قواعد سلامة الأسماك والجوانب الصحية؛
- أسواق رأس المال وخطط الائتمان المتصلة بقطاع مصايد الأسماك؛
- اللوائح الضريبية المطبقة على صناعة الصيد؛
- سياسات ولوائح التأمينات الاجتماعية المطبقة على العاملين بصناعة الصيد؛
- واللوائح التجارية والتدابير الحدودية المتصلة بالأسماك والمنتجات السمكية ومستلزمات الإنتاج.

4.4 أين توجد المعلومات وكيف نعثر عليها

تُغطي النقاط التي يتحدث عنها البند 4-3، فيما سبق، عدداً كبيراً من أنواع المعلومات المختلفة اللازمة لإجراء دراسة عن مصايد الأسماك. واعتماداً على كفاءة أفراد الفريق المكلف بإجراء الدراسة ومواقعهم، قد يكون من السهل العثور على بعض المعلومات المتصلة بنظم إدارة المصايد في الوزارة أو الإدارة المعنية بالثروة السمكية. وقد يكون من السهل أيضاً الحصول على المعلومات العامة عن القضايا التي لا نعلم شيئاً عنها، مثل السياسات الاقتصادية أو اللوائح الضريبية. وعلى نفس المنوال، قد يكون من السهل تحديد بعض أشكال الدعم، فقد تكون بعض خطط الدعم، مثل خطط المنح الاستثمارية، مما هو معلوم للكافة وبالتالي فليس من الصعب دراستها.

ومع ذلك، قد تكون هناك بعض القضايا التي تقع خارج نطاق العمل أو مجال الاختصاص، بل قد تكون هناك بعض الجوانب التي لا نعلم شيئاً عنها على الإطلاق وبالتالي قد لا نكتشف بعض أشكال الدعم. ولذلك، ينبغي علينا أن نرجع إلى الكثير من مصادر المعلومات. وبقدر ما نستطيع تحديد أشكال الدعم، فمن المقترح أن نتناول دراسة الدعم من زاويتين، أي من منظور الجهات التي تقدم الدعم والجهات التي تستفيد منه.

ولكي نستطيع ذلك، يتعين علينا أن نحدد:

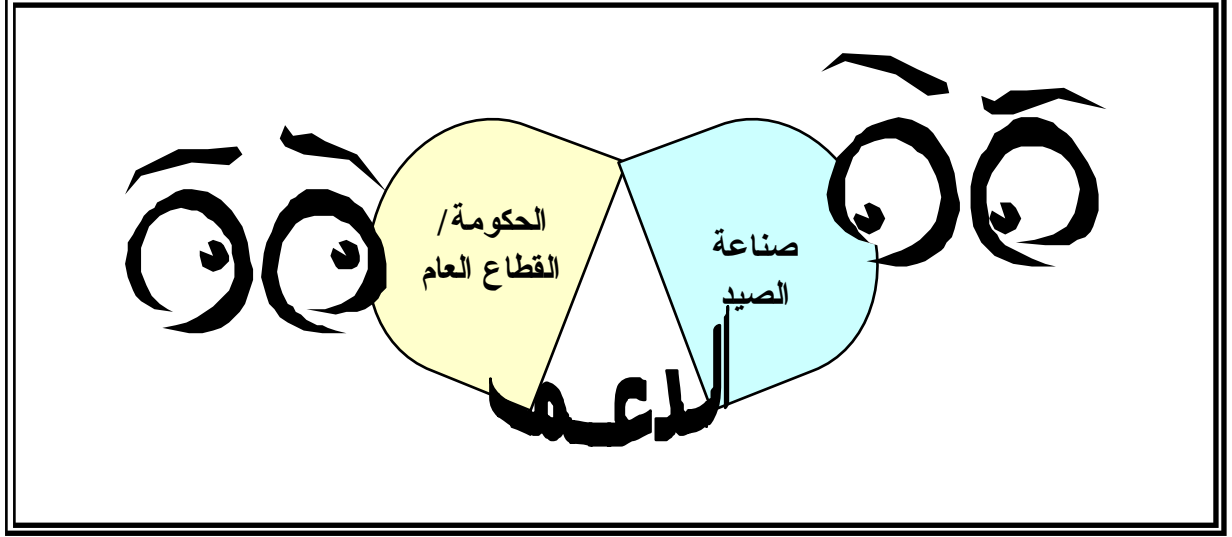
- جميع الأجهزة والهيئات الحكومية المعنية بمصايد الأسماك والتي قد تقدم دعماً لقطاع صناعة الصيد – بشكل أو آخراً.

قد تكون هذه الأجهزة المعنية هيئات ذات صلة مباشرة بمصايد الأسماك – مثل وزارة أو إدارة الثروة السمكية – أو هيئات ليست لها صلة مباشرة بمصايد الأسماك، مثل معهد للبحوث أو هيئة صحية. وقد تكون هناك أيضاً منظمات دولية، أو حكومات مانحة أجنبية. كذلك ينبغي تحديد الهيئات شبه العامة أو المجموعات ذات المصالح الخاصة، مثل نقابات العمال أو جمعيات المنتجين – فقد تقدم هذه الهيئات دعماً لصناعة الصيد مما تحصل عليه بجورها من الأموال العامة.

- الأطراف الفاعلة في صناعة الصيد التي تحصل على دعم مما يُقدم لقطاع مصايد الأسماك أو تستفيد منه.
- يوجد الكثير من الشركات والأفراد الذين يقومون بدور نشط في مجالات الصيد، وتربية الأحياء المائية، وتوفير مستلزمات الإنتاج، وتصنيع الأسماك وتجاريتها، وما إلى ذلك. وإجراء حصر للأنشطة الاقتصادية في قطاع مصايد الأسماك، وتحديد الشركات والأطراف الفاعلة الرئيسية في كل قطاع فرعي، بحسب حجم النشاط ونوعه، وما إلى ذلك، يُعطي صورة جيدة عن تنظيم صناعة الصيد ويمكننا من تحديد الجهات التي يمكن الرجوع إليها في عملية تحديد أشكال الدعم التي يحصل عليها قطاع مصايد الأسماك وتقدير قيمته.

وبناء عليه، فمن المستصوب إجراء دراسة استقصائية متعمقة عن المؤسسات، وكذلك من خلال استعراض صناعة الصيد.

الشكل 5: إتباع منهاج يقوم على شقين



5-4 تحديد أشكال الدعم الذي يحصل عليه قطاع مصايد الأسماك – قائمة أولى

وبعد أن ننتهي من تحديد جميع أصحاب الشأن، أي جميع الأطراف التي لها دور في قطاع مصايد الأسماك أو المعنية به، وتكون قد تكونت لدينا فكرة واضحة عن المعلومات التي نحن في حاجة إليها، يمكننا أن نبدأ في جميع هذه المعلومات وتحديد أشكال الدعم. ويمكن أن تأخذ عملية جمع المعلومات أشكالاً متعددة – مثل استعراض الوثائق والتقارير الموجودة، وبيانات استثمارات الاستبيان والمقابلات والمناقشات والمكالمات الهاتفية، والاستفسارات البريدية، وغيرها – وتحديد طريقة التعامل مع كل موقف بذاته. وقد نضطر أيضاً، من حين لآخر، الرجوع إلى أفراد خارج نطاق مجموعة أصحاب الشأن، أي الشركات وممثلي الاتحادات المهنية في قطاعات الاقتصاد الأخرى، لاستيضاح المعايير المرجعية والنقاط المرجعية.

وسوف تعتمد عملية جمع المعلومات ومدى عمق التحليل على الأهداف التي نتوخاها من دراستنا وعلى الأبعاد التي حددناها لهذه الدراسة. وقد تكون لدينا الرغبة في أن نتجاوز في بحثنا مجرد وضع قائمة بسيطة بأشكال الدعم الموجودة، ولذلك تحدد الفصول التالية من الدليل أنواع التحليلات المختلفة وتناقشها. ومع ذلك، فمهما كان مستوى التفاصيل التي سنناقش على أن تتضمنها الدراسة، فمن المناسب بصفة عامة أن نبادر بوضع قائمة بأشكال الدعم التي أمكن تحديدها بالفعل والأوضاع والتدابير التي يمكن إدراجها ضمن أشكال الدعم كلما تقدمنا في الدراسة. ويمكن أن تتضمن ورقة العمل هذه أيضاً وصفاً مختصراً لأشكال الدعم، ومعلومات عن السلطات المسؤولة عنها (الجهات التي تقدمها) والجهات المستفيدة منها، كما تتضمن هذه الوثيقة – عند وضعها في شكلها النهائي – نظرة عامة موجزة عن أشكال الدعم في قطاع مصايد الأسماك.

الشكل 6: قائمة مبدئية بأشكال الدعم في قطاع صناعة الصيد

المستفيدون	الجهة المسؤولة	وصفها	أشكال الدعم
الصيدون المسجلون بإدارة الثروة السمكية	إدارة الثروة السمكية	تخفيض الضرائب المفروضة على الوقود الذي تستخدمه مراكب الصيد (ردها بأثر رجعي)	1- خصم الضرائب المفروضة على الوقود
قطاع الصيادين الحرفيين	إدارات البلدية في المدن	توفير المرافق في أماكن تفرغ الأسماك بدون مقابل	2- توفير المرافق في أماكن تفرغ الأسماك
قطاع تربية الأحياء المائية	إدارات الثروة السمكية؟	مرافق التخزين ومعدات النقل	3- تقديم منح استثمارية
قطاع المصايد البحرية الطبيعية		إلغاء مراكب الصيد من رسوم الترخيص	4- عدم فرض رسوم على الانتفاع بالموارد

5 الفئات المختلفة للدعم 1-5 أربع فئات لدعم قطاع مصايد الأسماك

سوف يتبين لنا، عند محاولة تحديد أشكال الدعم، وجود الكثير من أشكال الدعم في قطاع مصايد الأسماك. ويمكن القول دون منازع إن بعض الأوضاع والتدابير تندرج ضمن أشكال الدعم، مثل المنح وأشكال التحويلات المالية المباشرة الأخرى من الحكومة إلى القطاع الخاص، بينما ستساورنا شكوك فيما يتعلق بأوضاع أخرى، مثل عدم اتخاذ إجراءات واضحة لمكافحة التلوث. وعلاوة على ذلك، ففي ضوء الهدف الذي نتوخاه من الدراسة، قد نقرر الاقتصار على أكثر أشكال الدعم وضوحاً، وألا ننظر لأشكال الدعم غير المباشر أو الذي يأخذ شكل عدم التدخل لأن ذلك يتطلب إجراء تحليلات شاملة تستغرق وقتاً طويلاً، ونحن لا نحرص على ذلك وليس لدينا متسع من الوقت للقيام به (أنظر أيضاً الفصل 3).

وبالتالي، فلنسهل تنظيم المعلومات الخاصة بالدعم وتحليلها، يقترح الدليل تصنيف أشكال الدعم ضمن أربع فئات رئيسية هي:

- 1- التحويلات المالية المباشرة
- 2- الخدمات والتحويلات المالية غير المباشرة
- 3- التدخلات التي تكون لها آثار في المدى القريب والمدى البعيد
- 4- وعدم التدخل من جانب الحكومة

2-5 الفئة الأولى: التحويلات المالية المباشرة

تشمل الفئة الأولى جميع المدفوعات المالية المباشرة من الحكومة إلى صناعة الصيد. وهذه الفئة من الدعم لها تأثير مباشر في المدى القريب على ربحية صناعة الصيد، ويمكن أيضاً أن يكون هذا التأثير بالسلب. وعادة يمكن التعرف على أعبائها (إيراداتها) بالنسبة للحكومة من الميزانية العامة، وسوف تظهر قيمتها المباشرة لصناعة الصيد من واقع التدفقات المالية إلى القطاع الذي يحصل على الدعم. وأشكال الدعم التي تندرج ضمن هذه الفئة من السهل تحديدها، وليس من

الصعب عموماً التوصل إلى اتفاق في الرأي عند تعريفها.

وتشمل أمثلة الفئة الأولى من أشكال الدعم:

المنح الاستثمارية (مثل المنح التي تقدم للصيادين لشراء مراكب صيد جديدة أو لتطويرها وتحديثها)، والمنح الخاصة بشراء معدات السلامة، وبرامج الاستغناء عن المراكب وإخراجها من الخدمة، والاستثمارات المباشرة الجديدة، وخطط ضمان الدخل، ومساعدات التخفيف من تأثير الكوارث، وحوافز التصدير المباشرة، وما إلى ذلك.

ومن أشكال الدعم السلبي ضمن هذه الفئة أشكال الضرائب والرسوم المختلفة، ورسوم الاستيراد والتصدير.

3-5 الفئة الأولى: الخدمات والتحويلات المالية غير المباشرة

وتشمل الفئة الثانية أي تدخل صريح أو ضمني من جانب الحكومة لا يتضمن تحويلات مالية مباشرة مما هو مبين ضمن الفئة الأولى. وعلى الرغم من أن الفئة الثانية من أشكال الدعم لها هي الأخرى تأثير في المدى القريب على الربحية، فنادرًا ما يكون هذا التأثير سلبيًا. وقد تكون تكلفتها مبينة أو غير مبينة في الميزانية العامة، كما أن قيمتها بالنسبة لصناعة الصيد لا تظهر عادة بشكل صريح في حسابات القطاع المتلقي. ويأخذ الكثير من أشكال الدعم التي تدرج ضمن هذه الفئة شكل خدمات من نوع ما تقدم للقطاع العام أو تحويلات مالية غير مباشرة.

وتتضمن هذه الفئة أربع فئات فرعية، نوضحها فيما يلي، مع إعطاء أمثلة عليها:

- الفئة 2 ألف: تدابير حدودية غير تعريفية وأشكال أخرى من أشكال التدخل في الأسواق، مثل:
حصص الاستيراد، ودعم ترويج الصادرات، والقيود المباشرة التي تفرض على الاستثمار الأجنبي، وما إلى ذلك.
- الفئة 2 باء: الإعفاء من الضرائب والرسوم الإضافية التي تتقاضاها الأجهزة الحكومية، مثل:
الإعفاء من الضرائب المفروضة على الوقود، واسترداد ضرائب الاستثمار، وبرامج الضرائب المؤجلة (تأجيل سداد الضرائب)، وتطبيق خصومات خاصة على ضريبة الدخل، وما إلى ذلك.
- الفئة 2 جيم: الخدمات التي تقدمها الحكومة والتي يقدمها القطاع الخاص عموماً ولكن بشروط أخرى – تكون المنافع المترتبة عليها أقل ما تقدمه الحكومة، مثل:
تقديم قروض استثمارية بشروط مواتية، وخطط التأمين الخاصة على مراكب الصيد ومعدات الصيد، وتقديم الخدمات الخاصة بتوفير الطعم، وما إلى ذلك.
- الفئة 2 دال: الخدمات التي تقدمها الحكومة مما لا يقدمه القطاع الخاص عموماً ولا تقوم باسترداد تكاليفها الكاملة، مثل:

فحص الصادرات وإصدار شهادات الصلاحية، والتدريب المتخصص، والإرشاد، وتوفير المواني ومرافق إنزال الأسماك، ودفع الرسوم للحكومات الأجنبية لضمان الوصول إلى أماكن الصيد، وبرامج البحوث والتنمية التي تمولها الحكومة، والتعاون الدولي والمفاوضات الدولية، وما إلى ذلك.

4-5 الفئة الثالثة: التدخلات التي تكون لها آثار في المدى القريب والمدى البعيد

والفئة الثالثة من الدعم الذي يحصل عليه قطاع مصايد الأسماك تتيح لنا إلقاء نظرة أوسع من حيث المنظور الزمني، وتتضمن تدخلات حكومية يترتب عليها تأثير اقتصادي سلبي في المدى القريب، ولكنها تؤدي في آخر الأمر إلى منافع على المدى البعيد (فيما يتعلق بحماية قاعدة الموارد، على سبيل المثال)، و/أو إلى منافع أعم على المجتمع ككل (فيما يتعلق بحماية البيئة، على سبيل المثال). وتكاليف هذه الفئة من أشكال الدعم – وهي عادة تكاليف إدارية – تدرج ضمن المصروفات العامة الخاصة بالإدارة وإصدار اللوائح، وبالتالي يكون من الصعب تحديدها. وتظهر قيمة هذا الدعم في المدى القريب على شكل نفقات في حسابات صناعة الصيد بينما تكون لها آثار ضمنية إيجابية في المدى البعيد.

ومن أمثلة الفئة الثالثة من أشكال الدعم:

برامج حماية البيئة، واللوائح التي تنظم معدات الصيد (مثل المعدات الخاصة باستبعاد صيد السلاحف البحرية)، واللوائح التي تنظم استخدام المواد الكيماوية والعقاقير، وما إلى ذلك.

5-5 الفئة الرابعة: عدم التدخل من جانب الحكومة

والفئة الرابعة والأخيرة تشمل الأوضاع التي لا تتدخل فيها الحكومة، وربما كان التعامل مع هذه الفئة هو الأصعب، وتشمل امتناع الحكومة عن اتخاذ إجراءات معينة مما يسمح للمنتجين بفرض أعباء معينة – في المدى القريب أو البعيد – على القطاعات الأخرى، بما في ذلك البيئة والموارد الطبيعية، مما يكون له تأثيرات إيجابية في المدى القريب على إيرادات صناعة الصيد و/أو على التكاليف. وعادة تكون هذه الأشكال من الدعم إيجابية في المدى القريب ولكنها سلبية في المدى البعيد. وهي، بحكم تعريفها، لا تعني تحمل الحكومة لأي أعباء، كما أن قيمتها بالنسبة لصناعة الصيد ضمنية.

ومن أمثلة هذه الفئة من أشكال الدعم:

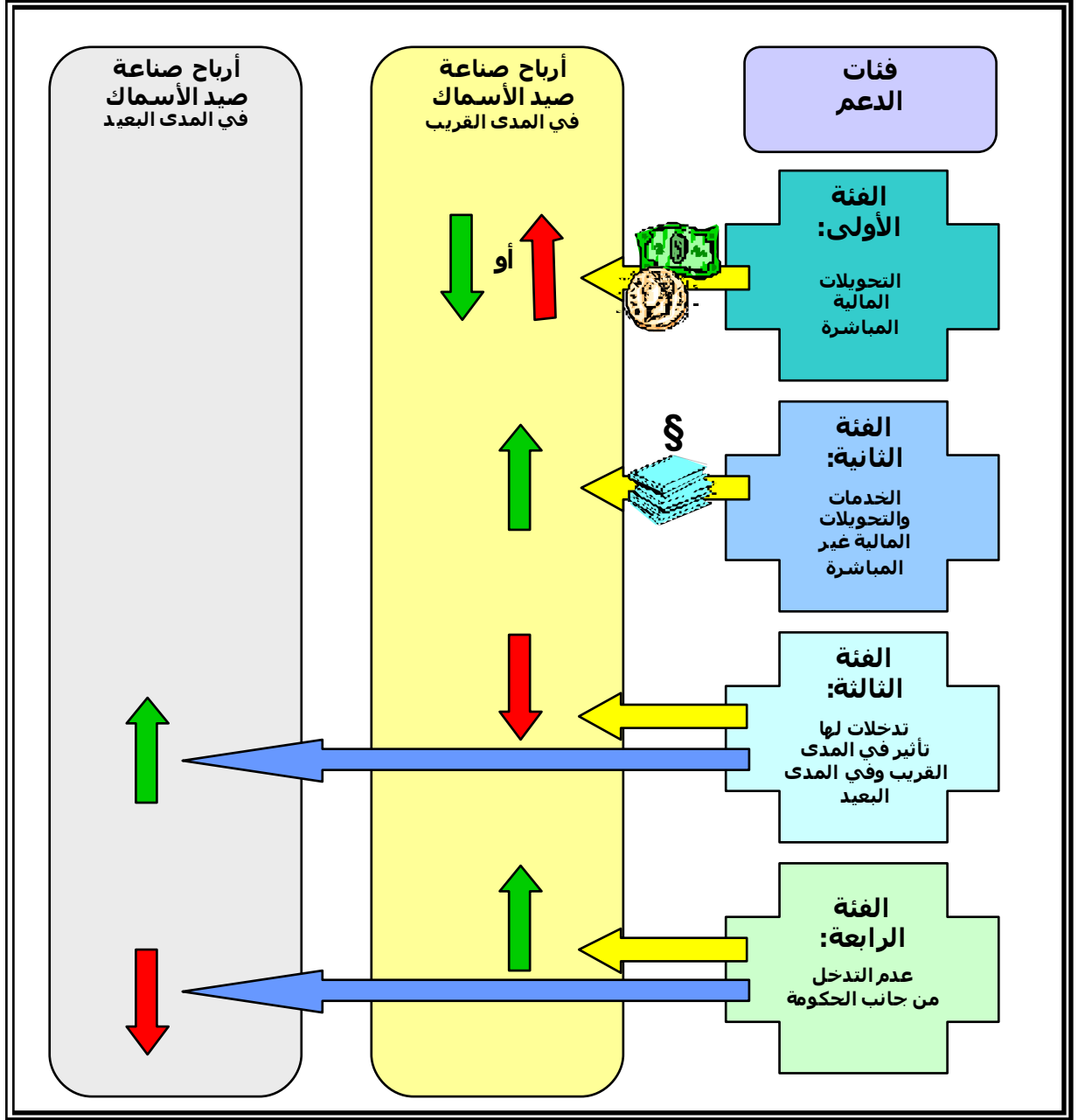
عدم تقييد الوصول إلى مناطق الصيد، وعدم اتخاذ إجراءات لمكافحة التلوث، وعدم اتخاذ تدابير لإدارة الموارد، وعدم تنفيذ اللوائح القائمة، وما إلى ذلك.

الإطار 3: ما يمكن عمله في حالة وجود أكثر من فئة واحدة مناسبة من أشكال الدعم؟

قد تندرج بعض أشكال الدعم ضمن العديد من الفئات المختلفة في نفس الوقت. فالرسوم التي تفرض على استيراد الأسماك والمنتجات السمكية، على سبيل المثال، قد توفر حماية للمنتجين المحليين وتكون إيجابية بالنسبة لصناعة تجهيز الأسماك - وبالتالي تندرج ضمن الفئة الثانية. وفي نفس الوقت، فإنها قد تكون من قبيل الدعم السلبي - ضمن الفئة الأولى - بالنسبة لمستوردي الأسماك وتجارة التجزئة الذين يسدون رسوم الاستيراد. وبالمثل، فإن معظم أشكال الدعم لا تؤثر فقط على من يتلقون الدعم مباشرة ولكن تأثيرها ينتقل من مرحلة إلى أخرى في سلسلة الإنتاج والتوزيع، وقد يصعب أحياناً تحديد المرحلة التي ينبغي اعتبارها المستفيد المباشر الحقيقي من الدعم. فمرافق التسويق الموجودة في أماكن إنزال الأسماك، على سبيل المثال، تُفيد كلاً من الصيادين - البادعين - والتجار والجهت المعنية بالتصنيع - المشترين. ولدى دراسة الدعم، ينبغي تحليل كل إجراء وكل برنامج من إجراءات وبرامج الدعم على حدة، وينبغي تصنيف كل منها طبقاً لسمك معينة وبطبيعة الحال، توجد أشكال من الدعم من الصعب إدراجها ضمن فئة واحدة. ويجب أن يكون معيار التصنيف هو الأثر المباشر والرئيسي على الإيرادات أو التكاليف. وكثيراً ما تكون للدعم نتائج تحدث في مرحلة تالية أو نتائج غير مباشرة وأثر جانبية، ومع ذلك، فحتى على الرغم من الاعتراف بأهميتها، لا ينبغي أن يُعطى لها الاعتبار الرئيسي في التصنيف. وعلى الرغم من أن القاعدة العامة ينبغي أن تكون تصنيف أشكال الدعم ضمن فئة واحدة، قد تكون هناك بالطبع أوضاع لا يكون ذلك ممكناً أو عملياً فيها. ومع ذلك، ينبغي الاعتراف بأنه سيتعين علينا في أحياناً وضع بعض الاقتراضات وتبسيط التحليل لأسباب عملية.

وينبغي أن نتذكر أن أمثلة أشكال الدعم وكيفية تصنيفها في هذا الدليل هي على سبيل الاسترشاد فقط. وقد نجد - ونحن بصدد الدراسة التي نريد إجرائها عن الدعم في قطاع مصائد الأسماك - تدابير معينة أو أوضاعاً معينة نريد تصنيفها بطريقة مختلفة، كما أننا قد نصادف أشكالاً من الدعم غير مشار إليها على وجه التحديد في الدليل.

الشكل 7: فئات الدعم الأربعة التي يستعرضها الدليل



وكما يمكن أن نرى، يقوم هذا التصنيف على آلية تأثير الدعم، أي ما إذا كان يقوم أو لا يقوم على تحويلات مالية مباشرة (الفئتان الأولى والثانية)، وما إذا كان يؤدي إلى إحداث تغيير في أرباح صناعة الصيد في المدى القريب أو المتوسط أو البعيد (الفئة الثالثة)، وما إذا كان يتضمن اتخاذ إجراءات من جانب الحكومة أم لا (الفئة الرابعة). وتتطابق الفئتان الأولى والثانية – باستثناء بعض الخدمات المعينة التي توديعها الحكومة مثل إدارة مصايد الأسماك – مع التعاريف التي تطبقها منظمات، مثل منظمة التجارة العالمية، بينما تنطوي الفئتان الثالثة والرابعة على منافع ضمنية (أو أضرار) على صناعة الصيد.

وتوجد بالطبع طرق كثيرة لتصنيف أشكال الدعم كما يوجد الكثير من التصنيفات الفرعية. ويستعرض المرفق الثاني بعض الجوانب الرئيسية التي توجد في الأدبيات مما يمكن الاعتماد عليه في تصنيف أشكال الدعم. ويتضمن المرفق الثالث قائمة تحتوي على مزيد من أمثلة الفئات المختلفة.

1-6 الأعباء التي تتحملها الحكومة بسبب الدعم وقيمة الدعم بالنسبة لصناعة الصيد – بعض المبادئ

سبق أن أشرنا في الفصل الخامس، لدى مناقشة الفئات الأربعة المختلفة من الدعم في قطاع مصايد الأسماك، إلى فكرتي " التكاليف – أو الإيرادات – بالنسبة للحكومة" و "أهمية الدعم لقطاع مصايد الأسماك". وسوف نحاول في هذا القسم النظر في هاتين الفكرتين بمزيد من التدقيق وتحديد كيف يمكننا قياس الدعم، أي كيف يمكننا أن نعطي قيمة مالية للدعم في قطاع مصايد الأسماك. والسبب في ذلك هو أن نتمكن من إجراء المزيد من التحليلات الكمية. فقد نرغب في تحديد كم من الأرباح التي تحققها صناعة الصيد يمكن أن يُعزى إلى الدعم أو كم من المال يُنفق من الميزانية العامة على قطاع مصايد الأسماك. ويتضمن الفصل السابع والفصل الثامن فيما يلي مزيداً من التفاصيل حول دراسة أرباح صناعة الصيد مقارنة بالدعم ومناقشة التحليلات المقارنة، على التوالي. وسوف نتعرض، في هذا الفصل، إلى الطرق والممارسات المختلفة المتبعة في تحديد قيمة أشكال الدعم المختلفة.

يتعين علينا أولاً أن نوضح مفهومي التكاليف (أو الإيرادات) بالنسبة للحكومة، وقيمة الدعم بالنسبة لصناعة الصيد. ويركز التعريف الوارد بالذليل على تأثير الدعم على أرباح الشركات، وبالتالي فإن قيمة بعض أشكال الدعم بالنسبة لصناعة الصيد يمكن تعريفها بأنها تغير نسبة الربحية نتيجة للدعم. وقد تكون قيمة الدعم مختلفة تماماً بالنسبة للحكومة، حيث تكون مساوية للإنفاق العام بما في ذلك التكاليف الإدارية المباشرة وغير المباشرة لتشغيل وإدارة الدعم. وبناء عليه، قد تختلف التكاليف التي تتحملها الحكومة – أو الإيرادات التي تتحقق لها، إذا كان الدعم بالسالب – عن قيمة الدعم بالنسبة لصناعة الصيد في حالات معينة، ويتعين علينا أن ندرس الجانبين لكي نلم بالقيمة الاقتصادية للدعم.

وقياس تأثير الربحية التي تترتب على الدعم ليس بالأمر السهل، ويتعين علينا هنا أن نضع بعض الافتراضات. ويقوم المبدأ الرئيسي الذي ينبغي أن نسترشد به في تقدير قيمة الدعم بالنسبة لصناعة الصيد على افتراض مؤداه أن جميع أشكال الدعم الإيجابية تكون مفيدة لصناعة الصيد، وأنه إذا أحجمت الحكومات عن تقديم هذا الدعم، فسوف يتعين على صناعة الصيد أن تتحمل تكلفة هذا الدعم بنفسها إذا رغبت في ذلك. وبالتالي، فإن جميع أشكال الدعم الإيجابية تكون لها قيمة إيجابية بالنسبة لصناعة الصيد. ويمكن القول أيضاً، على سبيل المثال، إنه إذا كانت المساندة التي يوفرها الدعم ضرورية لصناعة الصيد، فلا بأس من أن تتحمل صناعة الصيد أعباء الدعم وبالتالي لا تكون هناك حاجة للدعم من البداية. وعلاوة على ذلك، فلا بد من الاعتماد على حجج مختلفة عن ذلك بالنسبة لبعض أشكال الدعم مثل التدابير الحدودية، وإدارة مصايد الأسماك، والانتفاع بالموارد بدون مقابل وكذلك أشكال الدعم السلبي بطبيعة الحال. ومع ذلك، يقول الدليل إنه يمكن تقدير الدعم الذي يعود بالفائدة على صناعة الصيد بأكبر قدر من الدقة على اعتبار أنه يمثل التكاليف التي كان يتعين على صناعة الصيد أن تتحملها بالأسعار التجارية مقابل الحصول على نفس الخدمات والمنافع التي يوفرها الدعم، وما يرى أن هذا المبدأ ينبغي استخدامه كلما كان ذلك ممكناً.

وفيما يتعلق بقيمة الدعم التي يُعبر عنها بأنها التكاليف (الإيرادات) بالنسبة للحكومة، ينبغي أن يستند التقدير أساساً إلى المعلومات المستمدة من الميزانية العامة، باستثناء حالة الإيرادات التي تُضيق على الحكومة (مثل استرداد الضريبة) وهي الإيرادات التي لا تكون عادة مدرجة بالميزانية ويتعين تقديرها بشكل منفصل. وعلاوة على ذلك، فمن المهم تقدير تكاليف الدعم من حيث التحويلات المالية التي تترتب عليه – في حالة المنح على سبيل المثال – وكذلك من حيث التكاليف الإدارية التي تتحملها الحكومة لإدارة البرنامج أو تنفيذ اللوائح. وتشمل تكاليف التنفيذ هذه تكاليف الموظفين

وغير ذلك من التكاليف الإدارية التي تتحملها إدارات الثروة السمكية أو الأجهزة الحكومية المعنية بالدعم الذي يصل إلى قطاع مصايد الأسماك⁽⁶⁾.

وبالنسبة لبعض أشكال الدعم، وخصوصاً التي ينتمي منها إلى الفئة الأولى ويتضمن تحويلات مالية مباشرة، قد يكون من السهل نسبياً تقدير قيمة الدعم طبقاً لهذه المبادئ. ولعل من الإنصاف أن نفترض أن القيمة التقريبية لمنحة استثمارية لصناعة الصيد يكون مطابقاً لقيمة المنحة بالإضافة إلى سعر الفائدة الذي كان عليها أن تتحمله لو أنها اقتضت قيمة المنحة بالشروط التجارية. وبالنسبة للحكومة، يشمل الإنفاق قيمة المنحة ذاتها والتكاليف الإدارية المتصلة بتوزيعها. وهناك أشكال أخرى من المنح التي يكون تقديرها أصعب من ذلك، وخصوصاً فيما يتعلق بتحديد القيمة التي تمثلها المنحة لصناعة الصيد. فالقيمة هنا هي ما يطرأ على الأرباح من تغير، ولكن ما هو العنصر الذي ينبغي قياس هذا التغير مقارنة به؟ وإذا نحن أغفلنا الاعتبارات المختلفة للنظرية الاقتصادية⁽⁷⁾ وأخذنا بالطريقة العملية، فمن المقترح قياس هذا التغير على أنه يمثل الفرق بين وضع معين في وجود شكل معين من أشكال الدعم وفي حالة عدم وجوده. وتتفق هذه الطريقة أيضاً مع كيفية تحديد أشكال دعم مصايد الأسماك، أي عن طريق تحديد القواعد المعيارية التي تمثل "الأوضاع المعتادة" - أي بدون دعم. وبناء عليه، ففي الحالات التي يعني فيها الدعم تقديم خدمات أو سلع بأسعار تختلف عن أسعار السوق، مثل تقديم القروض بأسعار فائدة أقل من أسعار السوق أو تنفيذ برنامج لتقديم إعانات للاستغناء على المراكب القديمة وإخراجها من الخدمة، تكون المنفعة الحقيقية بالنسبة لصناعة الصيد هي الفرق بين السعر المعروف من خلال تدابير الدعم وسعر السوق الذي تدفعه صناعة الصيد أو تحصل عليه مقابل الخدمة أو السلعة في حالة عدم وجود الدعم.

وبالنسبة لأشكال الدعم التي توجد بدائل تجارية لها بأسعار السوق، تكون طريقة حساب قيمة الدعم واضحة نسبياً. كذلك فإن أشكال الدعم التي تأخذ شكل إعفاءات ضريبية، وتمثل أوضاعاً تُعامل فيها صناعة الصيد بطريقة تختلف عن بقية الصناعات، يكون من غير الصعب تقدير قيمتها. ففي هذه الحالات تكون قيمة الدعم لصناعة الصيد هي الفرق بين الضريبة التي تُدفع بالفعل والضريبة التي كان ينبغي أن تُدفع في حالة عدم وجود دعم. وهنا يكون الأساس الذي يُقاس عليه هو نسبة الضريبة وليس سعر السوق - نظراً لعدم وجود سعر سوق بالمسبة للضرائب. وينبغي حساب التكاليف بالنسبة للحكومة على اعتبار أنها إيرادات تنازلت عنها الحكومة بموجب خطة الدعم بالإضافة إلى تكاليف تنفيذ الخطة.

ويزداد الموقف تعقيداً، كما سبق التنويه، عندما ننظر إلى مجالات مثل إدارة مصايد الأسماك وتقدير الموارد السمكية، وهي في الأساس بعض الخدمات التي تدرج ضمن الفئة الثانية وكذلك الفئات الفرعية التي تدرج ضمن الفئتين الثالثة والرابعة اللتين تشملان الآثار في المدى البعيد أو الآثار المترتبة على عدم اتخاذ إجراءات من جانب الحكومة. وبالنسبة للخدمات التي يقدمها القطاع العام ضمن الفئة الثانية، يمكننا معرفة التكاليف التي تتحملها الحكومة، ولكن ما هي تكاليف الخدمات التي تحصل عليها صناعة الصيد؟ وهنا لا يمكن تطبيق مبدأ أسعار السوق والقيم المعيارية، لأنه لا وجود لمثل هذه الأسعار أو القيم. وفي مثل هذه الأوضاع، قد نرغب في تقدير التأثير الفعلي على أرباح صناعة الصيد، ويمكن أن يكون ذلك عموماً في شكل الزيادة في الإيرادات. وعلى سبيل المثال، فإذا كنا نستطيع تقدير قيمة الزيادة في مبيعات المنتجات السمكية نتيجة لحملة التشجيع على تناول الأغذية الصحية وزيادة استهلاك الأسماك، تكون قيمة هذه الحملة بالنسبة لصناعة الصيد هي الزيادة في الدخل الصافي نتيجة لتحسن المبيعات.

(6) ينطوي ذلك بالطبع على تبسيط شديد للواقع، إذ يمكن الدفع بأن حساب التكاليف الحقيقية التي يتحملها القطاع العام أو المجتمع يتطلب إجراء تحليل أوسع من ذلك بكثير يتناول تكلفة الفرصة البديلة، والعوامل الخارجية والتأثير على البيئة في المدى البعيد. ويمكن الإلمام ببعض هذه الجوانب لدى تقدير قيمة أشكال الدعم المختلفة، ومع ذلك فالحقيقة هي أن من الصعب عملياً إجراء تقييم اقتصادي متعمق يُعتمد عليه لقيمة الدعم في قطاع مصايد الأسماك. وبالتالي، فإن إجراء تحليل كمي في هذا الصدد يتجاوز نطاق الدراسة التي يتحدث عنها الدليل، ومع ذلك فإن أي معلومات كمية يمكن إضافتها إلى نتائج الدراسة ستكون لها قيمتها بالطبع.

(7) يناقش Schrank and Keithley Jr. (1999) إمكانية استخدام المفهوم النظري الخاص بالمنافسة الكاملة كمعيار مرجعي عند تقدير الدعم. ومع ذلك فإنهما يخلصان إلى أن هذا المعيار "لم يتبلور بعد إلى الدرجة التي تجعل منه مفهوماً قابلاً للتطبيق" (Schrank and Keithley Jr., 1999، صفحة 157). وثمة معيار مرجعي آخر مقترح وهو كفاءة تخصيص الموارد (منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، 1993)، الذي يناقشه الإطار 4. وهذا المعيار أقرب من إلى التعريف العملي الذي يوصي به الدليل، ولكن لمعيار النظري لا يمكن تطبيقه بالكامل ولذلك لم يُستخدم.

ومع ذلك، فكثيراً ما يكون هذا النمط من الحساب معقداً ويتطلب إجراء الكثير من البحوث التي لا تمثل خياراً عملياً على الدوام في إجراء دراستنا عن دعم صناعة الصيد. وبالتالي، قد يتعين علينا في مثل هذه الحالات الاعتماد على مؤشر غير مباشر في إجراء التقديرات، ويقترح الدليل استخدام التكاليف التي تتحملها الحكومة – إذا كانت معلومة أو توجد تقديرات بشأنها – كتقدير للتكاليف بالنسبة لصناعة الصيد.

الإطار 4: النظرية والتطبيق

وُضعت طرق عديدة، في القطاع الزراعي، لقياس الدعم وتأثير على تشويه التجارة. ومن الأدوات شائعة الاستخدام ما يسمى "مكافئ دعم المنتجين" وهو المفهوم الذي قام عليه "مقياس الدعم الإجمالي" في المفاوضات التجارية في إطار اتفاقية الجات/منظمة التجارة العالمية. وطبقاً لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، تعد أداة "مكافئ دعم المنتجين" مؤشراً على قيمة التحويلات من المستهلكين ودفعي الضرائب المحليين للمنتجين نتيجة لمجموعة معينة من السياسات الزراعية، في فترة معينة من الوقت" (Silvis and van der Hamsvoort 1996، صفحة 529). ومن الطبيعي أن يكون من المفيد استخدام هذه الأداة في القيليل في قطاع مصايد الأسماك أيضاً. ومع ذلك، فإن الدراسة التي أجرتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (1993) أوضحت أن هذه الأداة لا تعد مؤشراً سليماً في قطاع مصايد الأسماك نظراً لطبيعة هذا القطاع وخصائصه. وعموماً، ففي القطاعات الأخرى، تكون القاعدة المعيارية التي تقاس عليها المساعدات وما يترتب عليها من تشويه للتجارة هي الموقف الذي لا تُقدم الحكومة فيه على أي تدخلات، أي الموقف الذي يتسم بكفاءة التوزيع الاقتصادي. أما في قطاع الثروة السمكية، فمن الصعب تقدير الحالة التي يتسم فيها التوزيع الاقتصادي بالكفاءة لأن فشل السوق كامن في حرية استغلال المصايد، وهذا يعني أن التوزيع الكفء لا يتأتى إلا بالتدخل من جانب الحكومة. وعلاوة على ذلك، فمن الصعب الوصول إلى أسعار مرجعية خارجية أو تحديد الأسعار المحلية للأسماك الطازجة – وهي من المعالم القياسية التي يقوم عليها نموذج "مكافئ دعم المنتجين" لأن الأسماك الطازجة سريعة التلف وغير متجانسة، ولوجود درجة كبيرة من التكامل الرأسى في أحيان كثيرة في هذا القطاع (منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، 1993). وبالإضافة إلى ذلك، فإن فرض قيود على عمل المراكب الأجنبية في مناطق الصيد الوطنية والموانئ المحلية يمثل نوعاً من الدعم العام الشائع لقطاع المصايد لا يأخذه في الاعتبار نموذج "مكافئ دعم المنتجين" (Munk and Motzfeldt 1993).

ولا توجد طريقة واحدة أخرى لقياس بخلاف مجموعة الطرق التي يقترحها الدليل لقياس مختلف أشكال الدعم. وقد وُضعت في تحديد هذه الطرق – بالقدر الممكن – جوانبها العملية، أي أن هذه الطرق الموصى بها ينبغي أن تكون قابلة للتطبيق وأن تحقق نتائج من السهل فهمها والتحقق من صحتها. وبالتالي، فعلى سبيل المثال، يستبعد النموذج عموماً أسعار الظل وتكلفة الفرص البديلة، ويركز على قياس قوى الآثار المباشرة، مع التعاضى عموماً عن النتائج التي تحدث في مرحلة لاحقة. ويمكن اعتبار هذه الطريقة غير مناسبة من وجهة النظر النظرية، ومع ذلك فمن المعتقد أنها ضرورية لأسباب عملية.

وللأسف هناك حالات ليس من السهل فيها استخدام التكاليف التقديرية بالنسبة للحكومة عندما نواجه مشكلات في تقدير القيمة بالنسبة لصناعة الصيد. وكما رأينا في الفصل الخامس فيما سبق، لا تؤدي الفئة الرابعة من الدعم إلى تحميل الحكومة أي أعباء نظراً لعدم تدخلها⁽⁸⁾. وفي مثل هذه الأوضاع، قد يكون علينا أن نتجه إلى استخدام القيم المعيارية أو التقليدية لكي يمكن تقدير مقدار تأثير الدعم على أرباح صناعة الصيد. ومن أمثلة هذه الأوضاع، التي سنناقشها فيما يلي، عدم تقييد استغلال الموارد. فإذا كان من المسموح به للصيادين ممارسة الصيد بدون دفع أي رسوم مقابل استغلال مورد طبيعي – أو إذا كانت الرسوم التي يدفعونها تعتبر أقل من القيمة الفعلية لحق استغلالهم للمورد – قد يتعين علينا أن نحدد هذا الامتياز على أنه نوع من الدعم ونضع تقديراً لقيمه بالتناسب مع مقدار المصيد، معتمدين في ذلك على معدل قياسي تقديري.

وقبل أن ننتقل إلى الاستشهاد بأمثلة لكيفية تقدير قيمة أشكال الدعم المختلفة في الفصل التالي، نلخص المبادئ الرئيسية لكيفية تقدير أشكال العد الذي تحصل عليه صناعة الصيد في الشكل 8.

الشكل 8: ملخص للمبادئ الأساسية لتقدير أشكال الدعم في قطاع صناعة الصيد

(8) انظر الحاشية رقم 4.



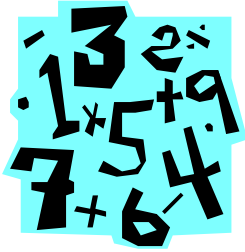
يجب أن تقوم التقديرات الخاصة بالأعباء (الإيرادات) بالنسبة للحكومة على ما يلي:

- 1- الإنفاق الفعلي من واقع الميزانية، في حالة معرفته.
- 2- الإيرادات التي تتنازل عنها الحكومة، في حالة وجودها (مثل الإعفاءات الضريبية).
- 3- التكاليف الإدارية المتصلة بذلك، بما فيها تكاليف العاملين ونصيب مناسب من التكاليف العامة.



يجب أن تقوم التقديرات الخاصة بقيمة الدعم بالنسبة لصناعة الصيد على ما يلي:

- 1- القيمة السوقية المقابلة للخدمة أو السلعة التي يتم تقديمها عن طريق الدعم، في حالة توفرها. وفي حالة الاستثمارات، ينبغي ذكر القيمة المالية (أي المقابلة لأسعار الفائدة التجارية)
- 2- المعدل لمعتاد أو الوضع الذي يطبق على الصناعات الأخرى وعلى الأنشطة الاقتصادية عموماً (مثل نسب الضرائب، ومستويات التلوث المقبولة، وما إلى ذلك).
- 3- تقدير تأثير الدعم على الدخل الصافي، في حالة عدم وجود سعر سوق أو قيمة معيارية يمكن تطبيقها.
- 4- الأعباء العامة في حالة عدم وجود سعر سوق أو قيمة معيارية يمكن تطبيقها، ولا يكون من الممكن تقدير تأثير الدعم على الدخل الصافي.
- 5- القيمة المعيارية التقليدية المرتبطة على سبيل المثال بحجم الأعمال، في حالة عدم توفر أي قيمة أخرى.



2-6 تقدير مختلف أشكال الدعم

1-2-6 أمثلة على الدعم

بعد أن تعرضنا لبعض المبادئ العامة لكيفية تقدير أشكال الدعم في قطاع مصايد الأسماك، نناقش الآن أشكال الدعم المختلفة بمزيد من التفاصيل. وتأتي التفاصيل على شكل نقاط تبعاً لأشكال الدعم الرئيسية التي من المحتمل أن نصادفها، وهي تقريباً على غرار هيكل الفصل 6-1، أي أننا سنبدأ بأكثر أشكال الدعم وضوحاً في الفئة الأولى. وسوف نعطي في الأطر معلومات إضافية عن قضايا منهجية معينة وأمثلة معينة – باستخدام بلد افتراضي يسمى سيديسبوس. ويلخص الشكل 9 في نهاية هذا الفصل أشكال الدعم في هذا البلد الافتراضي.

2-2-6 المنح الاستثمارية

الإطار 5: المنح الاستثمارية - مثال

في البلاد الافتراضي المسمى سيديبوس، تقوم إدارة مصايد الأسماك بتنفيذ خطة يمكن بموجبها لمنتجي مزارع تربية الأحياء المائية أن يقدموا بطلبات للحصول على منح من أجل إقامة مرافق لتحسين تخزين الأسماك الطازجة أو تحسين وسائل النقل. وفي سنة 2000، تقدمت 25 شركة من الشركات المعنية بتربية الأحياء المائية بطلبات للحصول على أموال لاستثمارها في إقامة مرافق للتخزين المبرد وشراء شاحنات معزولة حرارياً، بلغت قيمتها 700 000 دولار أمريكي. وكان هذا الرقم أقل قليلاً من رقم المنح التي كانت تعطى في العادة في السنوات القليلة الماضية. وكان سعر الفائدة التجريبي السائد في السوق والذي تطبقه البنوك التجارية عادة على هذا القروض التي تمنح لمثل هذا النوع من الاستثمارات هو 15 في المائة. وطبقاً للطرق المحاسبية المقبولة عموماً، فدر العمر الاقتصادي لهذا النوع من المعدات بسبع سنوات.

وفي دراسة أجريت على دعم قطاع مصايد الأسماك في سنة 2000، فُدرت **التكاليف التي تحملتها الحكومة** لتمويل هذه الخطة بأنها مجموع قيمة المنح التي فُدرت بالإضافة إلى التكاليف الإدارية (جزء من ميزانية الوحدة المعنية بتربية الأحياء المائية)، أي $700\,000 + 70\,000 = 770\,000$ دولار أمريكي.

وقد حُصبت قيمة المنح الاستثمارية بالنسبة لصناعة الصيد في سنة 2000 على اعتبار أنها تمثل 7/1 من المبلغ الإجمالي للمنح التي حصل عليها القطاع في سنة 2000 (حيث التكاليف موزعة على سبع سنوات) مضافاً إليها 7/1 من مجموع المنح التي صُرفت في السنوات الست السابقة ومضافاً إليها تكاليف تمويل بنسبة 15 في المائة:

14 000 000 (مجموع قيمة المنح في الفترة 1994-2000) مقسومة على 7 + 15 في المائة فائدة = 2 300 000 دولار أمريكي.

ربما كان برنامج المنح الاستثمارية أوضح الأمثلة على الدعم الذي ينطوي على تحويلات مالية مباشرة ضمن **الفئة الأولى**. وتستخدم هذه الخطط عامة لشراء أو تحديث المعدات والمرافق، التي تؤدي إلى تحسين القدرة على المنافسة عن طريق زيادة كفاءة الإنتاج. وهذه الأشكال من الدعم تقيد عادة الاستثمار في مراكب الصيد أو تصنيع الأسماك، وإن كان من الممكن أيضاً وجودها في صناعة مستلزمات الإنتاج مثل بناء المراكب أو في القطاع الفرعي لتربية الأحياء المائية.

وتتألف قيمة هذا النوع من خطط الدعم بالنسبة لصناعة الصيد من قيمة المنحة ذاتها والقيمة التقديرية للفائدة التي كان من الممكن أن تترتب على تمويل هذا الاستثمار تجارياً. وتكون هذه الاستثمارات عموماً في الأصول الثابتة التي تستهلك تكلفتها خلال فترة من الوقت تمتد لعدة سنوات وبناء عليه ينبغي حساب قيمتها السنوية بالنسبة لصناعة الصيد. وينبغي أن تحسب فترة الإهلاك على أساس العمر الاقتصادي الافتراضي المتوقع لهذا النوع من الأصول. وقد يتعين علينا أيضاً أن نراعي تأثير التضخم وتغير القيم النقدية بمرور الوقت وحساب القيمة الحاضرة لتكلفة الإهلاك في سنة إجراء الدراسة.

6-2-3 الاستغناء عن المراكب وإخراجها من الخدمة

تستخدم البرامج التي تتضمن تحويلات مالية من أجل النقل من قدرات الصيد في كثير من البلدان. وتتضمن هذه الخطط تقديم تعويضات مالية مقابل الاستغناء عن مراكب الصيد وإخراجها من الخدمة أو تصديرها إلى الخارج لبلدان أخرى. وتأثير هذه البرامج على ربحية صناعة الصيد معقد ويعتمد على وضع الخطة وتنفيذها. فإذا كان الغرض من الخطة هو تسهيل خروج أفراد من الصيادين من الخدمة – مثلما يحدث عند التقاعد – ستعود المنافع على بقية الصيادين حيث سيتم اقتسام الموارد الموجودة فيما بين عدد أقل من الصيادين مما يؤدي إلى زيادة إنتاجيتهم وربحياتهم – على افتراض أن المنح التي تقدم من أجل الاستغناء عن المراكب وإخراجها من الخدمة لن يُعاد استثمارها مطلقاً في القطاع وأن القطاع لن تتضمن إليه عناصر جديدة تحل محل من خرجوا من الخدمة. وفي المدى البعيد، وإذا كانت خطة الاستغناء عن المراكب قد تترتب عليها حدوث انخفاض جوهري في جهود الصيد الحقيقية، قد يتضح تأثير ذلك أيضاً على شكل تحسن المصيد نظراً لتحسن قاعدة الموارد. ويفترض هذا السيناريو بالطبع أن قدرات الصيد الزائدة والصيد الجائر هما في المقام الأول أصل المشاكل.

أما في حالة إعادة استثمار المنح التي تقدم من أجل الاستغناء عن المراكب داخل القطاع، فإن الدعم يعني حقن مزيد من رأس المال المباشر في صناعة الصيد وأنه سيستخدم إما في تغطية مصروفات التشغيل أو في استثمارات أخرى ويمكن في هذه الحالة اعتباره ضمن **الفئة الأولى** من أشكال الدعم. وسوف يعتمد تأثير على الإنتاجية وعلى كمية المصيد على مدى تأثير هذه المصروفات على جهود الصيد الإجمالية وعلى حالة الموارد. أما في حالة عدم إعدام السفينة التي تم الاستغناء

عنها ونقل هذا السفينة إلى منطقة صيد أخرى، ينبغي النظر في تأثير ذلك على المنطقة الجديدة من أجل تقدير التأثير الإجمالي للخطة على صناعة الصيد ككل.

وبناء عليه، فإن خطة إعادة شراء السفينة أو إعدامها يمكن أن تكون لها قيمة بالنسبة لصناعة الصيد بطرق مختلفة تبعاً لخصائص كل برنامج. فهناك منافع تعود على الصناعة من جراء زيادة قاعدة الموارد التي تصبح في متناول مراكب الصيد المتبقية لاستغلالها بالإضافة إلى التعويضات التي تُدفع مقابل إعدام المراكب أو تصديرها إلى الخارج. وتُصنف التحويلات المالية المباشرة التي تتم في إطار برامج إعادة شراء المراكب ضمن **الفئة الأولى** من أشكال الدعم. فإذا كان السعر الذي تدفعه الحكومة مقابل الاستغناء عن السفينة أعلى من سعر السوق الذي كان من الممكن أن تباع به السفينة لو أنها عُرضت للبيع في السوق، فإن هذا الفائض يمثل قيمة الدعم الذي يذهب لصناعة الصيد. والتكاليف التي تتحملها الحكومة في ذلك هي المدفوعات الفعلية مضافاً إليها التكاليف الإدارية المتصلة بذلك. وتدرج الآثار الضمنية المترتبة على ذلك بالنسبة للموارد ضمن **الفئتين الثالثة والرابعة** من أشكال الدعم. ويمكن أن تكون هذه الآثار مباشرة أو في المدى البعيد، وهي تتصل بقيمة الوصول الحر إلى الموارد. ويمكن أن تكون هناك زيادة واضحة في الحصص التي تخصص لهؤلاء الصيادين أو تكون هناك إمكانية ضمنية لزيادة المصيد نظراً لقلّة المنافسة.

وتعد خطط إعادة شراء تراخيص وأذن وحصص الصيد من الخطط المماثلة التي يمكن أن تكون لها آثار مماثلة لبرامج الاستغناء عن المراكب وإخراجها من الخدمة، تبعاً لظروف كل حالة. ففي قطاع تصنيع الأسماك، توجد خطط مماثلة لترشيد عمل المصانع، أي دفع حوافز للتقليل من قدرات العمل. وتعد برامج إعادة تدريب الصيادين والموظفين الآخرين العاملين في القطاع لتسهيل إعادة تشغيلهم في صناعات أخرى، أي خارج قطاع الثروة السمكية، من التدابير التي تستهدف أيضاً التقليل من قدرات الصيد.

4-2-6 الاستثمارات المباشرة الجديدة

قد ينبغي علينا، في ضوء الظروف، اعتبار رأس المال الذي تقدمه الحكومة من قبيل الدعم الذي يندرج ضمن **الفئة الأولى** من أشكال الدعم. فإذا كان النظام الاقتصادي في البلد يقوم على درجة عالية من التدخل الحكومي في القطاع الإنتاجي بصفة عامة، فإن المشروعات المملوكة للدولة جزئياً أو كلياً كذلك في قطاع صناعة الصيد – مثل المفرخات، أو أحواض السفن أو شركات الصيد – سيكون التدخل من قبيل الدعم المعتاد وربما لا يكون من المناسب اعتبار الاستثمارات المباشرة الجديدة ضمن أشكال الدعم في الدراسة التي نجريها بشأن قطاع صناعة الصيد. كذلك، فإذا كانت الاستثمارات الرأسمالية التي تنفذها الدولة متفقة مع الممارسات الاستثمارية المعتادة وكانت تتم بالشروط التجارية فمن المرجح ألا تترتب على ذلك تكلفة بالنسبة للحكومة أو قيمة بالنسبة لصناعة الصيد – بمقارنة شروط الاستثمارات التي تنفذها الدولة بالشروط المعمول بها في سوق رأس المال – وبالتالي لا يمكن اعتبار ذلك من قبيل الدعم. ومع ذلك، فإن قضية رأس المال الحكومي والمشروعات المملوكة للدولة قضية معقدة، ويتضمن الإطار 6 مزيداً من التعريف.

الإطار 6: تعريف الدعم الذي يكون على شكل حصة تملكها الدولة في رأس المال

لتحديد ما إذا كان رأس المال الذي تقدمه الحكومة ينبغي اعتباره شكلاً من أشكال الدعم، فإننا ننظر عادة إلى ما إذا كان الاستثمار يتم بالشروط التجارية أم لا. ومع ذلك، يمكن أن يكون الموقف في بعض الأحيان محيراً ولتسهيل تقييم الدعم الذي تقدمه الدولة لرأس المال، نقترح الإجراء التالي. وتشمل المعايير التي سنتناولها ما إذا كانت الجهة المستفيدة من الدعم شركة أم لا، وما إذا كان الاستثمار في صورة رأس مال مملوك للدولة وما إذا كان يتم بالشروط التجارية.

الخطوة 1: تحديد ما إذا كانت الجهة المستفيدة من الدعم شركة أم لا (أي أنها ليست مؤسسة أو مصلحة حكومية):

وتكون الجهة المستفيدة من الدعم شركة:

- إذا كانت تقوم بأنشطة تجارية

- إذا كان لها شكل قانوني يضعها (بأكملها) في عداد شركات القطاع الخاص

- إذا كانت تدفع ضرائب

الخطوة 2: تحديد ما إذا كانت رأس المال في صورة أسهم مملوكة للدولة أم لا (أي ليس على سبيل القرض أو الهبة):

ويكون رأس المال مملوكاً للدولة إذا:

- إذا كان يظهر في كشوف الميزانية كأسهم في رأس مال الشركة

- إذا كان يظهر في كشوف ميزانية الحسابات العامة كأرصدة غير قابلة للإهلاك (مثل أسهم في رأس المال)

الخطوة 3: تحديد ما إذا كان الاستثمار بشروط تجارية أم لا (أي أنه لأسباب ليس من بينها تحقيق الربح)

ويكون الاستثمار تجارياً إذا:

- إذا كان من المطلوب أن يحقق الاستثمار عائداً (وكانت الدولة قد تلقت أرباحاً - أو ما يماثلها - خلال السنوات الخمس الماضية)

وفيما يتعلق بتقدير الدعم، فمن المقترح أن:

1- إذا كان الاستثمار قد أُستثمر في شركة كحصة في رأس المال لأغراض تجارية:

إذا كانت الحكومة لا تتحمل أي تكاليف باستثناء التكاليف الإدارية.

إذا كانت قيمته بالنسبة لصناعة الصيد مساوية لتكلفة الفرصة البديلة لرأس المال، أي كم كان من الممكن أن تكون تكلفة رأس المال في حالة الحصول عليه عن طريق الاقتراض؟ وتحسب القيمة السنوية للدعم كتكلفة تقديره لفائدة رأس المال بأسعار السوق لقرض يساوي حصة الحكومة في الشركة.

2- إذا كان رأس المال المملوك للدولة يستثمر في شركة كحصة في رأسمالها ولكن ليس لأغراض تجارية:

إذا كانت التكاليف بالنسبة للحكومة هي المبلغ الفعلي المستثمر (وتذكر في سنة الإنفاق كما لو كانت دعماً في صورة منحة) بالإضافة إلى التكاليف الإدارية.

إذا كانت قيمته بالنسبة لصناعة الصيد مساوية لتكلفة الفرصة البديلة لرأس المال.

3- إذا كان رأس المال المملوك للدولة يستثمر في شركة ولكن ليس كحصة في رأسمالها وليس لأغراض تجارية:

إذا كانت التكاليف بالنسبة للحكومة هي المبلغ الفعلي المستثمر بالإضافة إلى التكاليف الإدارية.

إذا كانت قيمته بالنسبة لصناعة الصيد مساوية للمبلغ الفعلي المستثمر وكذلك لتكلفة الفرصة البديلة لرأس المال (أي تكون مماثلة للمنحة).

4- إذا كان رأس المال المملوك للدولة لا يستثمر في شركة ولا يعد حصة في رأس المال وليس لأغراض تجارية لا يعد من قبيل تدابير الدعم الذي

يكون على شكل حصة للدولة في رأس المال (وإن كان قد يمثل شكلاً آخر من أشكال الدعم).

5-2-6 برامج دعم الدخل والتأمين ضد البطالة

توجد خطط كثيرة لدعم الدخل وخطط للتأمين ضد البطالة بالنسبة للصيادين. وقد يكون بعض هذه الخطط جزءاً من خطط التأمينات الاجتماعية العامة بينما قد يكون بعضها الآخر لفائدة الصيادين دون غيرهم. وقد يكون تنفيذ هذه الخطط بتمويل مشترك من صناعة الصيد أو بتمويل عام. ومن أمثلتها:

← خطط تعويض الصيادين عندما يواجهون ظروفاً جوية سيئة؛

← التأمين ضد البطالة في غير أوقات موسم الصيد؛

← مدفوعات دعم حصول الصيادين على إجازات؛

← تحديد حد أدنى للأجور؛

← برامج الرعاية الصحية التي تكون بتمويل من الحكومة.

وتندرج هذه الخطط، عموماً، ضمن الفئة الأولى من أشكال الدعم وقيمتها بالنسبة لصناعة الصيد مساوية للفرق بين الدخل الفعلي الذي يحصل عليه العاملون في وجود هذه الخطط وما كان من الممكن أن يحصلوا عليه بدونها. وينبغي خصم المساهمات التي تقدمها صناعة الصيد – أو المساهمات التي يسددها العاملون مباشرة، بخلاف ضريبة الدخل العادية أو غير ذلك من الرسوم الإجبارية التي لا صلة لها بالعمل في قطاع المصايد – للوصول إلى القيمة الصافية للدعم الذي تحصل عليه صناعة الصيد.

الإطار 7: خطط ضمن الدخل - مثال

ينظم الصيادون العاملون في القطاع شبه الصناعي والقطاع الصناعي في دولة سيديبوسوس الإقتراضية، في جمعية للصيادين تتولى إدارة الشؤون المختلفة نيابة عنهم وتمثلهم في المحافل المختلفة. وعلى الرغم من أن الجمعية تقوم بتحصيل رسوم من أعضائها لتمويل التكاليف الإدارية، فإنها تحصل على دعم من خطط الدعم الحكومية، ومنها، على سبيل المثال، خطة ضمان الدخل التي تقضى بتقديم تعويضات للصيادين في حالة ضياع دخلهم في الفترات التي يستحيل فيها الصيد، وتقوم الدولة بتمويل 90 في المائة من هذه الخطة. وهذه الخطة تضمن دخلاً شهرياً للصيادين يبلغ 500 دولار أمريكي لكل منهم. وخلال سنة 2000، بلغ مجموع التعويضات التي حصل عليها الصيادون بموجب هذه الخطة 500 000 دولار أمريكي.

وفي دراسة أجريت على الدعم في قطاع صناعة الصيد في سنة 2000، حُصبت تكاليف الخطة بالنسبة للحكومة على أنها تمثل نسبة 90 في المائة من قيمة التعويضات وهي $500\,000 = 450\,000$ دولار أمريكي. ولم تؤخذ في الاعتبار أي تكاليف إدارية أو تكاليف عامة لأن الجمعية هي التي تتولى إدارة الخطة كما أن التكاليف الإدارية التي تتحملها وزارة الثروة السمكية للتصريح بصرف الاعتمادات المالية ضئيلة. وتعد قيمة الخطة بالنسبة لصناعة الصيد مساوية للمبالغ التي حصلت عليها الجمعية من الحكومة وصُرفت للصيادين، أي 450 000 دولار أمريكي.

6-2-6 دعم الأسعار

يمكن أن يأخذ دعم سعر السوق عدة أشكال. وحسب التعريف الذي وضعته منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، يحدث هذا الدعم عندما يكون السعر المحلي للمنتج أعلى من السعر العالمي نتيجة لسياسة حكومية (منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، 2000). وتندرج نظم تنظيم الأسعار كالتالي يطبق منها في الاتحاد الأوروبي وفي النرويج، على سبيل المثال، إلى الفئة الأولى من أشكال الدعم. وتقضي هذه النظم بدفع تعويضات للصيادين الذين لا تحقق أسماكهم السعر القياسي المحدد. ويمكن لصناعة الصيد نفسها تمويل نظم تعويض الأسعار، جزئياً على الأقل، من خلال الرسوم التي يتم تحصيلها على

إنزال الأسماك. وتكون قيمة الدعم بالنسبة

لصناعة الصيد هي التعويض الفعلي الذي يُدفع

على افتراض أنه يكون مساوياً للفرق بين المبلغ

الذي كان من الممكن أن يحصل عليه الصياد في

حالة عدم وجود خطة لدعم الأسعار ومجموع

المبلغ الذي حصل عليه الصياد بموجب خطة

الدعم. وفي حالة تمويل البرنامج بمشاركة من

صناعة الصيد، ينبغي خصم مساهمة صناعة

الصيد للوصول إلى القيمة الصافية لبرنامج

الدعم. وفي حالة قيام جهاز حكومي بإدارة البرنامج، ينبغي أن تتضمن قيمة خطة الدعم بالنسبة للحكومة التكاليف التقديرية للإدارة بالإضافة إلى إجمالي المبالغ التي تُدفع على سبيل التعويض.

وبطبيعة الحال، يمكن أن يأخذ دعم الأسعار أشكالاً أخرى، ويمكن أن يرتبط، على سبيل المثال، بمستلزمات الصيد أو تربية الأحياء المائية، مثل العقاقير المستخدمة في تربية الأسماك أو دعم إنتاج معدات صيد معينة. كذلك قد يكون الدعم فيما

الإطار 8: الدعم الإيجابي والسلبي

ينبغي توخي الحرص لفهم الأوضاع التي تجمع بين الدعم الإيجابي والدعم السلبي. فحينما تكون هناك مساهمات من جانب صناعة الصيد في خطط الإعانات وبرامج الدعم، ينبغي أن تُخصم هذه المساهمات من إجمالي التكاليف التي تتحملها الحكومة ومن حساب قيمة الدعم بالنسبة لصناعة الصيد للوصول إلى صافي التكاليف العامة وصافي قيمة الدعم بالنسبة لصناعة الصيد. ومع ذلك، فمن المناسب عادة إظهار القيمة الإجمالية والقيمة الصافية لدعم قطاع الصيد في التقرير.

يتعلق بتكاليف النقل، وكثيراً ما يكون ذلك بغرض التخفيف من متاعب الصيادين في المناطق النائية وإدماج أنشطة الصيد ضمن برامج التنمية الإقليمية.

6-2-7 حوافز التصدير والتدخلات الأخرى في السوق

يمكن أن يحصل جانب التسويق في صناعة الصيد – سواء فيما يتعلق بالمبيعات المحلية أو التصدير – على كثير من أشكال الدعم بخلاف الدعم المباشر لسعر السوق، مثل:

- ◀ تنظيم الأسواق الوطنية وتوفير مرافق البنية الأساسية المرتبطة بها؛
- ◀ وضع اللوائح التي تنظم الأسواق الوطنية (مثل معايير النظافة والمعايير الصحية، وإلزام التجار ببيع الأسماك في مزادات، وفرض حظر على استخدام أنواع معينة في تصنيع مسحوق السمك، وما إلى ذلك)؛
- ◀ منح مساعدات للتسويق المحلي؛
- ◀ الإعفاء من ضريبة المبيعات؛
- ◀ الترويج لزيادة استهلاك الأسماك؛
- ◀ حوافز التصدير المباشرة؛
- ◀ مساعدات التصدير والتسويق، كالإجراءات التي تتخذ لمساعدة التجارة الخارجية مثل المشاركة في الأسواق التجارية الدولية أو توفير المعلومات عن الأسواق الدولية؛

◀ بحوث التسويق؛

◀ ومناطق التجارة الحرة.

وتندرج هذه الإجراءات عادة ضمن **الفئتين الأولى والثانية** من أشكال الدعم، وينبغي تصنيفها طبقاً لما إذا كان برنامج الدعم ينطوي على تحويلات مالية مباشرة إلى صناعة الصيد (الفئة الأولى) أم لا ينطوي على مثل هذه التحويلات المالية المباشرة (الفئة الثانية). ويمكن تصنيف بعض الأنشطة ضمن **الفئتين الثالثة والرابعة** من أشكال الدعم، مثل بعض أنواع اللوائح التي تنظم الأسواق.

الإطار 9: تكاليف الإهلاك

توجد في بعض البلدان مبادئ توجيهية ومعايير توضح كيف يمكن حساب خطط الإهلاك السنوية استناداً إلى العمر الاقتصادي الافتراضي المقدر لمختلف أنواع الاستثمارات وتُرصَد النفقات الرأسمالية خلال الفترة مع رصد تكاليف الإهلاك السنوية في الحسابات العامة. وعندما تتوافر هذه المعايير المحاسبية ويثبت أنها تعكس بدرجة معقولة الإهلاك الاقتصادي المحتمل، ينبغي علينا أن نستخدمها في تقدير التكاليف التي تتحملها الحكومة فيما يتعلق بمصايد الأسماك التي توجد فيها أصول ثابتة. ومع ذلك، تقوم الحسابات الحكومية في بلدان أخرى على مبدأ حساب النقدية ولا تشمل تكاليف الإهلاك؛ وتُرصَد الاستثمارات بقيمتها الإجمالية وقت إنفاقها. وفي حالات أخرى، لا تقوم تكاليف الإهلاك المرصودة في الحسابات على العمر الاقتصادي الافتراضي المتوقع ولكن على التكاليف المحاسبية أو المالية للإهلاك، مما يجعل من الصعب تقدير تكاليف الإهلاك السنوية في دراسة الدعم في صناعة الصيد. فإذا كانت الاستثمارات صغيرة، قد يكون من المناسب إغفال تكلفة رأس المال لدى تقدير قيمة موقع الإنزال الصغيرة، على سبيل المثال، والاهتمام فقط بإضافة تكاليف التشغيل المدرجة في حسابات الحكومة. ومع ذلك، فعند تقدير أشكال الدعم الكبيرة لمرافق البنية الأساسية، مثل الموانئ، يكون من الضروري الوصول إلى تكاليف الاستثمار – أو تقديرها على الأقل – وإلا فإن تقدير التكاليف الحقيقية التي تتحملها الحكومة سيكون أقل من قيمتها الفعلية – ربما بدرجة كبيرة. ومن المهم أن نلاحظ أيضاً أن خطط الدعم السابقة ربما تكون قيمتها بالنسبة لصناعة الصيد مازالت ملموسة حتى في حالة عدم وجود مصروفات في السنة التي تُجرى فيها الدراسة. كذلك فمن الجائز أن تكون استثمارات مهمة في السنة التي تُجرى فيها الدراسة قد وُزعت على عدة سنوات في المستقبل. وقد يتعين علينا بالنسبة للاستثمارات الكبيرة التي يكون عمرها الافتراضي طويلاً أن ننظر في تأثير عنصر الزمن وأن نقوم بتقدير القيمة الحاضرة لتكاليف الإهلاك.

ويوجد العديد من الجوانب التي ينبغي أخذها في الاعتبار لدى تقدير قيمة الدعم. وعلى سبيل المثال، فعلى الرغم من أن تنظيم الأسواق الوطنية قد ينطوي على تكاليف إدارية – مثل تكاليف الموظفين والتكاليف العامة – فإن ذلك قد يشمل أيضاً مرافق أساسية مادية في شكل إقامة أسواق السمك. ومن الواضح أن مشروعات مرافق البنية الأساسية الكبيرة مثل أسواق السمك – وكذلك مرافق الصيد التي سنتناولها بالمناقشة فيما يلي – تعد عموماً من أمثلة دعم الاستثمارات العامة في قطاع المصايد. وينبغي تقدير التكاليف التي تتحملها الحكومة سنوياً في هذا النوع من الدعم كتكاليف إهلاك سنوية بالإضافة إلى تكاليف الصيانة وتكاليف التشغيل الأخرى اللازمة لإدارة المرفق. وفيما يتعلق بقيمة هذا النوع من الدعم بالنسبة لصناعة الصيد، فمن المفضل تقديرها بالسعر السائد في السوق مقابل الانتعاش بالمرافق المماثلة. ومع ذلك، ففي كثير من الحالات، لا يوجد أي سعر بديل في السوق، وربما يتعين علينا أن نستخدم التكاليف التي تتحملها الحكومة كطريقة غير مباشرة عند تقدير قيمة الدعم بالنسبة لصناعة الصيد.

ومن الصعب تقدير الأنشطة الحكومية التي تمثل دعماً لجانب التسويق في قطاع مصايد الأسماك. وعلى سبيل المثال، فإن الترويج لاستهلاك الأسماك يمكن أن يكون جزءاً من حملة إعلامية واسعة تشنها الحكومة من أجل تشجيع عادات التغذية الصحية، وبالتالي يكون قطاع مصايد الأسماك واحداً من قطاعات الأغذية الكثيرة التي تستفيد من الحملة الإعلامية. وتقدير قيمة الحملة بالنسبة لقطاع المصايد ينبغي أن يقوم على أساس جزء من التكاليف العامة للحملة. ويمكن حساب التكاليف التي تعود على قطاع المصايد طبقاً لمؤشر للتوزيع يستند إلى القيمة المضافة الإجمالية الناتجة عن القطاعات الفرعية المختلفة، أي التي تُذكر عادة على أنها تمثل نصيب القطاعات الفرعية المختلفة في إجمالي الناتج المحلي⁽⁹⁾. ومن مؤشرات التوزيع الأخرى التي يمكن استخدامها، تبعاً للظروف، عدد العاملين أو إجمالي قيمة المبيعات في القطاعات الفرعية المختلفة.

6-2-8 حصص الاستيراد، والتعريفات وغير ذلك من التدابير الحدودية

لا تنطوي التدابير الحدودية على تحويلات مالية إلى صناعة الصيد – أو منها – يمكن تصنيفها ضمن الفئة الثانية من أشكال الدعم. وتشمل هذه التدابير الإجراءات التنظيمية مثل حصص الاستيراد وغير ذلك من التدابير غير التعريفية، وفرض تعريفات جمركية على الواردات وكذلك حظر إنزال الأسماك من المراكب الأجنبية، وبذلك يمكن أن تمثل التدابير الحدودية مزايا مهمة لصناعة الصيد المحلية. وتمثل هذه التدابير في الواقع تحويلات من المستهلكين إلى الصيادين نتيجة للسياسات التي تطبقها الحكومة (Flaaten and Wallis 2000). وتعد التعريفات التصاعديّة من التدابير الحكومية التي تعود بالفائدة على الصناعات السمكية بأن تسمح باستيراد الأسماك الخام بتعريفات جمركية أقل مما يتم تحصيله على المنتجات المصنعة. وبالنسبة للمستوردين والتجار الذين يبيعون المنتجات المستوردة، يمكن أن تمثل التعريفات الجمركية دعماً سلبياً مما يندرج ضمن الفئة الأولى من أشكال الدعم إذا كانت رسوم الاستيراد المفروضة على المنتجات السمكية أعلى مما هو مفروض على السلع المستوردة الأخرى، وخصوصاً المنتجات الغذائية.

وكثيراً ما يكون من الصعب تقدير قيمة التدابير الحدودية بالنسبة لصناعة الصيد. فإذا كانت هناك أسعار دولية معلومة للمنتجات المعنية، يمكن مقارنة الأسعار المحلية بها لتقدير مدى تأثير هذه التدابير على السوق المحلية وعلى هيكل الأسعار. وفي حالة وجود فرق بين الأسعار المحلية والأسعار الدولية لا يمكن إرجاعه إلى تأثيرات أخرى، يمكن استخدام هذا الفرق في استخلاص نتائج فيما يتعلق بتأثير التدابير الحدودية على إيرادات تصنيع الأسماك مثلاً. ومع ذلك، فمن بين أسباب صعوبة حساب "مكافئ دعم المنتجين" (أنظر الإطار 4) في قطاع مصايد الأسماك كثرة المنتجات السمكية المصنعة، كما أن الكثير منها يُنتج من أجل أسواق معينة، وقد لا توجد منتجات قرينة لها في التجارة الدولية. ومن الصعب أيضاً أن نفترض عدم وجود تأثيرات أخرى وأن حساب قيمة الدعم قد يتطلب توافر بيانات إحصائية أكثر مما هو متاح.

(9) ينبغي ملاحظة أن قياس المساهمة الإجمالية لقطاع المصايد – حسب التعريف المبين في الدليل – في إجمالي الناتج المحلي قد تشمل مساهمات من قطاعات فرعية لا تدرج في التقارير على أنها ضمن قطاع مصايد الأسماك، مثل تصنيع الأغذية والصناعات الميكانيكية.

وتوجد تدابير حدودية أخرى مثل القيود التي تفرض على الاستثمار الأجنبي المباشر، سواء في قطاع الصيد أو التصنيع. ويمثل الحد من المنافسة عن طريق تقييد حرية الحركة في خدمات الصيد نوعاً من المساعدة الضمنية

الإطار 10: حساب قيمة دعم الترويج للصادرات السمكية - مثال

كانت الصادرات من الأسماك والمنتجات السمكية في دولة سيديسبوس الافتراضية تمثل نسبة 25 في المائة من إجمالي قيمة الصادرات في سنة 2000. ويوجد في دولة سيديسبوس مجلس لترويج الصادرات من الأسماك والمنتجات الأخرى، يتبع وزارة التجارة. ويقوم هذا المجلس بتوفير المعلومات المختلفة وخدمات الاتصال، كما أنه علاوة على ذلك يتولى تنظيم سوق تجارية كل سنتين، يتم تمويلها من أموال المجلس ومن مساهمات شركات التصدير التي تشارك فيها. وفي السوق التجارية لسنة 2001/2000 - التي عُقدت في شهر فبراير/شباط 2000 - عرضت مائة شركة منتجاتها، وكان من بينها 30 شركة من قطاع الأسماك.

وقد تبين في الدراسة التي أجريت عن الدعم في قطاع صناعة الصيد أن أنشطة مجلس ترويج الصادرات تمثل دعماً لقطاع التصدير لأن النشاط الصناعي الذي يركز على السوق المحلية لم يحصل على نفس الدعم. وقد بلغ مجموع ميزانية مجلس ترويج الصادرات في سنة 2000 - 300 000 دولار أمريكي تغطي تكاليف الموظفين، وإيجار المكاتب، وإهلاك السيارات والمعدات المكتبية ومصروفات التشغيل الأخرى. وبلغت تكاليف تنظيم السوق التجارية في سنة 2000 - 50 000 دولار أمريكي منها 40 000 دولار أمريكي استطاع المجلس تدبيرها من خارج الميزانية (أي لا تدخل فيها التكاليف العادية للعاملين في المجلس والتكاليف العامة) و 10 000 دولار أمريكي على شكل رسوم حصلها المجلس من الشركات التي اشتركت في السوق.

ويمكن حساب التكاليف التي تحملتها الحكومة نتيجة للدعم الذي قدمه مجلس ترويج الصادرات في سنة 2000 كما يلي:

تكاليف الأنشطة العامة في سنة 2000:

25% (نصيب مصايد الأسماك في الصادرات) من 300 000 دولار أمريكي (مجموع ميزانية المجلس) = 75 000 دولار أمريكي.
تكاليف السوق التجارية في سنة 2001/2000:

30% (حصة شركت الأسماك التي اشتركت في السوق) في 40 000 دولار أمريكي (مساهمة المجلس) = 12 000 دولار أمريكي.
المجموع: $12\ 000 + 75\ 000 = 87\ 000$ دولار أمريكي.

ونظراً لأن السوق التجارية تُقام كل سنتين، يمكننا تقسيم التكاليف على سنتين. ومع ذلك، ففي هذه الحالة بالذات، تقرر عدم الاعتداد بهذا المبلغ الصغير لأن المنافع المرتبة على السوق من المحتمل أن تتحقق بالفعل في سنة 2000.

وفيما يتعلق بقيمة الدعم بالنسبة لصناعة الصيد، لم يتبين وجود أسعار في السوق يمكن الاعتماد عليها في المقارنة، وتقرر استخدام التكاليف التي تحملتها الحكومة كطريقة غير مباشرة لتقدير قيمة الدعم بالنسبة لصناعة الصيد، أي 87 000 دولار أمريكي.

ويعتزم مجلس ترويج الصادرات في السنة المقبلة توزيع صحيفة استبيان على شركات التصدير لتقييم تأثير الأنشطة التي يقوم بها على مبيعات الصادرات وعلى الدخل الصافي. ويمكن استخدام نتائج الاستبيان، في الدراسة التي ستجرى في المستقبل، لتقدير قيمة الدعم في قطاع صناعة الصيد.

للصيادين المسموح لهم بالصيد. وتشمل هذه التدابير:

◀ فرض قيود على الملكية؛

◀ توزيع حصص الصيد على الصيادين المحليين فقط؛

◀ وفرض شروط على جنسية وإقامة موظفي ومديري شركات الصيد وأطقم السفن.

وتأثير هذه الأشكال من الدعم على الصناعة المحلية يكون في صورة الحد من المنافسة، وبالتالي زيادة نصيبها في السوق. وعندما نحاول تقدير قيمة اتساع السوق أمام الصناعة المحلية، قد نقابل صعوبات مماثلة لتلك التي نقابلها عند تقدير قيمة للتدابير الحدودية الأخرى.

الإطار 11: التكاليف الإدارية والتكاليف العامة

إن كثيراً من التكاليف المتصلة بدعم صناعة الصيد تكاليف غير مباشرة، أي أنها تكاليف عامة تتحملها السلطات والإدارات المعنية بتنفيذ خطة الدعم أو وضع القواعد المنظمة لها. وهذه التكاليف، بحكم تعريفها، لا ترتبط عموماً بنشاط معين ومن اللازم حسابها باستخدام دليل للتوزيع من نوع ما، كما سبق أن نوّهنا في الصفحة 48، فيما سبق. وينبغي علينا في هذا السياق أن نحدد مراحل أو مستويات المصروفات العامة المختلفة التي نضيفها عند تقدير شكل معين من أشكال الدعم. ولنفترض أننا بصدد حساب التكاليف التي تتحملها الحكومة في تنفيذ خطة للمزج الاستثمارية في قطاع تربية الأحياء المائية (انظر أيضاً الإطار رقم 5). وهذه الخطة تقوم بإدراجها وحدة تربية الأحياء المائية التابعة لإدارة الثروة السمكية بوزارة الزراعة والموارد الطبيعية، ولكنها ممولّة من صندوق خاص للتنمية الريفية المستدامة بوزارة المالية. والبند الرئيسي في تكاليف البرنامج هو المنح ذاتها، وهي تمثل التكاليف المباشرة. ولكن ما هي التكاليف الإدارية والعامة التي ينبغي إدخالها في حساب قيمة الدعم؟ إذا كانت إدارة الخطة تستهلك الكثير من وقت وموارد وحدة تربية الأحياء المائية، ينبغي حساب جزء من ميزانيتها - طبقاً لدليل مناسب لتوزيع التكاليف - ضمن تكاليف خطة الدعم. وبعد ذلك يمكننا أن نقول أيضاً إن جزءاً من ميزانية كل من إدارة الثروة السمكية ووزارة الزراعة والموارد الطبيعية ينبغي ربطه بخطة الدعم لأن وحدة تربية الأحياء المائية تستفيد من مواردها. ويمكن أيضاً ربط جزء من التكاليف الإدارية لوزارة المالية بتوجيه الاعتمادات المالية. ومع ذلك، فمن الممكن أن تكون هذه الحسابات شديدة التعقيد، وإذا كنا نعتقد أن التكاليف الإدارية ضئيلة، ربما كان بوسعنا أن نتجاهلها تماماً. وبناء عليه، قد نكتفي، في المثال السابق، بحساب التكاليف العامة والإدارية التي تتحملها وحدة تربية الأحياء المائية.

وإستخدام التكاليف التي تتحملها الحكومة كمؤشر غير مباشر على قيمة الدعم بالنسبة لصناعة الصيد قد لا يبدو خياراً مرضياً. فقد يتبين أن هذه التكاليف ليست إلا تكاليف إدارية طفيفة، ولا تعكس بالشكل المناسب القيمة الحقيقية للتدابير التي تتخذها الحكومة. كذلك قد يكون من الصعب تقدير التكاليف التي تتحملها الحكومة بالشكل الصحيح، فقد يتطلب ذلك إجراء حسابات عديدة للمصروفات العامة. ومن الخيارات الأخرى استخدام قيمة معيارية تناسبية لتحديد قيمة تدابير الدعم كنسبة مئوية ثابتة من إجمالي قيمة المبيعات. وتتحدد الطريقة التي يقع عليها الاختيار في ضوء الموقف الذي نحن بصدد دراسته والإطار الفعلي للدراسة.

الإطار 12: استرداد الضريبة المفروضة على الوقود

تستفيد مراكب الصيد المسجلة لدى إدارة الثروة السمكية في دولة سيديبوس الافتراضية من الإعفاء من ضريبة الوقود. وتعتمد قيمة الإعفاء على نوع الوقود المستخدم - البنزين أو الديزل أو الزيوت المخلوطة - وبوجود حد أقصى للحصة التي يمكن لكل سفينة صيد الحصول عليها بالسعر المخفض طبقاً لقوة المحرك. وتقوم إدارة الثروة السمكية برد قيمة الضريبة عندما يطالب الصياد المستفيد باستردادها.

وتسحب التكاليف التي تتحملها الحكومة باعتبارها إيرادات تنازلت عنها الحكومة وتضاف إلى التكاليف الإدارية، أي:

0,07 دولار أمريكي (متوسط قيمة الضريبة المستردة عن كل لتر من الوقود) مضروبة في 10 000 000 لتر (وهي كمية الوقود التي يسترد الصيادون الضريبة المفروضة عليها) = 700 000 دولار أمريكي.

التكاليف الإدارية: 10 000 دولار أمريكي.

المجموع: 710 000 دولار أمريكي.

ومن المفترض أن قيمة الدعم بالنسبة لصناعة الصيد هي نفس قيمة الضريبة المستردة، أي 700 000 دولار أمريكي.

وعلى الرغم من أن الضريبة المستردة تُصنف عموماً ضمن **الفئة الثانية** من أشكال الدعم، يمكن أن ننظر في تصنيف هذا البرنامج على وجه التحديد ضمن **الفئة الأولى** من أشكال الدعم حيث ينطوي ذلك في الواقع على تحويلات مالية مباشرة (من خلال إجراءات استرداد الضريبة طبقاً للمطالبات).

9-2-6 الإعفاء من الضريبة المفروضة على الوقود

ومن أشكال الدعم لشائعة في قطاع لمصايد توفير الوقود لمراكب الصيد بصرية مخفضة. وإذا كانت صناعة الصيد تحصل على الوقود بتكلفة أقل من لتكلفة التي تتحملها الصناعات الأخرى، يمكن أن تدرج خطة الدعم ضمن **الفئة الثانية** من أشكال لدعم.

وتحسب قيمة الإعفاءات الضريبية بلفرق بين الشريحة الضريبية "المعتادة"، أي التي تطبق على القطاعات الاقتصادية الأخرى، والشريحة لمخفضة لمطبقة على صناعة الصيد. وبالنسبة للحكومة، يمكن اعتبار أن تكلفة برنامج دعم هي الإيرادات لضريبية التي تنازلت عنها الحكومة وتضاف إلى لتكاليف الإدارية لمتصلة بالخطة.

لما أشكال لتخفيضات الأخرى في الرسوم ولضرائب لعامة، والتي يترتب عليها حصول صناعة الصيد على

لمستلزمات والإمدادات والخدمات بأسعار أقل من أسعار السوق، فينبغي حساب قيمتها على أنها الفرق بين السعر الذي تتحمله صناعة الصيد بلفعل وسعر السوق أو السعر الذي تتحمله لقطاعات الأخرى عموماً.

10-2-6 برامج الإعفاء من ضرائب الاستثمار والضرائب المؤجلة

ينبغي تقدير المنافع المترتبة على برامج الإعفاء من ضرائب الاستثمار بمقارنة الخطة المدعّمة بالقواعد الضريبية المعتادة المطبقة على الصناعات الأخرى. ومع ذلك، فلما كان هذا النوع من الإعفاءات الضريبية كثيراً ما يعني إعادة توزيع التكاليف على مدى عدة سنوات عن طريق السماح بسرعة إهلاك الأصول الثابتة - أي بمعدل أسرع من عمرها الحقيقي - أو بالسماح بأن تكون الاستثمارات من الأرباح غير الخاضعة للضرائب بشروط معينة، يكون من الصعب عادة حساب القيمة الفعلية لخطة الدعم بالنسبة لصناعة الصيد في سنة معينة. ومن بين الامتيازات التي تتمتع بها صناعة الصيد رأس المال الإضافي الذي يكون متاحاً لإنفاق استثمارات إضافية ويمكن تقدير قيمة ذلك على أساس قيمة أسعار الفائدة التجارية. وتشمل الامتيازات الأخرى تخفيف التفاوت في الدخل على مدى فترة معينة من السنين، وهذا يمثل دعماً يكون مساوياً، على سبيل المثال، للخسارة في الدخل أو تأمين ضد البطالة أو التكاليف المالية لاقتراض رأس المال العامل.

وبرامج تأجيل سداد الضرائب مماثلة لبرامج الإعفاء من ضريبة الاستثمار وينبغي أن تطبق في حساب المنافع المترتبة عليها طريقة مماثلة للطريقة المطبقة في حساب المنافع المترتبة على برامج الإعفاء من ضريبة الاستثمار. وفيما يتعلق بالتكاليف التي تتحملها الحكومة، ينبغي تقدير الإيرادات التي تنتازل عنها الحكومة من جراء ذلك.

11-2-6 تقديم القروض بشروط مواتية وضمائم القروض

عندما تقدم المؤسسات الحكومية قروضاً بشروط مواتية لصناعة الصيد، كثيراً ما تُصنّف هذه القروض ضمن الفئة الثانية من أشكال الدعم. ويمكن أن تكون القروض التي تُقدم بشروط مواتية على شكل قروض بأسعار فائدة مدعّمة أو غير ذلك من الشروط الميسرة مثل تمديد فترة إهلاك الدين. وعندما تكون القروض بأسعار فائدة مدعّمة - أو عندما يكون من الممكن الحصول على سعر فائدة مواتٍ بمساعدة خطة لضمان القروض - يمكن تقدير قيمة خطة الدعم بالنسبة لصناعة الصيد بالمقارنة بين سعر الفائدة المدعّم وأسعار الفائدة السائدة في السوق. وعندما يقوم الدعم على شروط مواتية أخرى، تزداد صعوبة تقدير قيمته بالنسبة لصناعة الصيد، وينبغي أن يخضع للاستعراض على أساس كل حالة على حدة. وفيما يتعلق بالتكاليف التي تتحملها الحكومة، قد يكون من المناسب النظر في التكاليف المترتبة على المدفوعات الناتجة عن التخلف عن السداد. وفي غيبة مثل هذه التكاليف، تقتصر التكاليف التي تتحملها الحكومة على التكاليف الإدارية المترتبة على تنفيذ الخطة.

12-2-6 خطط التأمين الخاصة على سفن ومعدات الصيد

كثيراً ما تُصنّف خطط التأمين التي تديرها الحكومة أو تتحمل أعباءها ضمن الفئة الثانية من أشكال الدعم عندما تتضمن بالنسبة لصناعة الصيد شروطاً وأحكاماً أكثر تيسيراً مما هو مطبق في سوق التأمين التجارية. ويمكن تقدير قيمة هذه الخطط بالنسبة لصناعة الصيد بالفرق بين التكاليف الخاصة المدعّمة التي تتحملها صناعة الصيد والأسعار التجارية الموازية لها في سوق التأمين العادية. وفي حالة عدم وجود سعر سوق لنوع معين من التأمين، يمكن وضع تقدير تقريبي مع أخذ المخاطر المتوقعة في الاعتبار. ويمكن حساب التكاليف التي تتحملها الحكومة على اعتبار أنها تساوي مبلغ المطالبات التي تسدد بالإضافة إلى التكاليف الإدارية المترتبة على إدارة الخطة مع خصم أقساط التأمين التي تسدها صناعة الصيد. كذلك فإن قيمة الدعم بالنسبة لصناعة الصيد يمكن أن تُحسب على أساس التكاليف الفعلية التي تتحملها الحكومة، وخصوصاً إذا كانت قيمة المطالبات كبيرة ولم تكن هناك أسعار مطبقة في السوق على هذا النوع من التأمين.

13-2-6 التدريب والإرشاد

توفر صناعة الصيد أحياناً أنواعاً مختلفة من التدريب المتخصص وخدمات الإرشاد، بتمويل كامل أو جزئي من الحكومة. ويمكن أن تشمل الدورات التدريبية كيفية تداول الأسماك، والسلامة في عرض البحر أو طرق الملاحه. كذلك قد توفر حكومات كثيرة خدمات للإرشاد الغرض منها، على سبيل المثال، تسهيل إدخال التكنولوجيات الجديدة في قطاع تصنيع الأسماك أو الترويج لاستخدام زريعة الأسماك بطريقة أفضل في عمليات تربية الأحياء المائية بالمناطق الريفية. وعادة يؤدي تحسين المهارات إلى زيادة الدخل. وإذا أمكن خصم هذا التأثير مباشرة من خطة التدريب أو الإرشاد المدعّمة، يكون

بوسعنا قياس التأثير، ويمكن أن يستخدم ذلك في تقدير قيمة الدعم بالنسبة لصناعة الصيد.

وقد يكون من السهل نسبياً هنا تقدير قيمة هذه الخدمات بالنسبة للحكومة، وخصوصاً إذا كان تقديمها يتم من خلال أجهزة مستقلة، مثل معهد للتدريب أو وحدة للإرشاد بقسم الثروة السمكية. وفيما يتعلق بقيمة الدورات التدريبية بالنسبة لصناعة الصيد، يمكن الاسترشاد بأسعار السوق الخاصة بتنظيم دورات تدريبية مماثلة في المجالات الأخرى.

14-2-6 خدمات التفتيش وإصدار شهادات الصلاحية

كان من نتائج التشدد في تطبيق شروط الجودة في البلدان الرئيسية المستوردة للأسمك في العالم أن تزايدت الضغوط من أجل ضمان جودة المنتجات المصدرة. وقد أصدر المستوردون الأوروبيون (المجموعة الأوروبية؛ الاتحاد الأوروبي الآن) أول قواعد لضمان جودة المنتجات السمكية في سنة 1991، وتوسعت منذ ذلك التاريخ في وضع هذه القواعد التي أصبحت تسمى "الضوابط الصحية الذاتية" التي تشمل تطبيق الضوابط الصحية وضوابط الجودة على سلسلة الإنتاج بأكملها. كذلك أدخلت بلدان أخرى قواعد مماثلة (FAO 2000b). فإذا كانت صناعة التصدير تقدم خدمات التفتيش على المنتجات وإصدار شهادات الصلاحية بدون مقابل أو بسعر أقل من تكاليف التشغيل اللازمة لتقديم هذه الخدمات، نستطيع تصنيفها ضمن الفئة الثانية من أشكال الدعم.

ومواصفات الإنتاج التي يشترطها المستوردون تتطلب عموماً استثمارات في المعدات ومرافق البنية الأساسية. فإذا كانت صناعة الصيد هي التي توفر هذه الاستثمارات، قد يكون لذلك في البداية تأثير سلبي على أرباحها وتكون الاستفادة منها في المدى المتوسط أو المدى البعيد. وبالتالي، يمكن تصنيفها ضمن الفئة الثالثة من أشكال الدعم. ومن الأفضل هنا أن يقوم تقدير قيمة التنظيمات والخدمات التي توفرها صناعة الصيد على أساس تقدير قيمة الزيادة في الصادرات إلى الأسواق التي تشتترط شهادات الصلاحية وتكاليف الوفاء بهذه الاشتراطات.

15-2-6 موانئ الصيد وغيرها من مرافق الصيد

توفر الحكومات عموماً مرافق البنية الأساسية مثل الطرق والسدود والكباري والمباني العامة، ويعد ذلك عادة من مسؤوليات الحكومة: ومن المقبول أن تتولى الحكومة تمويل مرافق البنية الأساسية التي تقيد المواطنين عموماً، عن طريق حصيلة الضرائب في الميزانية العامة (جزئياً على الأقل، وهناك أيضاً أمثلة كثيرة على مساهمة المستفيدين مباشرة في تكاليف بعض هذه المرافق العامة من خلال ضرائب المرور في الطرق، على سبيل المثال).

ومع ذلك، فإن المرافق التي تكون مخصصة لفئات من المواطنين أو لقطاع اقتصادي معين والتي لا تسترد الحكومة تكاليفها –تكاليف الاستثمار وتكاليف التشغيل– من هذه الفئات من المنفعين يمكن اعتبارها شكلاً من أشكال الدعم. وأحياناً يكون من الصعب التمييز بين المرافق العامة والمرافق المخصصة لفئات معينة، وينبغي علينا عندئذ أن نعود إلى إطار الاقتصاد الكلي وإلى الممارسات الشائعة في البلد محل الدراسة لتحديد المرافق التي ينبغي اعتبارها شكلاً من أشكال الدعم لصناعة الصيد. ومن أوضح الأمثلة على هذا النوع من الدعم توفير التسهيلات في موانئ الصيد. وعادة يسدّد الصيادون رسوماً لاستخدام موانئ الصيد، بيد أنه ما لم تكن هذه الرسوم تغطي تكاليف المباني وتكاليف صيانة الموانئ وتشغيلها بالكامل، يمكن حساب هذه المرافق والتسهيلات ضمن الفئة الثانية من أشكال الدعم. ومن الأمثلة الأخرى على مرافق البنية الأساسية المخصصة لصناعة الصيد أسواق الأسماك التي أشير إليها عند الحديث عن حوافز التصدير وغير ذلك من أشكال التدخل الأخرى في الأسواق المنوه عنها فيما سبق. والمبادئ الخاصة بتقدير تكاليف وقيمة الموانئ والتسهيلات الأخرى التي توفرها الحكومة هي نفس المبادئ التي تطبق في حالة أسواق الأسماك.

الإطار 13: تقدير أشكال الدعم التي تقدم للمرافق الأساسية - مثال

توجد عشرة مواقع مختلفة لإنزال الأسماك وعدد من الموانئ الصغيرة على طول ساحل دولة سيديسبوس، تديرها السلطات البلدية في المدن التي تقع هذه التسهيلات في زمامها. وتختلف التسهيلات المتاحة بمواقع إنزال الأسماك ولكنها تشمل عموماً محطات لتزويد مراكب الصيد بالوقود، وحواجز للأمواج، ومراحيض، ودواليب لحفظ الأمتعة، وأحواض لغسيل الأسماك وورش لإصلاح المحركات. ويوجد في كل موقع مشرف - من موظفي البلدية - يكون مسئولاً عن إدارته. وتستخدم هذه المواقع بدون مقابل، ويستفيد منها نحو 800 مركب وقارب يعمل عليها الصيادون الحرفيون.

وفي دراسة عن الدعم المقدم لصناعة الصيد، رئي أن توفير هذه الخدمات في أماكن إنزال الأسماك بدون مقابل يعد شكلاً من أشكال الدعم لصناعة الصيد لأن هذا النوع من الخدمات لا يوجد عموماً في القطاعات الاقتصادية الأخرى. ومع ذلك، فقد كان تقدير قيمة الدعم يمثل مشكلة لأن تكلفة الاستثمارات لم تكن مدرجة في حسابات البلديات على أساس سنوي؛ ولأن الحكومة تطبق مبدأ المحاسبة على أساس نقدي، أدرجت النفقات الرأسمالية في السنة التي أنفقت فيها ولم توزع تكاليف الإهلاك على مدى فترة زمنية. وعلاوة على ذلك، فقد كانت بعض التسهيلات قديمة جداً، وكان من الصعب تحديد تاريخ إقامتها. وبالتالي، فلتقدير تكاليف الإهلاك السنوية التي تُحسب ضمن تكاليف الدعم التي تتحملها الحكومة كان من الضروري وضع العديد من الافتراضات والتقديرات التقريبية. وكان من الممكن العثور على بعض النفقات الاستثمارية في حسابات السنوات السابقة. وبالرجوع إلى الإدارات الحكومية الأخرى المعنية بمشروعات مرافق البنية الأساسية العامة، أمكن الحصول على تقديرات لبعض البنود الأخرى ومعلومات عن العمر الاقتصادي الافتراضي لهذه المرافق.

وبناء عليه، حُسب مجموع التكاليف التي تحملتها الحكومة في إقامة وتشغيل أماكن الإنزال العشرة كما يلي:

تكاليف التشغيل: 100 000 (مرتبت عشرة مشرفين) + 50 000 (تكاليف الصيانة والإصلاح) + 20 000 (مصروفات متنوعة) = 170 000 دولار أمريكي.

إهلاك مرافق البنية الأساسية من النوع 1: 200 000 (استثمارات) موزعة على عشر سنوات = 20 000 دولار أمريكي.

إهلاك مرافق البنية الأساسية من النوع 2: 300 000 (استثمارات) موزعة على عشرين سنة = 15 000 دولار أمريكي.

تكاليف عامة تحملتها البلديات: 5 000 دولار أمريكي.

المجموع: 215 000 دولار أمريكي.

وفيما يتعلق بقيمة الدعم بالنسبة لصناعة الصيد، قورنت التكاليف السنوية لكل مركب صيد، أي ما يقرب من 270 دولاراً أمريكياً طبقاً للحساب السابق، بالقيمة التي يتقاضاها نادبان للقوارب الخاصة بوفران الخدمات البرية وغير ذلك من الخدمات للقوارب الترفيهية: 500 دولار أمريكي لكل قارب سنوياً. ومع مراعاة الفروق في التسهيلات والخدمات، رئي أن من المعقول أن يكون سعر السوق الذي تعرضه البلديات مقابل الاستفادة من تسهيلات إنزال الأسماك في حدود 350 دولاراً أمريكياً. وبالتالي، حُسب مجموع قيمة الدعم بالنسبة لصناعة الصيد كما يلي:

المجموع = 350 دولاراً أمريكياً مضروبة في 800 (عدد القوارب) = 280 000 دولار أمريكي.

6-2-6 المدفوعات التي تؤدي للحكومات الأجنبية نظير سماحها بالصيد في مناطقها

يكون من حق الصيادين المحليين في بعض البلدان استغلال مناطق الصيد بدون مقابل بينما تسدد سفن الصيد الأجنبية رسوماً نظير ممارسة الصيد في المياه الإقليمية. وعندما تدفع الحكومة رسوماً للبلدان الأجنبية نظير الحصول على حق الصيد في مياهها، يمكن اعتبار هذه الرسوم ضمن الفئة الثانية من أشكال الدعم وتكون قيمتها بالنسبة لصناعة الصيد مساوية للرسوم السنوية الفعلية التي تؤديها الحكومة نظير الحصول على حقوق الصيد.

17-2-6 برامج البحوث والتطوير التي تنفذها الحكومات

وكثيراً ما تتولى الحكومات تمويل معاهد البحوث والأنشطة البحثية. وأحياناً تقوم صناعة الصيد أيضاً بأنشطة معينة في مجال البحوث والتطوير وبالتالي تكون البحوث التي تمويلها الحكومة بمثابة دعم مباشر لتلك الأنشطة. وهناك بحوث أخرى تكون أقرب صلة بإدارة مصايد الأسماك وحماية الموارد، يمكن أن توفر معلومات خاصة بإدارة الموارد أو تؤدي إلى تطوير معدات الصيد وتكون صناعة الصيد مطالبة بعد ذلك بتطبيقها بحكم اللوائح. وربما كان من الأفضل تصنيف أنشطة البحوث والتطوير ضمن الفئة الثانية من أشكال الدعم. وفيما يتعلق بتقدير تكاليفها وقيمتها، فقد نقابل صعوبات مماثلة لما نقابله في تقدير قيمة الدعم بالنسبة لإدارة مصايد الأسماك، وربما يتعين علينا أن نفترض أن قيمة الدعم لصناعة الصيد مساوية للتكاليف التي تتحملها الحكومة (أنظر ما يلي).

الإطار 14: تحديد أشكال الدعم، وتقدير قيمة الأنشطة المشتركة بين الإدارات والممارسات المحاسبية العامة

قد يكون من الأسير أحياناً تحديد الدعم طبقاً للهيئة التي تقوم بتقييمه بدلاً من تقسيمه إلى أنشطة أو تدابير فعلية للدعم. وعلى سبيل المثال، يمكن اعتبار معهد للبحوث أو التدريب بأكمله شكلاً من أشكال الدعم، بدلاً من فصل أنشطة البحوث والدورات التدريبية. وقد يكون من الأفضل، في أوقات أخرى، اعتبار الدعم نشاطاً تقوم به جهات متعددة، مثل إدارة مصايد الأسماك بمساهمات من قسم إدارة المصايد بوزارة الثروة السمكية، وأنشطة البحوث التي يجريها معهد معين، وعمليات الإشراف والمراقبة التي يقوم بها خفر السواحل. وتعتمد الطريقة التي يقع عليها اختيارنا على مستوى التفاصيل التي نرغب في الاعتماد عليها في دراستنا للدعم في قطاع صناعة الصيد، ومع ذلك توجد أيضاً اعتبارات عملية. وقد تتأثر طريقة تحديدنا لأشكال الدعم بهيكل الحسابات العامة وتنظيم الأجهزة العامة التي تقدم الدعم. وقد يكون من الصعب جداً حساب التكاليف (الإيرادات) بالنسبة للحكومة في حالة معينة أو تقدير ما إذا كان الدعم تم تحديده بطريقة تجمع بين العديد من الإدارات أو فئات المحاسبة.

وعلى نفس المنوال، فقد نرغب في إجراء دراسة على أساس السنة المالية وليس السنة التقويمية، إذا كانت السنة المالية لا تتطابق مع السنة التقويمية. وعندما يكون بوسعنا أن نختار بين استخدام المخصصات المدرجة في الميزانية العامة في السنة التي تجري الدراسة بشأنها أو المصروفات التي أنفقت بالفعل، يمكننا أن نستخدم إحدى الطريقتين طالما لا يكون الفرق بينهما كبيراً، وكانت الطريقة المطبقة مناسبة. كذلك، يمكننا أن نقرر ما إذا كان ينبغي علينا أن نستخدم أرقام الإنفاق المعتمدة أو المبالغ التي صُرفت بالفعل. وعلى سبيل المثال، ربما يكون قد تمت الموافقة على عدد من طلبات الحصول على المنح الاستثمارية في شهر ديسمبر/كانون الأول – أي في نهاية السنة المالية التي تشملها الدراسة – ولكن المدفوعات لن تتم إلا في شهر يناير/كانون الثاني. وهنا أيضاً يمكننا أن نعتمد في تقديرنا إما على الأساس المحاسبي أو الأساس النقدي، تبعاً لكيفية تنظيم الحسابات العامة.

وفي هذا السياق، ينبغي توخي الحيلة عندما نقوم بتقدير أشكال الدعم التي تتضمن تلقي أجهزة حكومية لأموال من جهات حكومية أخرى من الجهات المعنية بتقديم الدعم، وتقديم تقرير بشأنها؛ إذ ينبغي علينا أن نتجنب الأزواجية في قيد الدعم. وعلى سبيل المثال، فإن الأموال التي تقدمها وزارة الثروة السمكية لأحد معاهد التدريب من أجل تنظيم دورات تدريبية ينبغي قيدها مرة واحدة فقط ضمن تكاليف الدعم التي تتحملها الوزارة أو التي يتحملها معهد التدريب.

18-2-6 إدارة مصايد الأسماك وبرامج حماية البيئة

تعد إدارة مصايد الأسماك من أكثر المجالات تعقيداً فيما يتعلق بتقدير الدعم. ويمكن تقسيم الأنشطة التي تدرج ضمن إدارة مصايد الأسماك إلى ثلاثة مجالات رئيسية تغطي مجموعة من التدابير والبرامج، هي:

← البحوث التي تجرى من أجل توفير المعلومات التي يمكن الاستناد إليها في اتخاذ القرارات؛

← تصميم نظم إدارة مصايد الأسماك وتنفيذها؛

← وتطبيق القواعد واللوائح الخاصة بإدارة مصايد الأسماك.

المصدر: Wallis and Flaaten 2000.

وعادة تتفق الحكومات أمواًل كثيرة على إدارة مصايد الأسماك. وطبقاً لدراسة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، أنفق ما مجموعه 4,9 مليار دولار، أو ما يساوي 77 في المائة من مجموع التحويلات المالية الحكومية لصناعة الصيد في البلدان الأعضاء بمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (24 بلداً) في 1977 على "الخدمات العامة"، وهو تعريف يغطي الأنشطة الثلاثة التي تدرج ضمن إدارة مصايد الأسماك (منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، 2000)⁽¹⁰⁾. ويتم، في عدد

(10) ينبغي ملاحظة أن تعريف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية للتحويلات المالية الحكومية أضيق من تعريف الدعم الوارد بالدليل، ولا يشمل على سبيل المثال

قليل من البلدان، استرداد تكاليف إدارة مصايد الأسماك من صناعة الصيد، ومع ذلك فإن الوضع السائد في معظم البلدان هو أن هذه الخدمة تتحمل قيمتها إدارة الثروة السمكية ويتم تمويلها من الميزانية العامة. وطبقاً للتعريف الوارد بالدليل للدعم في قطاع صناعة الصيد، فإن السياق الوطني هو الذي يحدد ما إذا كان ينبغي علينا اعتبار إدارة مصايد الأسماك من الخدمات التي ينبغي تقديمها بدون مقابل – وبالتالي لا تحسب على أنها شكل من أشكال الدعم – أو ما إذا كانت تندرج ضمن أشكال الدعم لأن تكاليفها لا تُسترد.

ومن المرجح أن يستفيد الصيادون من إدارة مصايد الأسماك بزيادة الإنتاج المستدام من مصايد الأسماك، في المدى البعيد، في حالة نجاح تطبيق نظام الإدارة. وتوجد أيضاً منافع في المدى القريب وال المدى المتوسط، نتيجة للحد من المنافسة – عندما يتضمن نظام الإدارة تقييد الوصول إلى مناطق الصيد – وكذلك بفضل الإجراءات واللوائح التي تسمح بنمو الأسماك إلى أحجام أكبر، وبالتالي زيادة عائد كل وحدة من وحدات الإنتاج (Wallis and Flaaten 2000). ومع ذلك، فقد يعاني الصيادون نتائج سلبية من تطبيق نظام الإدارة في المدى القريب إذا كان يتضمن تقييد كميات المصيد.

وبناء عليه، يمكن تصنيف الأنشطة المختلفة لإدارة مصايد الأسماك ضمن فئات مختلفة من أشكال الدعم. وربما يندرج معظمها ضمن الفئة الثانية وإن كانت الأنشطة الأخرى – التي يكون تأثيرها في المدى القريب (مثل الدعم السلبي) وفي المدى البعيد (مثل الدعم الإيجابي) – من الأفضل تصنيفها ضمن الفئة الثالثة من أشكال الدعم. وعموماً يندرج عدم وجود قواعد مناسبة ضمن الفئة الرابعة من أشكال الدعم، حيث تستفيد منها صناعة الصيد في المدى القريب على الرغم من نتائجها السلبية المحتملة في المدى البعيد. ومع ذلك، فمن المسلم به أنه قد يكون من الصعب الفصل بين الأجزاء المختلفة التي يقوم عليها نظام الإدارة في هذه الحالة.

ومن أمثلة البرامج والتدابير التي يمكن اعتبارها من أشكال الدعم المختلفة المتصلة بإدارة مصايد الأسماك وحماية البيئة ما يلي:

- ◀ خطط التعويضات (في حالة المواسم المغلقة، وتعرض المخزونات السمكية للضرر، وعدم مطابقة معدات الصيد للوائح، والتوقف عن العمل لفترات مؤقتة): **الفئة الأولى**
 - ◀ دعم إدارة المصايد القائمة على المجتمعات المحلية التقليدية وأجهزة التنمية الإقليمية: **الفئة الثانية**.
 - ◀ التعاون الدولي بما في ذلك سداد اشتراكات العضوية في المنظمات الدولية والإقليمية العاملة في مجال إدارة المصايد: **الفئة الثانية**.
 - ◀ برامج تحسين مصايد الأسماك وزيادة المخزونات: **الفئة الثانية**.
 - ◀ دعم الجماعات والآليات الاستشارية: **الفئة الثانية**.
 - ◀ القواعد واللوائح التي تنظم بمعدات الصيد (مثل معدات استبعاد صيد السلاحف البحرية): **الفئة الثالثة**.
 - ◀ القواعد واللوائح التي تنظم استخدام المواد الكيماوية والعقاقير في تربية الأحياء المائية: **الفئة الثالثة**.
- والخصائص الأساسية التي تميز خدمات إدارة مصايد الأسماك – أي كونها من الأنشطة التي لا تكون صناعة لصيد في وضع يسمح لها بتنظيمها وتنفيذها⁽¹¹⁾ – تجعل من الصعب تقدير سعر مكافئ لسعر السوق للأشكال المختلفة من خدمات الدعم. وبالتالي، فمن المرجح أننا سنضطر إلى قبول الاعتماد على التكاليف الحكومية كمؤشر غير مباشر في تقدير قيمة أنشطة إدارة مصايد الأسماك بالنسبة لصناعة الصيد. وربما لا تكون هذه الطريقة طريقة مرضية لتقدير الآثار لمفترض حدوثها في المدى القريب وفي المدى البعيد من جراء تقييد كمية لمصيد أو استمرارية لموارد ومع ذلك ربما تكون هذه الطريقة هي طريقة القياس الوحيدة لعملية. والقيمة الصافية للدعم تعادل مجموع النقات الحكومية مطروحاً منها التكاليف التي يتم لسترددها من صناعة الصيد. ويمكن أن يأخذ لسترداد لتكاليف شكل رسوم انتفاع أو ما شابهها. ومن لهم أن نقوم بتقدير القيمة الصافية لإدارة مصايد الأسماك منسوبة إلى التكاليف وقيمة الانتفاع بلموارد – وهو ما سنتناقه فيما يلي –

تدابير دعم الأسعار. كذلك كانت الدراسة تغطي قطاع المصايد الطبيعية فقط. ومع ذلك، فإن نسبة الأموال التي أنفقت على إدارة مصايد الأسماك تعد كبيرة. (11) توجد عدة أسباب ليس من المتوقع معها أن تستطيع صناعة الصيد تنفيذ برامج لإدارة المصايد، أي أنها تقتصر إلى السلطة القانونية اللازمة لإنجاح تطبيق قواعد ولوائح إدارة مصايد الأسماك؛ فصناعة الصيد ليست عموماً مخولة بمنع دخول عناصر جديدة أو فرض قيود على شركات الصيد؛ كما أن كون الموارد السمكية من الموارد العامة يغيري بالسلوك غير الملتزم من جانب الأفراد في صناعة الصيد (Hannesson 2000).

الإطار 15: رسوم العضوية في المنظمات الدولية - مثال

دولة سيديبوسوس الافتراضية عضو في العديد من المنظمات الدولية والإقليمية منها منظمتان وثيقتا الصلدة بقطاع مصايد الأسماك، هما: منظمة الأغذية والزراعة واللجنة الإقليمية لإدارة مخزونات أسماك السطح الصغيرة. ومنظمة الأغذية والزراعة لها مكتب قطري في سيديبوسوس وتقوم في الوقت الحاضر بتنفيذ مشروع لإدارة المصايد البحرية بالتعاون مع الحكومة. وقد شكّلت اللجنة الإقليمية منذ فترة قصيرة ولم تعد غير اجتماع واحد فقط حتى الآن.

وفي الدراسة الخاصة بالدعم في قطاع مصايد الأسماك، اتفق على اعتبار رسوم العضوية والأنشطة المترتبة عليها شكلاً من أشكال الدعم لصناعة الصيد. وعلى الرغم من أن هذا الدعم يرتبط بإدارة مصايد الأسماك، يشار إليه في التقرير بشكل منفصل، نظراً لطبيعته ونظراً لأن تكاليفه بالنسبة للحكومة من السهل تحديدها في الحسابات العامة.

وتُحسب التكاليف السنوية للأنشطة المختلفة بالنسبة للحكومة كما يلي:

رسوم العضوية في منظمة الأغذية والزراعة: 15% (نصيب قطاع مصايد الأسماك ضمن إجمالي الناتج المحلي من الزراعة) من مبلغ 500 000 (اشترى سيديبوسوس السنوي في المنظمة) = 75 000 دولار أمريكي.

تكاليف استضافة المكتب القطري لمنظمة الأغذية والزراعة: 15% (نصيب قطاع مصايد الأسماك ضمن إجمالي الناتج المحلي من الزراعة) من 45 000 (المصروفات الإدارية التي تتحملها الحكومة سنوياً في تشغيل المكتب القطري) = 6 750 دولاراً أمريكياً.

مشروع إدارة مصايد الأسماك: 20 000 دولار أمريكي (المساهمة المناظرة من جانب الحكومة).
مجموع المساهمات المرتبطة بعضوية منظمة الأغذية والزراعة: 101 750 دولاراً أمريكياً.

اشترك العضوية في اللجنة الإقليمية لمصايد الأسماك: 50 000 دولار أمريكي (في السنة).

تكاليف سفر ممثلي الحكومة لحضور الاجتماعات: 5 000 (تقديرات على أسس أسعار تذاكر السفر بالطائرة وبدلات السفر التي تتحملها الحكومة).

تكاليف إدارية: 10% (تقديرات) من 300 000 دولار أمريكي (ميزانية وحدة التعاون الدولي بإدارة الثروة السمكية) = 30 000 دولار أمريكي.

مجموع التكاليف المرتبطة بعضوية اللجنة الإقليمية لمصايد الأسماك: 85 000 دولار أمريكي.

ونظراً لعدم وجود سعر سوق أو تقدير لتأثير ذلك على دخل صناعة الصيد، تُقدر قيمة هذه الأنشطة بالنسبة لصناعة الصيد على أنها مساوية للتكاليف التي تتحملها الحكومة بالإضافة إلى مساهمة الحكومة في مشروع إدارة المصايد، أي:

مجموع المساهمات المرتبطة بعضوية منظمة الأغذية والزراعة: 101 750 دولاراً أمريكياً + 100 000 (ميزانية المشروع السنوية) = 201 750 دولاراً أمريكياً.

مجموع التكاليف المرتبطة بعضوية اللجنة الإقليمية لمصايد الأسماك: 85 000 دولار أمريكي.

نظر الارتباط الوثيق بين لعنصرين.

19-2-6 استغلال موارد الصيد بدون مقابل أو بتكلفة أقل من القيمة الفعلية

إن السماح للصيادين باستغلال لموارد بدون مقابل أو بسعر لئى من القيمة الفعلية للموارد يمكن أن يمثل دعماً لصناعة لصيد يؤدي إلى تخفيض تكاليف الإنتاج، وهذا الشكل من أشكال لدعم يمكن تصنيفه ضمن الفئة الرابعة. ويصدق هذا في الحالات التي يكون فيها استغلال لموارد بدون مقابل وكذلك في نظم الإدارة التي تتضمن نقل حق الانتفاع إلى صناعة لصيد طبقاً لحصص مستنمية أو مؤقتة، مثل حصص الفردية القابلة للتحويل. ولحجج لمنطقية التي يقوم عليها ذلك هي أن جميع لموارد الشحيحة لها قيمة بالنسبة للمجتمع وأن تمكين لمنتهجين من استغلالها - سواء بشكل مباشر أو غير مباشر - عن طريق منحهم حقوق لتفاد رسمية بدون مقابل يجب أن يعد نوعاً من لدعم⁽¹²⁾.

ولا ينبغي الخلط بين مفهوم الانتفاع بالموارد بدون مقابل والقضايا المذتلفة المتصلة بإدارة الأسماك، التي ناقشناها من قبل، على الرغم من الارتباط الوثيق بين الأمرين. فتوفير الإدارة لمصايد الأسماك يمكن أن يكون دعماً في حد ذاته، وبالإضافة إلى ذلك، يمكن أن يكون هناك "دعم للموارد". ودعونا نفترض أن مصايد الأسماك لا تخضع لأي شكل من أشكال الإدارة، وبالتالي يتمتع الصيادون بحق الانتفاع بالموارد بدون مقابل. هذا الوضع الأخير يعد دعماً. وحيثما يوجد نظام لإدارة المصايد وتوزع حصص الصيد على الصيادين بدون مقابل أو برسوم رمزية، يمكن القول إن صناعة الصيد تستفيد من "الدعم الذي تمثله إدارة المصايد" و "دعم الموارد". وفي نفس الوقت، ينبغي الإشارة إلى أن القضيتين مترابطتين - وعلى سبيل المثال فإن الحصة في منطقة للصيد تخضع لإدارة جيدة من المحتمل أن تكون قيمتها أعلى من حصة في منطقة للصيد لا تخضع لإدارة جيدة. وعلاوة على ذلك، فكثيراً ما تستخدم رسوم الانتفاع

(12) توجد بالطبع آراء مختلفة في هذا الشأن وتستند هذه الحجج إلى مفهوم حقوق الملكية (Schrank and Keithly Jr. 1999).

الإطار 16: القواعد واللوائح المنظمة لمعدات الصيد - مثال

أصبح استخدام المعدات الخاصة باستبعاد صيد السلاحف البحرية إجبارياً في سنة 2000 على جميع المراكب التي تعمل في مياه دولة سيديسبوس. وعلى الرغم من أن كثيراً من مراكب الصيد التي تعمل لحساب أسواق التصدير يستخدم بالفعل المعدات الخاصة باستبعاد صيد السلاحف البحرية يتم الآن إدخال هذا المعدات على نطاق أوسع. ونظمت الحكومة حملة إعلامية وقدمت المشورة دون مقابل للصيادين، على أن يشتري الصيادون هذه المعدات من أموالهم الخاصة. كما رصنت الحكومة موارد إضافية في ميزانيتها اعتباراً من سنة 2000 لإدارة الثروة السمكية للقيام بعمليات التفتيش والمراقبة على حسن استخدام هذه المعدات.

وكانت التكاليف التي تحملتها الحكومة في سنة 2000 لإدخال هذه الإجراءات كما يلي:

10 000 دولار أمريكي (الحملة الإعلامية والخدمات الاستشارية) + 20 000 دولار أمريكي (التفتيش والمراقبة) + 5 000 دولار أمريكي (تكاليف عامة في إدارة الثروة السمكية) = 35 000 دولار أمريكي.

ويمكن القول إن التكاليف المبدئية ينبغي توزيعها (إهلاكها) على مدى عدة سنوات لأنها تمثل مبلغاً يسدّد لمرة واحدة، أي استثمر في بداية الخطة. ومع ذلك، فلأن هذا المبلغ كان ضئيلاً، رفي أن هذا الإجراء غير ضروري (أنظر الإطار 9).

وفيما يتعلق بقيمة القواعد واللوائح بالنسبة لصناعة الصيد، فقد كان تأثيرها المبدئي سلبياً في سنة 2000. إذ أنفق قطاع المصايد البحرية استثمارات لشراء ما مجموعه 100 وحدة جديدة من المعدات التي تستبعد صيد السلاحف البحرية بقيمة كل منها 500 دولار أمريكي. ولم يكن من المتوقع تحقيق منافع اقتصادية مباشرة على الرغم من أنه من المتوقع أن تزداد المبيعات في أسواق التصدير في المدى المتوسط نتيجة لزيادة المصدقية. وبالتالي، كانت قيمة الدعم المدرجة بالتقرير بالنسبة لقطاع مصايد الأسماك في سنة 2000 هي - 50 000 دولار أمريكي (بالسالب).

كأداة للإدارة.

وتدابير الدعم المصنفة ضمن الفئتين الثالثة والرابعة هي الأصعب من حيث تقدير قيمتها. ومع ذلك، ففيما يتعلق بإدارة مصايد الأسماك، التي ناقشناها من قبل، توجد تكاليف فعلية تتحملها الحكومة بالنسبة لنظام الإدارة القائم يمكن أن تتخذ أساساً لتقدير قيمة الخدمات المقدمة بالنسبة لصناعة الصيد. وبالنسبة لأشكال الدعم المصنفة ضمن الفئة الرابعة، لا توجد تكاليف تتحملها الحكومة - كما سبق التنويه - وبالتالي لا توجد مؤشرات غير مباشرة يمكن الاعتماد عليها. وعلاوة على ذلك، يوجد ترابط بين نظم إدارة المصايد ونظم الانتفاع بالموارد لأن رسوم الانتفاع تعتبر عادة آلية لاسترداد تكاليف الإدارة، الأمر الذي يزيد من تعقيد المسألة. فكيف يتسنى لنا تقدير قيمة الموارد؟

يمكن تقدير قيمة الموارد، طبقاً للنظرية الاقتصادية، على أنها تمثل تكلفة الفرصة البديلة بالنسبة للمجتمع - أو سعر الظل - لاستغلال الموارد السمكية بطريقة معينة. ويمكن تحديد رسوم الانتفاع بالمستوى الذي يسمح للحكومة باسترداد التكاليف الكاملة بالنسبة للمجتمع، أي بما في ذلك التكاليف المرتبطة بتأثير الصيد على الأنواع غير المستهدفة، وما يترتب على ذلك من تأثيرات بيئية والتكاليف العامة لاستنزاف الموارد في الوقت الحاضر وليس في المستقبل (Milazzo 1998). ومع ذلك، يمكن القول أيضاً إنه في حالة إغفال التكاليف البيئية والاجتماعية، فإن التكلفة المباشرة للفرصة البديلة لتوزيع الحصص بدون مقابل، على سبيل المثال، تكون مماثلة للسعر الذي كان من الممكن أن تحصل عليه الحكومة لو أنها وزعت حصص الصيد بطريقة أخرى، كأن يكون ذلك ببيع حقوق الصيد في السوق المفتوحة بأعلى عطاء. ويمكن أيضاً أن تكون القيمة بالنسبة لصناعة الصيد مماثلة لقيمة السوق، أي السعر الذي تكون صناعة الصيد على استعداد لدفعه مقابل الحصول على الحصص. وللأسف، لا توجد أمثلة كثيرة على توزيع حقوق الصيد بدون مقابل أو عن طريق السوق المفتوحة بأعلى عطاء يمكن الاسترشاد بها في تحديد قيمة الموارد السمكية بصفة عامة. وعلاوة على ذلك، يؤثر نظام الإدارة القائم على رسوم الانتفاع بالموارد، وهذا بدوره يمكن أن يؤثر على السعر الذي يكون الصيادون راغبين في دفعه أو على استعداد لتحمله كرسوم انتفاع. وبهذه الحلقة من الأسباب والآثار، يصعب تحديد القيمة الفعلية للموارد السمكية.

وكثير من البلدان تتقاضى رسوم ترخيص من سفن الصيد الأجنبية، ولكنها لا تتقاضى رسوماً من سفن الصيد الوطنية أو تفرض عليها رسوماً أقل كثيراً من الرسوم المفروضة على السفن الأجنبية. ويمكن استخدام هذا الفرق كمؤشر على قيمة الموارد السمكية، أي أن الدعم الذي تحصل على صناعة الصيد المحلية يكون مساوياً لرسوم الانتفاع بالموارد التي تتقاضاها الدولة من السفن الأجنبية مطروحاً منها الرسوم المحلية، إن وجدت. ومع ذلك، فمن الصعب هنا أيضاً فصل عنصر إدارة المصايد عن المنافع المترتبة على حقوق الانتفاع بالموارد. وتشير الدراسات إلى وجود تباين كبير في الرسوم المطبقة في الوقت الحاضر. وفي ضوء جميع أشكال رسوم الانتفاع سواء بالنسبة لسفن الصيد الأجنبية أو الوطنية، يقول Milazzo (1998) إن الفرق يتراوح بين واحد في المائة وأكثر من ثلث قيمة الإنتاج تسليم رصيف الإنزال. ويستخدم Milazzo نسبيتي 5 في المائة و 10 في المائة من قيمة الإنتاج تسليم رصيف الإنزال كتقديرين مختلفين لقيمة الدعم المحلي لرسوم الانتفاع بالموارد (مع استبعاد أساطيل الصيد في المياه البعيدة). وتشمل هذه الأرقام كلا من "دعم إدارة مصايد الأسماك" و "دعم الموارد السمكية". وفي هذه اللحظة فقط يبدأ اهتمامنا بـ "دعم الموارد السمكية". وفي غيبة القيم الحقيقية أو أي معايير دولية يمكن الاعتماد عليها، يقترح الدليل استخدام قيمة عامة مماثلة لتقدير قيمة رسوم الانتفاع بالموارد السمكية بنسبة تتراوح بين 3 في المائة و 5 في المائة من قيمة الإنتاج تسليم رصيف الإنزال. وينبغي إضافة هذه القيمة إلى تكاليف الدعم بالنسبة للإدارة، على نحو ما جاء في المناقشة السابقة، على أن تخصم من ذلك رسوم الانتفاع الفعلية أو رسوم حقوق الصيد المفروضة على الصيادين للوصول إلى مجموع الدعم بالنسبة لإدارة المصايد وحقوق الانتفاع بالموارد.

20-2-6 عدم اتخاذ إجراءات لمكافحة التلوث

إذا كانت الحكومة تسمح لصناعة الصيد بإحداث تلوث يفوق ما هو مسموح به للصناعات الأخرى، يمكننا تحديد شكل آخر من أشكال الدعم التي تندرج ضمن الفئة الرابعة. وهذا الشكل من أشكال الدعم من الصعب أيضاً تقدير قيمته بالنسبة لصناعة الصيد: فكيف نقرر المستوى "المعتاد" لمكافحة التلوث؟ في الأوضاع التي يتم فيها استرداد التكاليف بالكامل

الإطار 17: الانتفاع بالموارد السمكية بدون مقابل - مثل

لا تفرض دولة سيديسبوس أي رسوم ترخيص على سفن الصيد الوطنية، كما أنها لا تتقاضى الحكومة رسوم ترخيص أو رسوم انتفاع على سفن الصيد الأجنبية لأن السفن الأجنبية غير مسموح لها بالصيد في المياه الوطنية إلا بموجب اتفاقيات للمعاملة بالمثل مع البلدان المجاورة. وقد بلغ مجموع قيمة الأسماك التي تم إنزالها في سيديسبوس 75 مليون دولار أمريكي (أنظر الإطار 18). ولتقدير القيمة الممكنة للانتفاع بالموارد بدون مقابل، من المقترح اعتبارها بنسبة 4 في المائة من قيمة الأسماك التي يتم إنزالها. وبذلك تكون قيمة الإيرادات التي تنزلت عنها الحكومة 3 ملايين دولار أمريكي. ومع ذلك، فلو أن رسوم الانتفاع هذه قد حصلت، فلا بد أن تتحمل الحكومة تكاليف إدارية. وهكذا، تكون التكاليف الصافية بالنسبة للحكومة لهذا الشكل من أشكال الدعم كما يلي:

$$100\ 000 - 3\ 000\ 000 \text{ (التكاليف الإدارية التقديرية)} = 2\ 900\ 000 \text{ دولار أمريكي}$$

والقيمة الحالية لانتفاع صناعة الصيد بالموارد السمكية بدون مقابل هي 3 000 000 دولار أمريكي

ومن المتوقع أن تعاني صناعة الصيد، في المدى البعيد، من تضائل الموارد ومن المشاكل العامة المرتبطة بعدم تنظيم صناعة الصيد. ومع ذلك، فقد رئي أن من غير الممكن تحديد قيمة هذه الأثر في الدراسة الحالية عن مصايد الأسماك في دولة سيديسبوس.

والأوضاع المماثلة لما تناولته المناقشة السابقة الخاصة برسوم إدارة مصايد الأسماك ورسوم الانتفاع، ينبغي أن يدفع قطاع مصايد الأسماك تعويضات عن كل الآثار الجانبية التي تتعرض لها البيئة والمؤثرات السلبية الخارجية التي تتعرض لها القطاعات الأخرى. ويقترح الدليل تقدير قيمة هذا الشكل من أشكال الدعم بمقارنة قطاع المصايد بالقطاعات الاقتصادية الأخرى لتحديد المجالات التي تكون فيها صناعة الصيد أقل خضوعاً للضوابط الخاصة بمكافحة التلوث من القطاعات الأخرى. وهنا تكون قيمة عدم فرض ضوابط على التلوث مساوية لقيمة ما يلزم إدخاله من التغيير في المعدات والممارسات من أجل وقف الممارسات التي تؤدي إلى حدوث التلوث.

21-2-6 عدم تنفيذ القواعد واللوائح القائمة

وهناك وضع آخر يمكن تصنيفه ضمن الفئة الرابعة من أشكال الدعم، وهو عدم تنفيذ القواعد واللوائح القائمة. وهذا

ينطبق، على سبيل المثال، على القواعد الصحية وضوابط الجودة التي لا يتم تنفيذها أو الرسوم التي كان من الواجب تحصيلها ولكنها لا تُحصل.

3-6 تحديد أشكال الدعم وتقدير قيمتها – بعض الملاحظات المتصلة بالفئتين الثالثة والرابعة وتأثيرهما في المدى البعيد

يتضح من المناقشة السابقة حول كيفية تقدير أشكال الدعم التي يستفيد منها قطاع مصايد الأسماك أنه على الرغم من السهولة النسبية لقياس أشكال الدعم التي تدرج ضمن الفئتين الأولى والثانية، فمن الصعب كثيراً تحديد الأشكال التي تدرج ضمن الفئتين الثالثة والرابعة وتحديد قيمة معقولة لها. وفي الأمثلة التي استشهدنا بها، كانت القيم التي استطعنا تقديرها في المدى القريب فقط. وهذا أمر يؤسف له لأن من بين الخصائص المميزة لهاتين الفئتين أن تأثيرهما يكون في المدى البعيد.

والتركيز في الدليل على التأثير في المدى القريب لا يعني أن التأثيرات في المدى البعيد ليست ذات أهمية. فمن المسلم به أن أشكال الدعم يكون تأثيرها أبعد كثيراً من حدوث تغيير فوري في الأرباح وأبعد من تأثيرها على الميزانية العامة الجارية. إذ تؤثر أشكال الدعم في المدى البعيد على الهيكل الفعلي لصناعة الصيد من خلال تأثيرها على الأداء الاقتصادي وعلى تغيير سلوك العناصر الفاعلة في قطاع صناعة الصيد. وكثيراً ما يكون ذلك هو السبب الذي تقدم الحكومة الدعم من أجله: وهو التأثير على تنمية قطاع المصايد عن طريق تقديم حوافز لعمل أشياء معينة بطريقة معينة، بما يعود بفائدة على المجتمع. وبالتالي، سيكون الأثر في المدى البعيد محسوساً على مستوى الاقتصاد ككل في شكل أعباء أو منافع بالنسبة للبيئة والمجتمع وكذلك على مستوى صناعة الصيد. وهذا يصدق أيضاً، بطبيعة الحال، على الفئة الرابعة من أشكال الدعم، على الرغم من أن هذا الدعم لا يتأتى بقرارات واعية بل لأن صناعة الصيد أو المجتمع – والهيكل الاقتصادي القائم – قد تغير مع مرور الوقت مما أدى إلى ظهور أوضاع جديدة.

ومع ذلك، فالمعلومات المتاحة لدينا حتى الآن، يصعب علينا تقدير الجوانب بعيدة المدى، ولذلك فإن تركيز الدليل فيما يتعلق بتقدير الدعم يظل في المدى القريب. والتقدير الذي نحن بصدده ينحصر في النقاط "صورة سريعة" للوضع الراهن. وفي نفس الوقت فإننا قد نشعر بأن هذه الصورة ليست كافية وأنه لا مفر من أن نخطو خطوة مهمة نحو زيادة الإلمام بتأثير أشكال الدعم في المدى البعيد أيضاً.

وينبغي ألا تغيب تلك القضايا عن أذهاننا ونحن نستعرض الشكل 9 الذي يلخص أمثلة أشكال الدعم التي سبق استعراضها بإيجاز تحت البند 2-6.

الشكل 9: ملخص لأشكال الدعم في قطاع صناعة الصيد بدولة سيديسبوس (13)

قائمة بأشكال الدعم في قطاع صناعة الصيد بدولة سيديسبوس (في سنة 2000)			
قيمة الدعم بالنسبة لصناعة الصيد (US\$)	التكاليف (الإيرادات) بالنسبة للحكومة (US\$)	الفئة	أشكال الدعم
2 300 000	770 000	1	المنح الاستثمارية لإقامة مرافق التخزين والنقل في القطاع الفرعي لتربية الأحياء المائية
450 000	450 000	1	ضمان دخل لصيادين
87 000	87 000	2	ترويج الصادرات السمكية عن طريق مجلس الصادرات
700 000	710 000	2	الإعفاء من الضرائب المفروضة على الوقود
280 000	215 000	2	توفير الموانئ وأماكن إنزال الأسماك
201 750	101 750	2	اشتراك العضوية في منظمة الأغذية والزراعة والمساهمة في المشروعات والمساهمات المقابلة
85 000	85 000	2	اشتراك العضوية في اللجنة الإقليمية لمصايد الأسماك
(50 000)	35 000	3	إدخال المعدات الإجبارية الخاصة باستبعاد صيد السلاحف البحرية
3 000 000	2 900 000	4	انتفاع أسطول الصيد الوطني بالموارد السمكية بدون مقابل
7 053 750	5 353 750		المجموع

7 تحليل التكاليف والإيرادات – تأثير الدعم على أرباح صناعة الصيد

1-7 حساب الأرباح والخسائر ومصفوفة التصنيف

ناقشنا في الفصل السابق القضايا المختلفة المتصلة بتقدير الأشكال المختلفة للدعم في قطاع صناعة الصيد، مع اقتراح المناهج والطرق المناسبة لتقدير التكاليف – أو الإيرادات - التي تترتب عليها بالنسبة للحكومة وقيمتها بالنسبة لصناعة الصيد. وسوف نركز، في هذه الفصل، على الجانب الثاني ونستعرض كيف يمكننا تحليل تأثير الدعم على ربحية صناعة الصيد بمزيد من التفاصيل.

وتصنيف الدعم إلى أربع فئات يعطينا فكرة طيبة عن آلية تأثيرها وخصائصها العامة. ومع ذلك، فلتحليل تأثيرها على ربحية صناعة الصيد، يلزمنا أن نعرف بمزيد من الدقة كيف تؤثر أشكال الدعم على الوضع المالي لصناعة الصيد. فهل ترتفع الإيرادات؟ وهل تنخفض التكاليف المتغيرة؟ أو هل تتأثر تكاليف رأس المال؟ ومن المقترح أن نضيف بُعداً آخر إلى نظام تصنيف أشكال الدعم يوفر لنا مزيداً من المعلومات عن نوع الإيرادات أو التكاليف التي تتأثر. ويوضح الجدول 1 كيف تتدرج أمثل الدعم المختلفة التي استشهدنا بها من قبل ضمن مصفوفة للتصنيف تقوم على أنواع الإيرادات والتكاليف بالإضافة إلى الفئات المنوه عنها في الفصل الخامس.

(13) القيم المبينة في الجدول وفي الأمثلة التالية افتراضية ولا تمثل بالضرورة أي تكاليف أو قيم حقيقية.

الجدول 1: مصفوفة تصنيف أشكال الدعم في قطاع صناعة الصيد

بيان حساب الربح/ الخسارة	الفئة الأولى	الفئة الثانية	الفئة الثالثة	الفئة الرابعة
الإيرادات				
دعم الأسعار (+) حوافز التصدير المباشرة (+) برامج الاستغناء عن السفن (+)		حصص الاستيراد (+ أو -) دعم الترويج للصادرات (+) القيود على الاستثمار الأجنبي المباشر (+) التفتيش على لصادرات وإصدار شهادات الصلاحية (+) إدارة مصائد الأسماك (+) التعاون الدولي والمفاوضات لولية (+)	برامج ولوائح حماية البيئة (+ في المدى البعيد) قواعد ولوائح تنظيم معدات الصيد (+ في المدى البعيد) قواعد ولوائح تنظيم استخدام المواد الكيميائية والعقاقير (+ في المدى البعيد)	عدم تنفيذ اللوائح القائمة (- في المدى البعيد) الانتفاع بموارد الصيد بدون مقابل (- في المدى البعيد) عدم وجود ضوابط لمكافحة التلوث (- في المدى البعيد)
تكاليف التشغيل				
تكاليف التسيير (متغيرة)	رسوم الاستيراد/التصدير (-)	الإغفاء من الضريبة المفروضة على الوقود (+) تسهيلات المواني وأماكن ازال الأسماك (+) توفير الطعم المستخدم في لصيد (+)	قواعد ولوائح تنظيم استخدام المواد الكيميائية والعقاقير (- في المدى القريب)	عدم تنفيذ القواعد واللوائح القائمة (+ في المدى القريب)
تكاليف العمالة	برامج ضمان الدخل (+) مفوعات الإغاثة في حالات الطوارئ (+)	الخصومات الخاصة من ضريبة الدخل (+) توفير التدريب المتخصص (+) خدمات الإرشاد (+)		
التكاليف الثابتة	المنح الخاصة بمعدات الأمان (+) الضرائب والرسوم (-)	خطط التأمين الخاصة على سفن ومعدات الصيد (+) المدفوعات التي تدفع للحكومات الأجنبية نظير دخول مناطق الصيد (+) برامج البحوث والتطوير التي تنفذها الحكومة (+)	برامج ولوائح حماية البيئة (- في المدى القريب) قواعد ولوائح تنظيم معدات الصيد (- في المدى القريب)	الانتفاع بموارد الصيد بدون مقابل (+ في المدى القريب) عدم وجود ضوابط لمكافحة التلوث (+ في المدى القريب)
إجمالي التتفقات المالية				
الإيرادات والمصروفات الرأسمالية والمالية				
تكاليف الإهلاك وفوائد القروض	منح الاستثمار (+) الاستثمارات المباشرة الجديدة (+)	قروض للاستثمار بشروط ميسرة (+) ضمانات القروض (+) استرداد ضريبة الاستثمار (+)		
حساب الربح والخسارة قبل خصم الضرائب				
الضرائب				
ضريبة دخل الشركات		برامج تأجيل سداد لضرائب (+)		

(+) تعني حدوث تأثير إيجابي (زيادة في الإيرادات أو نقص في التكاليف)؛ (-) تعني حدوث تأثير سلبي (نقص في الإيرادات أو زيادة في التكاليف).

وكما نرى، استخدم هيكل حساب الربح والخسارة كنموذج لتقسيم تأثير الربحية إلى دعم يؤدي إلى زيادة الإيرادات (أو انخفاضها إذا كان الدعم بالسالب) ودعم يؤدي إلى انخفاض التكاليف (أو زيادتها). وثمّ العنصر الأخير إلى دعم يؤثر أساساً على تكاليف التسيير، وتكاليف العمالة، والتكاليف الثابتة أو المصروفات الرأسمالية والمالية للاستدلال على نوع التكاليف التي تتأثر وما إذا كان الدعم يؤثر على الربحية على الفور أو في المدى المتوسط: فالدعم الذي يؤدي إلى تغيير في رأس المال قد يكون له تأثير في مدى أبعد من الدعم الذي يؤثر على تكاليف التسيير⁽¹⁴⁾. وتعريف الفئات المختلفة من الإيرادات والتكاليف كما يلي:

(14) لم يُناقش هذا الجانب باستفاضة في الدليل، وإن كان من الممكن أن يكون من العناصر المهمة في حالة إجراء تحليل متعمق. وينبغي أيضاً ملاحظة أن فكرة "المدى البعيد" في هذا السياق تختلف بعض الشيء عن الحديث عن تأثير أشكال الدعم التي تدرج ضمن الفئتين الثالثة والرابعة في المدى البعيد. فهنا يكون التأثير ملحوظاً في حساب الربح والخسارة من البداية بينما يكون تأثير هاتين الفئتين في المدى البعيد ضمناً بصفة عامة.

- الدعم الذي يؤدي إلى زيادة الإيرادات (أو انخفاضها) يشير مفهوم "الإيرادات"، بالطبع، أولاً إلى الدخل الذي تحققه المبيعات العادية، ولكنه يشمل أيضاً الدخل من المبيعات الأخرى، مثل التخلص من المعدات. وتتحدد الإيرادات من واقع حجم الإنتاج - كمية المصيد - وسعر البيع، وبالتالي، فإن جميع أشكال الدعم التي تؤثر على حجم المبيعات أو أسعارها تندرج ضمن هذه الفئة.
- الدعم الذي يؤدي إلى تخفيض التكاليف (أو زيادتها): تكاليف التشغيل العامة (المتغيرة) أشكال الدعم التي تؤثر على تكاليف التشغيل أو التكاليف المتغيرة هي التي تؤثر على تكاليف التشغيل التي تتغير في المدى القريب كلما تغيرت معدلات الإنتاج. وتشمل هذه الأشكال من الدعم، على سبيل المثال، تكاليف المواد الخام والوقود، التي تتغير عموماً في قطاع الصيد كلما تغير عدد مرات الخروج للصيد وطول كل منها. وكثيراً ما تُدرج تكاليف الأيدي العاملة ضمن تكاليف التشغيل، ولكن أشكال الدعم المتصلة بالأيدي العاملة هنا عوملت كفئة منفصلة.
- الدعم الذي يؤدي إلى تخفيض التكاليف (أو زيادتها): تكاليف العمالة صُنفت جميع أشكال الدعم المطبقة على تكاليف العمالة كفئة منفصلة. وتشمل تكاليف العمالة بصفة خاصة الأجور ومدفوعات التأمينات الاجتماعية المختلفة وكذلك تنمية الموارد البشرية.
- الدعم الذي يؤدي إلى تخفيض التكاليف (أو زيادتها): التكاليف الثابتة التكاليف الثابتة هل التكاليف التي لا تتغير بتغير حجم الإنتاج في المدى القريب. وغالباً من تشمل التكاليف الثابتة التكاليف العامة. وتُصنّف ضمن هذه الفئة أشكال الدعم المتصلة بالتكاليف والتي تكون ثابتة عموماً لمدة لا تقل عن سنة، ولكنها لا تشمل التدابير التي تؤثر على الاستثمارات الأساسية والتكاليف المالية.
- الدعم الذي يؤثر على المصروفات الرأسمالية والمالية (تكاليف الإهلاك وفوائد القروض) تُصنّف ضمن هذه الفئة أشكال الدعم التي يكون لها تأثير على ربحية قطاع المصايد من خلال تأثيرها على تكاليف الاستثمار.
- الضرائب تُصنّف أشكال الدعم المتصلة بضريبة دخل الشركات ضمن الفئة الأخيرة لتأثير الدعم على حساب الربح والخسارة.

وكما لاحظنا فيما يتعلق بتصنيف أشكال الدعم في الفئات الأربع الرئيسية، قد توجد أشكال من الدعم يبدو أن من الممكن إرجاعها ضمن أكثر من فئة من فئات الدعم ويكون من الصعب أحياناً تحديدها ما إذا كان إجراء معين يؤثر على التكاليف الثابتة أو المتغيرة - أو كليهما. وينبغي أن نحاول تحديد أكثر أشكال الدعم التي يكون تأثيرها مباشراً وفورياً وكبيراً وتصنيف الدعم بناء على ذلك. ومع ذلك، فمن المسلم به أن ذلك قد لا يكون مرضياً وأنه قد يكون من اللازم عدم إغفال الأثر الذي تحدث في المدى البعيد. ومع ذلك، فهذا أمر صعب في أحيان كثيرة، كما نوهنا، في البند 6-3 فيما سبق. ولذلك، فإننا نركز اهتمامنا عموماً بالنسبة لتحليل التكاليف والإيرادات على سنة واحدة فقط، كما سنرى فيما يلي.

2-7 المعلومات المطلوبة

بعد تصنيف أشكال الدعم وتقديرها والتوصل إلى تقديرات لقيمتها بالنسبة لإيرادات صناعة الصيد وأنواع التكاليف المختلفة، يمكننا الانتقال إلى الخطوة التالية وهي النظر في هذه التقديرات في سياق تحليل التكاليف والإيرادات. وسوف يتطلب ذلك الاطلاع على كشوفات الدخل في القطاعات المختلفة لصناعة الصيد. وقد يكون بوسعنا في بعض الحالات الاطلاع على الكشوفات الرسمية المنشورة أو الإحصاءات المالية الناتجة عن الدراسات أو البحوث الأخرى. ومع ذلك، فسوف يكون من الضروري في معظم الحالات الرجوع إلى القطاع الخاص مباشرة. ومن المستصوب عموماً إجراء هذا الاتصال المباشر لأنه يتيح لنا الفرصة أيضاً للتحقق من استنتاجاتنا والتأكد من أننا قد توصلنا إلى فهم سليم لتأثير أشكال الدعم على صناعة الصيد بما لها من طابع خاص. بيد أنه لا بد أن نتذكر أن هذه العملية من الممكن أن تستغرق وقتاً طويلاً سواء من الفريق المعني بإجراء الدراسة أو ممن يردون على الأسئلة والاستفسارات. كذلك فإننا قد نقابل صعوبة أو أكثر من الصعوبات التي ترتبط عموماً بجمع البيانات في هذا القطاع. والقطاع غير الرسمي، بصفة خاصة، قد لا تكون لديه حسابات مدونة أو كشوفات للدخل بمعناها السليم، وينبغي وضع تقديرات للدخل من واقع المعلومات التي تتضح أثناء المقابلات والمناقشات. وعلاوة على ذلك، كثيراً ما تعد المعلومات المالية الخاصة بالأنشطة التجارية من قبيل الأسرار وقد يتردد أصحاب الشأن في إفشائها. كذلك قد تخشى الشركات من أن يكون الهدف من الدراسة هو التمهيد لإلغاء الدعم، وبالتالي لا تكون على استعداد للتعاون. وقد يكون الدعم مقصوراً على شريحة محدودة من قطاع صناعة الصيد، مثل قطاع الحصاد أو نوع معين من تربية الأحياء المائية، ولكننا في هذا الجزء من الدراسة قد نضطر إلى تضيق بؤرة التركيز أكثر من ذلك نظراً لقلّة المعلومات المتاحة. فإذا كانت دراستنا تغطي القطاع بأكمله، قد نضطر إلى اختيار قطاع فرعي واحد أو عدد محدود من القطاعات الفرعية لتحليل التكاليف والإيرادات.

وقد سبق أن أوضحنا في البند 4-4 أن من الضروري دراسة أشكال الدعم في قطاع مصايد الأسماك من زاوية صناعة الصيد. ومن المقترح هنا أن نقوم بحصر جميع الفئات المستفيدة من الدعم في قطاع صناعة الصيد ونشاطاتها، لأن هذا النوع من المعلومات يعد ضرورياً أيضاً في تحليل التكاليف والإيرادات. ومن شأن هذا الحصر أن يساعدنا في اختيار شريحة القطاع التي نريد أن يشملها التحليل وجمع عينات منها. ثانياً، نحن في حاجة إلى تقدير إلى أي مدى تتأثر الأطراف العاملة المختلفة بأشكال الدعم المختلفة. فقد تتأثر إيرادات وتكاليف هذه الأطراف بأشكال مختلفة وبدرجات مختلفة من جراء نفس الشكل من أشكال الدعم، تبعاً لنوع ونطاق نشاطها. وربما نكون قد ركزنا في تقديرنا لأشكال الدعم حتى الآن على حساب التكاليف والقيم الإجمالية، ولكننا قد نكون في حاجة، في هذا التحليل التفصيلي، أن نعرف أكثر عن القيمة الإجمالية التي ينبغي إسنادها لكل شريحة أو لكل طرف. وعلى سبيل المثال، فكما رأينا في الإطار رقم 5، حين تحدثنا على دولة سيديسبوس الافتراضية، تقوم الحكومة بتنفيذ خطة لتقديم منح استثمارية - بلغت قيمتها 2 300 000 دولار أمريكي في سنة 2000 - لقطاع تربية الأحياء المائية من أجل تحسين تخزين الأسماك الطازجة والنقل. ومع ذلك، يوجد الكثير من أنواع المشتغلين بتربية الأحياء المائية في الدولة وربما يكون البعض منهم قد استفادوا بدرجة أكبر من أشكال الدعم الأخرى. فإذا كان الجانب الرئيسي من المنح يطبق على منتجي الروبيان في المياه قليلة الملوحة بغرض التصدير وكان تحليل التكاليف والإيرادات يغطي عمليات تربية الأحياء المائية الصغيرة بالمناطق الريفية، فمن المرجح أن يقتصر اهتمامنا على نسبة صغيرة من مجموع قيمة خطة المنح.

ويمكن تقسيم القيمة الإجمالية بين الفئات المستفيدة المختلفة بطرق متعددة، ولكن ذلك يعتمد على البيانات المتاحة. ففي بعض الحالات، قد تتوفر لدينا معلومات تفصيلية بشأن الذين حصلوا على منح معينة، على سبيل المثال. وفي حالات أخرى، قد يتعين عليها أن نضع مؤشراً للتوزيع من أجل توزيع القيم الإجمالية بطريقة تقريبية. وقد يتعين علينا أن نستخدم عينة من السكان ووضع افتراضات بشأن كيفية استقرار النتائج. وإذا كانت لدينا صورة واضحة عن الهيكل الاقتصادي للقطاع، فإن ذلك سوف يجعل مهمتنا أكثر سهولة.

الإطار 18: هيكل قطاع مصايد الأسماك - مثل

أسفر حصر وتوصيف صناعة الصيد في دولة سيديسبوس الافتراضية عن المعلومات الموجزة المبينة في الجدول التالي:

نوع النشاط التجاري	إجمالي حجم المبيعات	الوحدة	قيمة المبيعات (مليون US\$)	عدد الأطراف المعنية/الشركات	عدد العاملين	ملاحظات
توفير المستلزمات والصناعات المعاونة:						
المشتغلون ببناء القوارب (القطاع الخاص)	30	القوارب التقليدية	1,5	3	20	
لحواض السفن (المملوكة للدولة)	2	مراكب الصيد	20	1	200	
مستورون معدات الصيد (الشبك، والمحركات، وغيرها)	ممتاحة	البيانات غير متاحة	10	25	55	
ورش الإصلاح التقليدية	ممتاحة	البيانات غير متاحة	5	20	30	
ورش الإصلاح الرئيسية	ممتاحة	البيانات غير متاحة	10	2	15	
منتج أعلاف تغذية الأسماك	5 000 000	طن	10	2	20	
الخدمات المعاونة المختلفة (القطاع غير الرسمي)					200	تقدير
مجموع القطاع الفرعي			56.5	53	540	
مصايد الأسماك الطبيعية (البحرية):						
الصيادون الحرفيون التقليديون	20 000	طن	30	500	3 500	800 قارب
أسطول الصيد شبه الصناعي	10 000	طن	10	20	250	30 قارباً، معظمها لصيد أسماك السطح
سفن صيد الروبيان بشباك الجر	5 000	طن	35	6	120	8 قوارب
مجموع القطاع الفرعي	35 000	طن	75	526	3 870	
تربية الأحياء المائية:						
أصحاب المزارع السمكية الصغيرة (المياه العذبة، مساحة برك التربية أقل من 3 هكتارات)	20 000	طن	20	5 000	10 000	مزارع على مستوى أسري؛ لتربية أسماك المبروك
أصحاب مزارع تربية الروبيان	1 000	طن	8	12	30	
مجموع القطاع الفرعي	21 000	طن	28	5 012	10 030	
التصنيع:						
مصانع تقليدية صغيرة	25 000	طن	75	200	400	
مصانع صناعية	30 000	طن	300	10	500	
مجموع القطاع الفرعي	55 000	طن	375	210	900	
التسويق والتوزيع:						
المصدرون	10 000	طن	150	3	20	
تجار التجزئة في الأسواق المحلية	15 000	طن	75	1 000	1 200	تقدير
مجموع القطاع الفرعي	25 000	طن	225	1 003	1 220	
المجموع الكلي				6 804	16 560	

ملحوظة: جميع الأرقام المبينة في الجدول افتراضية وقد لا تمثل الأسعار أو القيم الحقيقية في السوق.

3-7 بيانات الدخل في حالة الدعم وبدونه في قطاع صناعة الصيد

ينبغي علينا، بمجرد أن ننتهي من جمع المعلومات - بحسب الأطراف الفاعلة أو شريحة القطاع تبعاً ليوارة التركيز التي وقع عليها اختيارنا في التحليل - تنظيم قيم الدعم وبيانات كشوف الدخل في صورة تسمح لنا بحساب الربح والخسارة نتيجة للدعم، أي تصوير الوضع الفعلي أو الحالي، والوضع بعد استبعاد عنصر الدعم.

وفيما يتعلق بالإيرادات وتكاليف العمالة المتغيرة والتكاليف الثابتة، فليس من المحتمل مواجهة متاعب كثيرة بعد أن نكون قد حصلنا على الأرقام اللازمة من صناعة الصيد في إطار التصنيف المقترح لأشكال الدعم. ومع ذلك، ففيما يتعلق بتكاليف الإهلاك وفوائد القروض، فقد يتعين علينا توحيد القيم.

وعادة، تعد تكاليف الإهلاك في قطاع صناعة الصيد من البنود المهمة في الحسابات المالية نظراً لأهميتها في الاستثمارات الخاصة بالسفن. وتختلف القواعد الضريبية التي تنظم كيفية قيد تكاليف الدعم اختلافاً كبيراً من بلد لآخر. كذلك فإن فوائد

القروض من القيم المتغيرة جداً في حساب الربح والخسارة لأنها تعتمد على مستوى القروض ولا تتضمن تكلفة الفرصة البديلة بالنسبة لرأس المال. ولو أننا أردنا المقارنة نتائج التحليل وتأثير الدعم في جهات التشغيل المختلفة أو مجموعات جهات التشغيل، سيكون من اللازم وضع طريقة موحدة لتقدير قيمة الإهلاك وتحديد قيمة فوائد القروض. وسوف يساعدنا ذلك أيضاً في فهم الأداء الاقتصادي لصناعة الصيد بطريقة أفضل. وبالتالي، فمن المقترح إعادة حساب القيم الفعلية أو الجارية للدعم، باستخدام الطرق المعيارية لتقييم الإهلاك وتكاليف الفوائد⁽¹⁵⁾.

وفيما يتعلق بحساب تكاليف إهلاك سفن الصيد، فإن الأساس هو القيمة الفعلية لاستبدال السفينة. ويمكن أن تكون هذه القيمة مساوية للتكاليف الجارية لبناء سفينة جديدة أو ثمن سفينة مستعملة، إذا كان هذا السيناريو الأخير هو الأرجح بالنسبة لاستبدال السفن طبقاً للممارسات التجارية المحلية. وعندئذ تُحسب القيمة السنوية للإهلاك بقسمة قيمة الاستبدال على العمر الاقتصادي الافتراضي المتوقع، استناداً إلى معرفة الظروف المحلية.

وفيما يتعلق بتكلفة فوائد القروض، فإن القيمة الاسمية الدفترية للسفينة – التي تُحسب طبقاً للطريقة المنوه عنها فيما سبق – ينبغي أن تستخدم على أنها القيمة التي تحسب على أساسها تكاليف الفوائد. ويمكن أن يكون سعر الفائدة هو سعر الفائدة على السندات الحكومية بعد تطبيق معامل التضخم أو مقياس آخر يُرى أنه مقياس ملائم لأسعار الفائدة الحقيقية.

ولقد تعرضنا حتى الآن لتقدير قيمة الإهلاك وتحديد قيمة فوائد القروض فيما يتعلق بالسفن. ومع ذلك، يقترح الدليل تطبيق نفس المبادئ على القطاعات الفرعية الأخرى وأن تُحسب حسابات الربح والخسارة بما في ذلك القيمة المعدلة للإهلاك وتكاليف الفوائد – بقدر الإمكان – كذلك بالنسبة للشركات التي تقوم بأنشطة أخرى تتضمن استثمارات رأسمالية مهمة، مثل مصانع تصنيع الأسماك.

ويتضمن الإطار 19 مثلاً على تحليل التكاليف والإيرادات، يقوم على المعلومات التي وردت في الأمثلة المختلفة الخاصة بدولة سيديسبوس الافتراضية تحت البند 6-2 وكذلك عينة قائمة الحصر الواردة بالإطار 18.

⁽¹⁵⁾ إدارة مصائد الأسماك بمعهد البحوث الاقتصادية الزراعية في لاهاي هي التي وضعت الطريقة الموحدة لحساب تكاليف الإهلاك وفوائد القروض (Davidse et al 1993)، وقد استخدمت هذه الطريقة أيضاً في التحليلات التي أجرتها منظمة الأغذية والزراعة عن تكاليف وإيرادات وحدات الصيد (Lery, Prado and Tietze 1999 و Tietze et al 2001).

الإطار 19: تحطيل التكاليف والإيرادات – مثل

سبق أن أجرينا تحليلاً للتكاليف والإيرادات في مصايد الروبيان، في إطار دراسة الدعم في قطاع صناعة الصيد في دولة سيديبوسو الاقتصادية. وفي سنة 2000، كان عدد الشركات العاملة في هذا القطاع ست شركات تقوم بتشغيل ثمانية مراكب لصيد الروبيان. وقد أمكن الحصول على كشوفات للدخل تغطي سنة مراكب من أربعة من هذه الشركات. وعلى افتراض أن الشركتين الأخريين تعملان بنفس أسلوب الشركات التي أجرينا مقابلات مع المسؤولين فيها، حُصيت أرباح وخسائر صناعة صيد الروبيان بصفة عامة عن طريق استقراء البيانات التي أمكن الحصول عليها. والمراكب الثمانية المشغلة بصيد الروبيان من نفس النوع ونفس الحجم ولكنها مختلفة الأعمار، فقد كانت أحدثها قد دخلت الخدمة لتوها بينما كان عمر أقدمها ما يقرب من 25 سنة. وبذلك تم تقدير متوسط عمر الأسطول بثماني سنوات. وفُتت قيمة المركب الجديدة بنحو 10 000 000 دولار أمريكي استناداً إلى المعلومات التي أمكن الحصول عليها من حوض بناء السفن في سيديبوسو. ومع ذلك، توجد أيضاً سوق مهمة في الإقليم للمراكب المستعملة، وفُتت متوسط قيمة المركب في الأسطول بنحو 6 000 000 دولار أمريكي وفُتت عمرها الافتراضي بنحو 15 سنة. وبناء عليه، بلغ مجموع قيمة الأسطول 48 000 000 دولار أمريكي. ويبلغ سعر الفائدة التجاري على هذا النوع من الاستثمارات 15 في المائة في العادة، وعموماً تكون فترة السداد مماثلة للعمر الاقتصادي الافتراضي للاستثمار، أي 15 سنة في هذه الحالة، على أن تسدد الأقساط في نهاية كل سنة.

وفيما يتعلق بالدعم، تعد الأمثلة العديدة التي استشهدنا بها في الفصل السادس – والتي يلخصها الشكل 9 – وثيقة الصلة بصناعة صيد الروبيان في دولة سيديبوسو، باستثناء برنامج منح الاستثمار (الإطار 5) حيث يتصل هذا البرنامج بقطاع تربية الأحياء المائية، وتوفير مواقع إنزال المصيد على طول الساحل للصيادين التقليديين (الإطار 13)، وعضوية اللجنة الإقليمية لمصايد الأسماك وهي اللجنة المختصة بإدارة الأنواع الصغيرة من أسماك السطح (الإطار 15) والتكاليف الإضافية المترتبة على معدت استبعاد صيد السلاحف البحرية التي كان الأسطول يستخدمها بالفعل (الإطار 15).

وقد أفادت خطة ضمان الدخل (الفئة الأولى من أشكال الدعم) الصيادين العاملين على سفن صيد الروبيان بشيك الجر في القاع. ومع ذلك لم نستطع الحصول على معلومات عن المبالغ التي تُعُت لأفراد الصيادين، وبالتالي افترضنا أن الخطة قد أفادت الصيادين العاملين في القطاع شبه الصناعي والعاملين على أسطول صيد الروبيان بنفس الدرجة.

120 (عدد العاملين على أسطول صيد الروبيان) مقسوماً على 370 (مجموع عدد العاملين بالقطاع شبه الصناعي وأسطول صيد الروبيان) مع ضرب خرج القسمة في 450 000 (قيمة الدعم بالنسبة لصناعة الصيد) = 145 900.

وجميع الشركات الست تعمل في سوق التصدير ولها هياكل خاصة بها للتسويق والتوزيع. وكان تصدير الروبيان يمثل 90 في المائة من مجموع قيمة الصادرات السمكية في سنة 2000. وشركت أربع شركات في السوق التجارية التي نظمتها مجلس ترويج الصادرات (الفئة الثانية من أشكال الدعم).

90% من 75 000 (تصيب مصايد الأسماك في ميزانية مجلس ترويج الصادرات) زائد 304 (تصيب شركات تصدير الروبيان المشتركة في السوق التجارية) من 12 000 (تصيب مصايد الأسماك في تكاليف السوق التجارية) = 69 001.

وبالنسبة لاسترداد الضريبة المفروضة على الوقود (الفئة الثانية من أشكال الدعم) كانت هناك سجلات للمستفيدين من استرداد قيمة الضريبة، تبين منها أن أسطول صيد الروبيان تلقى ما مجموعه 550 000 بموجب هذه الخطة.

وكان لمنظمة الأغذية والزراعة، وخصوصاً مشروع إدارة المصايد البحرية، (الفئة الثانية من أشكال الدعم) دور مهم في قطاع صيد الروبيان ربما يفوق دورها في كثير من جوانب صناعة الصيد الأخرى. ولذلك رُئي أن من الإنصاف ربط نسبة 75% من قيمة الدعم بالنسبة لصناعة الصيد بأسطول صيد الروبيان: 75% من 201 750 = 151 300.

والدعم الذي يمثلته الانتفاع بالموارد بدون مقابل (الفئة الرابعة من أشكال الدعم) يؤثر على صيد الروبيان تناسبياً مع قيمة الكميات التي يتم إنزالها، أي 4% من 35 مليون = 1 400 000.

الحساب الإجمالي للربح والخسارة – أسطول صيد الروبيان (بالدولار الأمريكي) في سنة 2000

البند	تكاليف الإهلاك والفوائد الفعلية/ المعدلة	شكل الدعم	قيمة الدعم	صافي الحساب بعد خصم الدعم
الإيرادات				
إيراد المبيعات	35 000 000	منظمة الأغذية والزراعة مجلس ترويج الصادرات	151 300 69 100	34 779 600
تكاليف التشغيل				
تكاليف التسيير (المتغيرة)	17 000 000	استرداد الضريبة المفروضة على الوقود	550 000	17 550 000
تكاليف العمالة	5 000 000	ضمان الدخل	145 900	5 145 900
التكاليف الثابتة	3 000 000	الانتفاع بالموارد بدون مقابل	1 400 000	4 400 000
إجمالي التنفقات المالية	10 000 000			7 683 700
المصروفات الرأسمالية والمالية				
الإهلاك	3 200 000			3 200 000
تكاليف فوائد لقروض	500 000			500 000
الربح والخسارة قبل خصم الضريبة/مجموع أشكال الدعم	6 300 000		2 316 300	3 983 700
الضريبة				
ضريبة دخل الشركات (15%)	945 000			597 555
الربح والخسارة بعد خصم الضريبة	5 355 000			3 386 125

8 تحليل مقارن

1-8 الأهمية النسبية لتكاليف الدعم وقيمتها

تمثل التقديرات التي توصلنا إليها فيما سبق لأشكال الدعم في صناعة الصيد معلومات مهمة، ومع ذلك فلتقدير أهمية القيم التي تمثلها هذه التقديرات بطريقة أفضل ينبغي مقارنتها بشيء ما. وعلى سبيل المثال، يمكن مقارنة قيمة دعم صناعة الصيد بإجمالي قيمة مبيعات القطاع الذي يتأثر بالدعم، أو حساب إجمالي ما تنفقه الحكومة على دعم صناعة الصيد كنسبة مئوية من مجموع القيمة المضافة التي يحققها قطاع المصايد⁽¹⁶⁾ ومقارنتها بالنسب المماثلة في القطاعات الأخرى.

وبطبيعة الحال، تعتمد النسب التي ينبغي أن تُحسب على الهدف الذي نتوخاه من التحليل. وعلى سبيل المثال، هل ينبغي مقارنة دعم صناعة الصيد بقطاعات الاقتصاد الأخرى أو بقطاع المصايد في بلدان أخرى، أو هل تقييم المستجبات في قطاع المصايد (الزيادة أو النقص في فئات الدعم في قطاع صناعة الصيد) بمرور الوقت؟ وفيما يلي بعض أمثلة النسب التي يمكن حسابها. ويمكن حساب هذه النسب لقطاع المصايد ككل أو لقطاعات فرعية مختلفة أو لمجموعات من الشركات، تبعاً لنطاق الدراسة والهدف منها.

• المصروفات (الإيرادات) الحكومية

◀ التكاليف (الإيرادات) الحكومية مقسومة على عدد العاملين في قطاع المصايد، أو في قطاعات فرعية مختارة داخل القطاع أو على مجموعات الشركات العاملة.

◀ التكاليف (الإيرادات) الحكومية مقسومة على القيمة المضافة التي يحققها القطاع أو القطاع الفرعي.

◀ التكاليف (الإيرادات) الحكومية مقسومة على قيمة إنتاج صناعة الصيد أو جزء منها (إجمالي قيمة المبيعات).

◀ التكاليف (الإيرادات) الحكومية مقسومة على قيمة الأسماك تسليم رصيف الإنزال.

• التغيير الذي يطرأ على أرباح صناعة الصيد

◀ قيمة الدعم بالنسبة لصناعة الصيد مقسومة على مجموع الربح/الخسارة في صناعة الصيد، أو في قطاعات فرعية مختارة أو لمجموعات من الشركات العاملة في القطاع (قبل خصم الضرائب وبعده).

◀ قيمة الدعم بالنسبة لصناعة الصيد مقسومة على قيمة الأسماك تسليم رصيف الإنزال.

◀ قيمة الدعم بالنسبة لصناعة الصيد (التغيير الذي يطرأ على الأرباح) مقسومة على القيمة المضافة التي يحققها قطاع المصايد، أو قطاعات فرعية مختارة أو مجموعات من الشركات العاملة في القطاع.

الإطار 20: النسب - مثال

تتضمن دراسة الدعم في قطاع صناعة الصيد دولة سويسرا حساب النسب التالية:

- 1- التكاليف التي تتحملها الحكومة (جميع أشكال الدعم) مقسومة على مجموع عدد العاملين في قطاع صناعة الصيد: $5\,353\,750$ (من الشكل 9) \ $16\,560$ (من الإطار 18) = 523 دولاراً أمريكياً لكل موظف.
- 2- التكاليف التي تتحملها الحكومة (من الفئتين الأولى والثانية فقط من أشكال الدعم) مقسومة على مجموع عدد العاملين في قطاع صناعة الصيد: $2\,418\,750$ (من الشكل 9: $5\,353\,750 - 2\,900\,000$) \ 146 دولاراً أمريكياً لكل موظف.
- 3- التكاليف التي تتحملها الحكومة (مع استبعاد الدعم لقطاع تربية الأحياء المائية) مقسومة على قيمة المصيد تسليم رصيف الإنزال: $4\,583\,750$ (من الشكل 9: $5\,353\,750 - 770\,000$) \ $75\,000\,000$ (من الإطار 18) = 6% .
- 4- قيمة الدعم بالنسبة لقطاع صناعة الصيد (جميع أشكال الدعم) مقسومة على قيمة المصيد تسليم رصيف الإنزال: $7\,053\,750$ (من الشكل 9) \ $75\,000\,000 = 9\%$.
- 5- قيمة الدعم بالنسبة لصناعة الصيد (الدعم لقطاع صيد الروبيان فقط) مقسومة على الأرباح قبل خصم الضريبة على أسطول صيد الروبيان: $2\,316\,300$ (من الإطار 19) / $6\,300\,000$ (من الإطار 19) = 37% .

(16) القيمة المضافة التي تحققها صناعة الصيد يشار إليها أحياناً على أنها إجمالي الناتج المحلي لقطاع المصايد.

2-8 النسب المالية

وبالإضافة إلى النسب العامة المشار إليها فيما سبق، قد يتعين علينا أيضاً زيادة الاستفادة من نتائج تحليل التكاليف والإيرادات. واستناداً إلى الحسابات التي أجريناها على كشوفات الدخل – التي ناقشناها في الفصل 7، فيما سبق – نستطيع حساب النسب المالية، وبهذه الطريقة يمكننا تقييم الأداء الاقتصادي في وجود الدعم وبدونه. ويمكن وضع تقديرات للنسب المالية في القطاعات الفرعية المختلفة داخل صناعة الصيد وتقديرها، وذلك يعتمد على حجم العينة التي وقع اختيارنا عليها وعلى عدد القطاعات الفرعية التي أضفناها لتحليل التكاليف والإيرادات.

- إجمالي هامش الربح.
- هامش الربح (عائد المبيعات).
- معدل العائد الداخلي.
- عائد الاستثمارات.

وسيكون من المفيد أيضاً أن ندرس التغيير الذي يطرأ على القوة المالية للقطاع ونسب السيولة. ومع ذلك، فنظراً لأن تأثير الدعم على الشركة في المدى البعيد غير معلوم، سيكون من الصعب علينا أن نفعل ذلك بطريقة يُعتمد عليها. ذلك لأن القوة المالية ونسب السيولة تعتمد على معلومات تُستمد من الميزانية، ولكي يمكن إجراء أي تقدير له جدواه ينبغي تعديل الميزانية لمراعاة تأثير الدعم على نحو ما فعلنا مع حساب الربح والخسارة. فحساب الربح والخسارة يكون في المدى القريب ومن السهل إدخال تعديلات عليه بمستوى مقبول من الثقة. أما الميزانية فتتضمن حساب المعاملات التجارية لفترة طويلة. وتعديل البيانات الواردة في الميزانية لأخذ تأثير الدعم في الاعتبار يتطلب بالإضافة إلى تحليل تأثير الأثار المباشرة للدعم القيام بنوع من التحمين فيما يتعلق بالاستثمارات الإجمالية والقرارات التي تسببت في إحداث التأثير غير المباشر للدعم في الماضي. وفي الحقيقة، فاتباعاً مع هذه المناقشة، يمكن أيضاً التشكيك في إمكانية الاعتماد على نسبة الربحية المشار إليها فيما سبق، أي *عائد الاستثمارات*، لأنها تقوم على إجمالي الأرصدة – أي على عنصر من عناصر الميزانية.

الإطار 21: النسب المالية - مثال

استناداً إلى المعلومات الخاصة بمصايد الروبيان في دولة سيديسوس (الإطار 19)، يمكن تقدير النسب المالية التالية:

- 1- **عائد المبيعات**
 الحساب الفعلي: 6 800 000 (الدخل الصافي قبل خصم قيمة الفوائد: 6 300 000 + 500 000 مقسوماً على 35 000 000 (قيمة المبيعات) = 19%
 الحساب مطروحاً منه قيمة الدعم: 4 483 700 (الدخل الصافي قبل خصم قيمة الفوائد: 3 983 000 + 500 000) \ 34 779 600 (قيمة المبيعات) = 13%
- 2- **عائد الاستثمار**
 الحساب الفعلي: 6 800 000 (الدخل الصافي قبل خصم قيمة الفوائد: 6 300 000 + 500 000 مقسوماً على 48 000 000 (القيمة الدفترية لمجموع الأصول على افتراض أنها مساوية لقيمة استبدال السفن بالأسعار الجارية) = 14%
 الحساب بعد خصم الدعم: 4 483 700 (الدخل الصافي قبل خصم قيمة الفوائد: 3 983 000 + 500 000) / 48 000 000 (القيمة الدفترية لمجموع الأصول على افتراض أنها مساوية لقيمة استبدال السفن بالأسعار الجارية) = 9%

9 ماذا ينبغي أن يتضمنه توصيف الدعم

لقد كان اهتمامنا الرئيسي في هذا الدليل ينحصر حتى الآن في تصنيف أشكال الدعم في قطاع مصايد الأسماك وتقدير تكاليفه وقيمتها. وينبغي أن تقوم هذه التحليلات، بطبيعة الحال، على معرفتنا بأشكال الدعم، وأن نكون ملمين بالمعلومات الكمية والنوعية. ومن المستصوب، في أي تقرير عن الدعم في قطاع المصايد، أن نقوم بتنظيم ما لدينا من معلومات في صيغة موحدة. وعندما نقوم بتسجيل الأوصاف التفصيلية لمختلف أشكال الدعم، يصبح من السهل العثور على المعلومات واستخدامها كعناصر في إجراء المزيد من التحليلات أو في كتابة التقارير التي ترفع إلى منظمة التجارة العالمية، على سبيل المثال⁽¹⁷⁾. وبناء عليه، يقترح الدليل، في الجدول 2 الوارد فيما يلي، صيغة لكيفية توصيف أشكال الدعم في قطاع المصايد. ومن المقترح توصيف كل شكل من أشكال الدعم على حدة طبقاً للقائمة التالية.

الجدول 2: توصيف أشكال الدعم لقطاع مصايد الأسماك

اسم الدعم
شكل الدعم ووصف موجز للغرض منه
تصنيف أشكال ضمن الفئات الأولى، أو الثانية، أو الثالثة، أو الرابعة (أنظر لفصل الخامس بالدليل)
كيف يؤثر الدعم على ربحية صناعة الصيد (الدعم الذي يؤدي إلى زيادة الإيرادات/الدعم الذي يؤدي إلى انخفاض التكاليف، وما إلى ذلك: أنظر لفصل السلع بالدليل)
فترة التنفيذ (تاريخ البدء [شهر/سنة] إلى تاريخ الانتهاء [شهر/سنة] - أو جاري التنفيذ)
الهدف الذي تتوخاه السياسات والغرض من الدعم (وصف موجز لأسباب إدخال برنامج الدعم والأهداف الاقتصادية / الاجتماعية / والتنمية / والبيئية التي يتوخاها)
الوزارة / الإدارة / السلطة / الهيئة المسؤولة والتشريع الذي يقمّ الدعم بموجبه، في حالة وجوده
تمويل الدعم (تموله الحكومة بالكامل أو مساهمت من صناعة الصيد)
نطاق التغطية والفئات المستهدفة (لمن يقمّ الدعم)
<ul style="list-style-type: none"> • القطاع أو القطاع الفرعي الذي يطبق الدعم • الأقاليم الجغرافية التي يطبق عليها الدعم • من هم المستفيدون • ما هي معايير الحصول على الدعم
وصف آلية تنفيذ الدعم (العملية التي يتم بموجبها نقل المنافع/الأعباء أو خلقها، العملية التي يعلم المستفيدون على طريقها عن توافر الدعم / وكيف يمكنهم تقديم طلبات للحصول على الدعم / والحصول عليه، وما إلى ذلك)
استعراض الأثر الجانبية والمؤثرات الخارجية المترتبة على الدعم (تحديد الفئات التي تستفيد من الدعم بشكل غير مباشر أو الفئات التي تتأثر بالدعم وكيف يحدث ذلك)
تقدير الدعم <ul style="list-style-type: none"> • تكاليف (إيرادات) الدعم بالنسبة للحكومة • قيمة الدعم بالنسبة لصناعة الصيد (تحديد سنة أو فترة التقدير وتقديم تفاصيل عن طريقة الحساب)
أي معلومت أخرى ذات صلة (مثل النيب، والبيانات الإحصائية اللازمة لتقدير الدعم وخصوصاً في سياق التجارة، على سبيل المثال، وما إلى ذلك.)

(17) الشكل الذي يقترحه للتوصيف يقوم في جانب منه على المعلومات التي ينبغي أن نذكر في صحيفة الاستبيان التي تطلب منظمة التجارة العالمية موافقتها بها في البلاغات الخاصة بالدعم. ومع ذلك، لا يغطي الجدول بوضوح البيانات الإحصائية المطلوبة لملء صحيفة الاستبيان واللازمة لتقدير تأثير الدعم على التجارة.

10 تقديم التقارير عن الدعم

1-10 تقرير الدراسة

سوف نستعرض بإيجاز في هذا الجزء الأخير من الدليل بعض الجوانب المتصلة بإعداد التقارير عن الدعم في قطاع صناعة الصيد. وقد تضمنت الأجزاء السابقة من الدليل أمثلة واقترحات عن كيفية تنظيم المعلومات التي أمكن جمعها أو النتائج التي تحدثنا عنها في الأجزاء المختلفة من الدليل، مثل الشكل 6 والشكل 9 اللذين يوضحان أشكال الدعم، والفصل السابع الذي يتضمن قائمة حصر للأطراف الرئيسية في صناعة الصيد وتحليلات للتكاليف والإيرادات، والفصل التاسع الذي يتضمن توصيف أشكال الدعم في قطاع المصايد.

وإذا كنا نجري دراستنا عن الدعم بناء على طلب من هيئة حكومية، على سبيل المثال، بهدف محدد واختصاصات محددة، أو كجزء من دراسات مكتوبة أوسع، قد تكون لدينا بالفعل صورة عامة عن الشكل الذي ينبغي أن يكون عليه التقرير. وفي غير ذلك من الأحوال، يمكن أن يعطي الإطار العام المقترح في الجدول 3 بعض الأفكار المفيدة.

الجدول 3: الإطار المؤقت للتقرير الختامي عن الدراسة الخاصة بالدعم في قطاع صناعة الصيد

رقم الفصل	اسم الفصل	رقم مسلسل
	مقدمة	1
2-1	فكرة عامة عن الدراسة والغرض منها	1-1
10-3	● تطبيق الدراسة في السياق الوطني الطرق المتبعة في إجراء الدراسة	2-1
2	● المفاهيم الأساسية والمبادئ الرئيسية ● مناهج إجراء الدراسات الاستطلاعية وجمع المعلومات العوامل المحددة	3-1
	● مدى دقة التغطية في الدراسة فيما يتعلق، على سبيل المثال، بالإطار الزمني، أو القطاعات الفرعية، أو المناطق الجغرافية أو فئات الدعم ● بيان وتحديد أبعاد المشاكل الخاصة التي تواجه إعداد الدراسة، مثل المناهج والطرق الواجب تطبيقها أو توافر البيانات ● تقييم مدى صحة النتائج التي تسفر عنها الدراسة ومدى القدرة على الاعتماد عليها	
4	إطار الاقتصاد الكلي	2
	● وصف موجز للجوانب الاقتصادية والسياسات الرئيسية	
7 و 4	قطاع صناعة الصيد	3
	● وصف موجز لقطاع مصايد الأسماك ● قائمة حصر الأنشطة الاقتصادية المختلفة في لقطاعات الفرعية المختلفة ومجموعات شركات التشغيل	
9 و 6-4	عرض النتائج	4
	وصف وتقدير أشكال الدعم	1-4
	● الفئات من 1 إلى 4 ● التكاليف (الإيرادات) بالنسبة للحكومة وقيم الدعم بالنسبة لصناعة الصيد	
7	تحليل التكاليف والإيرادات	2-4
8	التحليل المقارن والنسب	3-4
10	النتائج والتوصيات التي خلصت إليها الدراسة	5
المراجع		
المرفقات		
	● تفاصيل نتائج الدراسة الاستقصائية عن المؤسسات واستعراض قطاع صناعة الصيد	● اختصاصات الدراسة
	● وصف تفصيلي لأشكال الدعم التي تناولتها الدراسة	● تفاصيل المناهج والافتراضات المطبقة

ومن المستصوب أن نركز الجانب الأكبر من جهودنا في الفصل الرابع ("عرض النتائج"). وينبغي أن نتذكر أن الفصلين

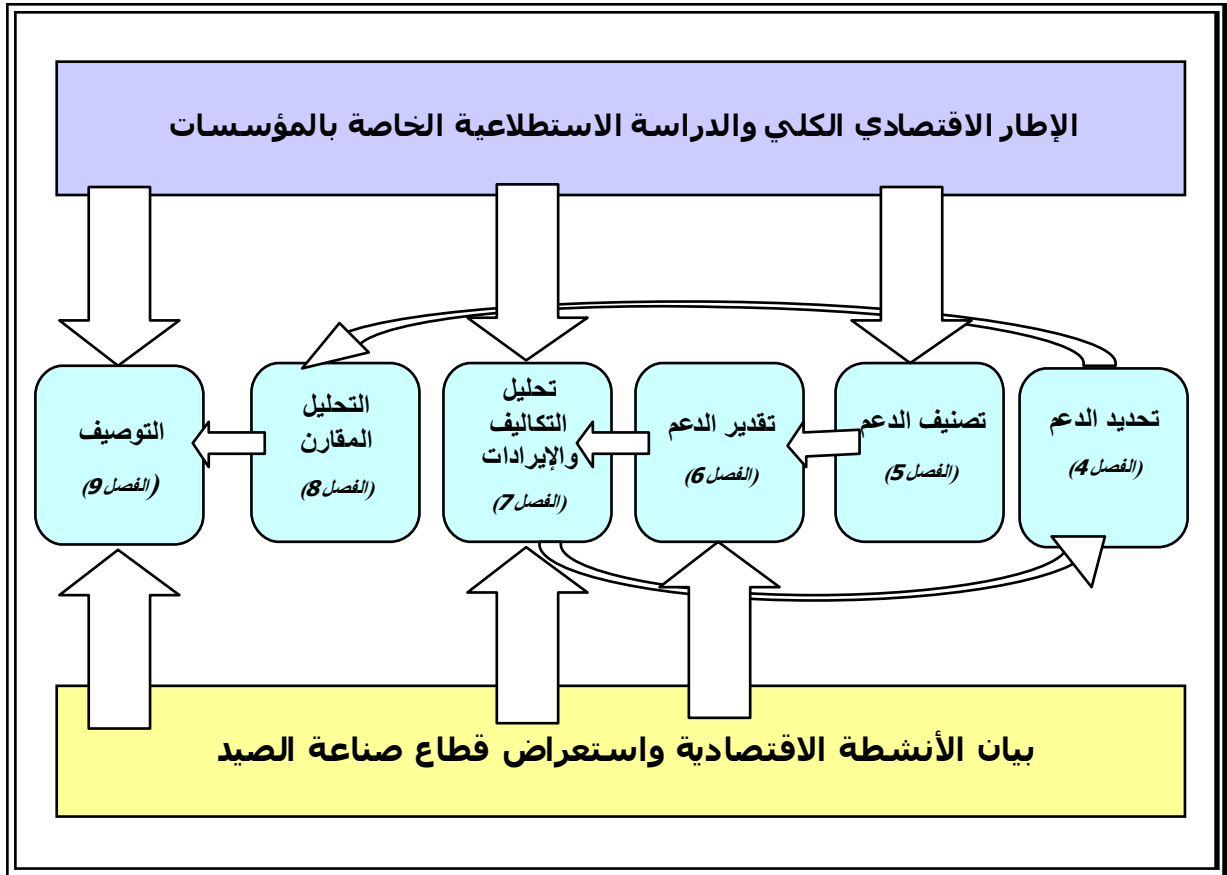
الثاني والثالث ليس المقصود منهما أن يمثل لب التقرير، وعلى الرغم من أن من السهل نسبياً تضمين الفصلين قدرأ كبيراً من المعلومات المفيدة، فمن الأفضل أن يتضمننا أقل قدر من القضايا التي تعد ضرورية لتوضيح سياق وإطار تحديد أشكال الدعم وتقديرها. وإذا كنا نريد إضافة مزيد من التفاصيل بشأن نتائج الدراسة الاستطلاعية عن المؤسسات أو استعراض قطاع صناعة الصيد، على سبيل المثال، فمن الأفضل أن يكون ذلك في المرفقات.

وبطبيعة الحال، سوف يعتمد عدد البنود الفرعية التي ينبغي أن يتضمنها الفصل الرابع "عرض النتائج" على نطاق الدراسة. ومع ذلك، فمن الأرجح أن يتناول جزء كبير من التقرير "وصف وتقدير أشكال الدعم". وهنا، قد يكون من المناسب عرض النتائج التي نتوصل إليها في صورة قائمة موجزة (أنظر الشكلين 6 و 9) بالإضافة إلى وصف لأشكال الدعم وشرح للافتراضات التي وضعناها لتقدير أشكال الدعم في نص التقرير. وقد يتعين علينا أيضاً إضافة معلومات أخرى عن أشكال الدعم (طبقاً لما جاء في الجدول 2) ومزيد من التفاصيل بشأن المناهج والطرق المطبقة في أحد مرفقات التقرير.

2-10 ملخص الدليل

الدراسات التي تُجرى على الدعم في قطاع مصايد الأسماك قد تكون لها أهداف مختلفة كما قد يكون نطاقها مختلفاً، وبالتالي قد تختلف عناصرها. ومستخدم الدليل هو الذي يقرر أي جزء منه هو الأنسب للدراسة التي يجريها. ويلخص الشكل 10 العناصر المختلفة كما وردت في الدليل ويؤكد على أهمية جمع المعلومات سواء من القطاع العام أو من قطاع صناعة الصيد.

الشكل 10: ملخص للعناصر التي يتكون منها الدليل



- Davidse, W.P., Cormack, K., Oakeshott, E, Frost, H. and C. Jensen. 1993. Costs and earnings of fishing fleets in four EC countries: Calculated on an uniform basis for the development of sectoral fleet models. Onderzoekverslag, Landbouw Economisch Instituut, The Hague, 202 p.
- EEC, 1997. Council Regulation (EC) No 189/97 of 26 September 1997 imposing a definitive countervailing duty on farmed Atlantic salmon originating in Norway. Official Journal L267, 30/09/1997. P. 19-44.
- Encyclopaedia Britannica. 2001. Deluxe Edition CD-ROM.
- FAO. Fisheries Glossary (available at www.fao.org).
- FAO. 2000a. Report on the Expert consultation on economic incentives and responsible fisheries. Rome, Italy, 28 November - 1 December 2000. FAO Fisheries Report. No. 638. Rome, FAO. 25 p.
- FAO. 2000b. The state of world fisheries and aquaculture 2000. FAO Fisheries Department, Rome.
- Flaaten, O. and Wallis, P., 2000. Government financial transfers to fishing industries in OECD countries. Expert consultation on economic incentives and responsible fisheries. Rome, Italy, 28 November - 1 December 2000. FI:EIRF/2000/Documents made available 6. 13 p.
- Hannesson, R. 2000. Management costs in fisheries and their recovery: some principles. Expert consultation on economic incentives and responsible fisheries. Rome, Italy, 28 November - 1 December 2000. FI:EIRF/2000/Documents made available 5 (1).
- Lery, J.-M., Prado, J., and U. Tietze. 1999. Economic viability of marine capture fisheries - Findings of a global study and an interregional workshop. FAO Fisheries Technical Paper No. 377. FAO, Rome, 130 p.
- Milazzo, M. 1998. Subsidies in world fisheries - a re-examination. World Bank Technical Paper No. 406. The International Bank for Reconstruction and Development/World Bank, Washington. 86 p.
- Munk, K.J., and M. Motzfeldt. 1993. Definition and measurement of trade distortion for the fishing industry. Commission of the European Communities, Brussels, 56 p.
- OECD. 1993. Economic assistance to the fishing industry: Observations and findings. OECD, Paris, 14 p.
- OECD. 2000. Transition to responsible fisheries - Economic and policy implications. OECD, Paris, 272 p.
- PricewaterhouseCoopers LLP. 2000. Study into the nature and extent of subsidies in the fisheries sector of APEC Member Economies CTI 07/99T Draft Report - End module synthesis. Prepared for Fisheries Working Group, Asia Pacific Economic Co-operation (APEC). Expert consultation on economic incentives and responsible fisheries. Rome, Italy, 28 November - 1 December 2000. FI:EIRF/2000/Documents made available 7.
- Schrank, W.E., and W.R. Keithly Jr. 1999. Thalassorama - The concept of subsidies. Marine Resource Economics, XIV, p. 151-164.
- Silvis, H.J., and C.P.C.M van der Hamsvoort. 1996. The AMS in agricultural trade negotiations: A review. Food Policy, Vol. 21, No. 6, pp. 527-539.

Tietze, U; Prado, J; Le Ry, J-M; Lasch, R. 2001. Techno-Economic Performance of Marine Capture Fisheries and the Role of Economic Incentives, Value Addition and Changes of Fleet Structure. Findings of a global study and an inter-regional workshop

FAO Fisheries Technical Paper No 421. Rome, FAO.

Wallis, P., and O. Flaaten. 2000. Fisheries management costs: Concepts and studies. Paper presented at IIFET 2000. (www.oecd.org/agr/fish/index.htm)

WTO Committee of Trade and Environment. 1999/2000. Reports of meetings and national submissions (February 1999 to October 2000). Expert consultation on economic incentives and responsible fisheries. Rome, Italy, 28 November - 1 December 2000. FI:EIRF/2000/Documents made available 4.

الفهرس

- تقافية الإعانتك والرسوم التعويضية، 28
تقافية الجلت، 28، 40
أثر (الدعم) في المدى القريب وفي المدى البعيد، 46، 58
أحوال السفن، 43
اختصاصات. تُنظر دراسة الدعم في قطاع صناعة الصيد: التخطيط لـ
أداء اقتصادي، 58، 64، 67
إدارة مصائد الأسماك، 29، 32، 35، 37، 38، 53، 54، 55، 56، 60، 65، 72
أرباح، 23، 24، 28، 37، 38، 39، 40، 50، 51، 58، 66
ارشاد، 35، 50، 51
استثمارات مباشرة، 31
استرداد التكاليف، 29، 30، 55، 57
استرداد ضريبة الاستثمار، 35، 50
استعراض قطاع صناعة الصيد، 33، 63
استغناء عن مراكب الصيد وإخراجها من الخدمة، 42
أسعار الصرف، 31
أسعار الظل، 40، 56
أسعار الفائدة، 29، 30، 39، 44، 50، 61، 64
أسواق رؤوس الأموال، 32
أسواق، 46، 51، 56، 63
دولية، 46
وطنية، 46
أشكال الدعم التي تؤدي إلى تخفيض (زيادة) التكاليف، 61
أصحاب الشأن، 33
أصول ثابتة، 31، 42، 46، 50
إطار اقتصادي كلي. تُنظر إطار اقتصادي
إطار اقتصادي، 24، 26، 29، 30، 31، 51
إطار زمني. تُنظر دراسة الدعم في قطاع صناعة الصيد،
الموارد اللزامة والوقت اللزوم
إطار
اقتصادي كلي. تُنظر إطار اقتصادي
سياسات وقانوني، 30
إعادة شراء الحصص، 43
إعفاء من الرسوم، 35
إعفاء من الضريبة المفروضة على الوقود، 35، 49، 60
آلية تأثير الدعم، 37
أماكن الإنزال ومرافق الموانئ، 35، 36، 40، 46، 51، 52،
60، 65
أماكن إنزال الأسماك. تُنظر أماكن الإنزال ومرافق الموانئ
إنتاج المستدام، 54
انتفاع بالموارد. تُنظر نظم حقوق الانتفاع بالموارد
انتفاع بمناطق الصيد بدون مقابل، 26، 36، 40، 43، 52، 55،
56، 60
انتفاع بموارد الصيد بدون مقابل. تُنظر انتفاع بمناطق الصيد
بدون مقابل
انتفاع سفن الصيد الأجنبية بمناطق الصيد بدون مقابل، 40
أنشطة الصيد الترفيهية، 28
أنشطة مشتركة بين المصالح، 53
إهلاك، 31، 42، 46، 47، 48، 50، 52، 61، 64، 65
بحوث وتطوير، 35، 53، 60
برامج إعادة التدريب، 43
برامج الاستغناء عن المراكب وإخراجها من الخدمة، 35، 39،
42، 60
برامج تحسين المصائد وزيادة المخزونات، 54
برامج حماية البيئة، 36
برامج دعم الدخل، 35، 44، 45
- برامج صحية بتمويل من الحكومة، 45
بلديت، 52
بنية أساسية، 46، 51، 52
بيانات
توافر البيانات، 23، 25، 26، 33، 47، 62، 63، 65،
58، 69
جمع البيانات، 33، 70
تأثير في المدى البعيد، 26، 39، 61
تأجيل سداد الضرائب. تُنظر ضرائب مؤجلة
تأمين ضد البطالة، 44
تجارة، 23
تجنب الازدواجية في قيد الدعم، 53
تحديث (السفن، المعدل، المرافق)، 42
تحديد أشكال الدعم في قطاع صناعة الصيد، 33
تحديد أشكال الدعم، 53
تحليل التكاليف والإيرادات، 24، 59، 65، 69
تحليل مقارن، 66
تحليلات كمية، 38، 39
تحويلات مالية حكومية. تُنظر تحويلات مالية
تحويلات مالية، 34، 35، 37، 38، 42، 43، 46، 47، 49، 54،
71
تخفيض القدرات، 43
تدابير حدودية غير تعريفية، 35
تدابير حدودية، 31، 32، 35، 38، 47، 48
تدخل حكومي، 11، 20، 21، 27
تدخلات في السوق، 30، 32، 35، 46، 51
تدريب، 35، 50، 60
تربية الأحياء المائية، 26، 28، 31، 32، 42، 46، 49، 51،
54، 62، 65، 66، 72
ترشيد، 43
تسويق، 26، 28، 32، 46، 47، 65
تصنيع تجهيز، 26، 28، 31، 32، 36، 42، 43، 47، 48،
50، 64
تصنيف أشكال الدعم في قطاع صناعة الصيد
تحليل التكاليف والإيرادات، 63
فئات، 34، 35
مصنوفة، 59، 60
تعاون دولي ومفاوضات دولية، 54
تعاون دولي، 35
تعريف أشكال الدعم
تعريف الدليل لأشكال الدعم، 27، 54
تعريف منظمة التجارة العالمية لأشكال الدعم، 28
علم، 27
تعريفات تصاعديّة، 47
تعريفات جمركية على الواردات، 47
تعريفات جمركية، 31
تغطية التأمينات الاجتماعية. تُنظر خطط التأمينات الاجتماعية
تفتيش وإصدار شهادات صلاحية الصاروت، 35، 51، 60
تقدير دعم مصائد الأسماك، 38، 41
تكاليف إدارية، 35، 38، 39، 42، 43، 44، 45، 48، 49، 50،
57
تكاليف أسعار الفائدة. تُنظر أسعار الفائدة
تكاليف التسيير، 45، 47، 51، 60، 61
تكاليف التشغيل، 39، 47، 51
تكاليف العمالة، 31، 61
تكاليف العمالة، 38
تكاليف بالنسبة للحكومة. تُنظر التكاليف الحكومية

- تكاليف بيئية واجتماعية، 56
تكاليف تتحملها الحكومة، 36، 38، 39، 40، 43، 47، 48، 49، 50، 51، 52، 56، 66، 69
- تكاليف ثابتة، 61
تكاليف متغيرة، 59، 61
تكلفة الفرصة البديلة، 39، 40، 44، 56، 64
تمويل من الشركات الخاصة، 28
تتمية إقليمية، 30
توصيف أشكال الدعم، 33، 68
توفير خدمات الطعام المستخدم في الصيد، 35
توفير مستلزمات الإنتاج. تُنظر صناعة مستلزمات الإنتاج
جمعيات المنتجين، 32
جمعية الصيادين، 45
حد أدنى للأجور الأساسية. تُنظر برامج دعم الدخل
حركة رؤوس الأموال، 31
حساب الربح والخسارة، 59، 60، 61، 64، 65، 67
حصص الاستيراد، 35، 47، 60
حصول على المعلومات، 26
حقوق الصيد، 52، 57
حقوق انتفاع، 30، 55
حكومة، 44
حملة التشجيع على استهلاك الأسماك، 40، 46، 47
حوافز التصدير المباشرة، 35، 46، 60
حوافز تصدير، 46، 51
حوافز لتخفيض طاقة الصيد، 43
خدمات الدعم، 28، 63
خدمت، 29، 30، 31، 34، 37، 38، 39، 48، 49، 50، 51، 52، 54، 56، 60، 65
خصومات خاصة على ضريبة الدخل، 35
خطة إعادة شراء سفن الصيد، 43
خطة ضمان الدخل. تُنظر برامج دعم الدخل
خطط التأمين الخاصة، 35، 50، 60
خطط التأمينات الاجتماعية، 31، 32، 44
خطط التعويض في حالة سوء الأحوال الجوية، 35
خطط التعويض، 54
دراسة الدعم في قطاع صناعة الصيد
الأهداف، 25، 34
التخطيط، 25
التقرير، 24، 25، 26، 45، 56، 68، 69، 70
الصلاحية، 32
الموارد اللازمة والوقت اللازم، 25/ الأوقات، 26
دعم إدلة مصايد الأسماك، 56
دعم الأسعار، 28، 35، 45، 46، 54، 60
دعم الجماعت والآليات الاستثمارية، 54
دعم المجتمعت المحلية في إطار إدلة مصايد الأسماك وأجهزة التنمية الإقليمية، 54
دعم المولد، 56
دعم ترويج الصادرات، 35، 48
دعم ترويج تصدير الأسماك. تُنظر دعم ترويج الصادرات
دعم حكومي، 27
دعم سليلي، 23، 28، 35، 38، 45، 60
دعم يؤدي إلى زيادة (تخفيض) التكاليف، 61
دليل
استخدام دليل، 24
إطار الدليل وتنظيمه، 24
إعداد الدليل، 24
أمثلة بالدليل، 25
ملخص الدليل، 70
عناصر الدليل، 24، 70
نطاق الدليل، 23
- رأس المال الحكومي، 43، 44
رأس المال العامل، 50
ربحية، 27، 28، 34، 42، 59، 60، 61، 67
رسوم الاستيراد/التصدير، 35
رسوم الانتفاع، 52، 56، 57
رسوم الترخيص، 43، 57
رسوم حكومية، 28
سعر السوق، 39، 43، 46، 49، 50، 52، 54، 57
سعر الفائدة الجاري في السوق. تُنظر أسعار الفائدة
سنة تقويمية، 53
سنة مالية، 53
سوق تجارية، 48، 65
سوق غير رسمية، 30
سياسات بيئية، 30
سياسات نقدية، 30، 31
سيلي وطني، 28، 54، 69
سيديبوس، 25، 28، 42، 45، 48، 49، 52، 55، 56، 57، 59، 62، 63، 64، 65، 66، 67
شروط الجنسية والإقامة، 48
شروط الجودة، 51
صناعة الصيد، 23، 27، 28، 29، 30، 31، 33، 32، 38، 34، 39، 47، 49، 50، 57، 58، 59، 66، 69، 70
صناعة تجهيز الأسماك. تُنظر تصنيع
صياحون حركيون، 31، 65
صيد جائر، 43
ضرائب مؤجلة، 35، 50
ضرائب، 28، 29، 31، 32، 35، 38، 39، 44، 45، 46، 49، 50، 51، 60، 61، 65، 66
ضريبة القيمة المضافة، 31
ضمانات المنح، 35، 51
ضوابط صحية ذاتية، 51
طرق ومناهج، 23، 24، 25، 27، 38، 39، 40، 59، 62، 68، 69، 70
عائد الاستثمارات، 67
عائد المبيعات، 67
عدم اتخاذ إجراءات لمكافحة التلوث، 34، 36، 57
عدم اتخاذ تدابير لإدارة مصايد الأسماك، 36
عدم التدخل، 26، 27، 28، 34، 36، 39، 40
عدم تنفيذ اللوائح القائمة، 36
عدم تنفيذ اللوائح القائمة، 58
عضوية اللجنة الإقليمية لمصايد الأسماك، 55
عمالة، 30، 31
عمر اقتصادي افتراضي، 46، 52
فئات أشكال الدعم في قطاع صناعة الصيد، 34، 38، 66
الفئة الأولى، 34، 35، 36، 39، 42، 43، 45، 46، 47، 49، 54، 60، 65
الفئة الثانية، 35، 36، 39، 46، 47، 49، 50، 51، 52، 53، 54، 60، 65
الفئة الثالثة، 35، 36، 37، 46، 51، 54، 60
الفئة الرابعة، 36، 37، 40، 54، 55، 56، 57، 58، 60، 65
فريق الدراسة. تُنظر دراسة الدعم في قطاع صناعة الصيد:
الصلاحية
قائمة مبدئية بأشكال الدعم في قطاع مصايد الأسماك، 34
قاعدة معيارية، 28، 30، 31، 33، 39، 40
قروض استتمالية، 29
قروض بشروط موأتية، 30، 35، 50، 60
قروض بشروط ميسرة. تُنظر قروض بشروط موأتية

- قطاع صناعة الصيد، 23، 24، 25، 26، 28، 30، 31، 32، 33، 38، 39، 40، 43، 45، 55، 61، 62، 63، 65، 67، 69، 70، 71
- قطاع عام، 27، 30، 35، 39، 70
- قطاع غير رسمي، 31، 62، 63
- قواعد استخدام المواد الكيميائية والعقاقير، 36، 54
- قواعد ولوائح تنظيم استخدام معدات الصيد، 26، 36، 53، 54، 56، 60
- قياس أشكال الدعم. تُنظر تقدير أشكال الدعم
- قيم تقليدية. تُنظر: قيم معيارية
- قيم معيارية. تُنظر قاعدة معيارية
- قيمة استبدال (السفن)، 64
- قيمة اسمية دفترية، 64
- قيمة الدعم بالنسبة لصناعة الصيد، 24، 35، 36، 38، 39، 40، 42، 43، 44، 45، 46، 47، 48، 49، 50، 51، 52، 53، 55، 56، 57، 59، 65، 66، 69
- قيود الملكية. تُنظر قيود على الاستثمارات الأجنبية المباشرة
- قيود النقد الأجنبي، 31
- قيود على الاستثمار الأجنبي المباشر، 35، 48
- كشف حساب، 63
- كفاءة التوزيع، 39، 40
- لوائح تجارية، 31، 32
- لوائح تنظيم استخدام الأراضي والمياه، 32
- لوائح ضريبية. تُنظر ضرائب
- مؤشر التوزيع، 47، 49، 62
- مؤشر غير مباشر (لتقدير قيمة الدعم بالنسبة لصناعة الصيد)، 40، 47، 48، 54، 56
- مبادئ تقدير أشكال الدعم، 41
- مجلس ترويج الصادرات، 48، 65
- منفوعات دعم إجرات الصيادين، 45
- منفوعات للحكومات الأجنبية نظير سماحها بالصيد في مناطقها، 35، 52
- مرافق الموانئ. تُنظر أماكن إنزال الأسماك ومرافق الموانئ
- مرافق مواني الصيد. تُنظر أماكن إنزال الأسماك ومرافق الموانئ
- مساعداة التخفيف من تأثير الكوارث، 35
- مساهمة صناعة الصيد، 45
- مسح أساسي، 30، 31
- مسح مؤسسي، 33، 69، 70
- مشاورة خبراء، 23
- مشروع دولي للتنمية، 55
- مشروعات مملوكة للدولة، 30، 32، 43
- مصايد الكفاف، 28
- مصايد طبيعية، 26، 28، 54، 71
- مصروفات رأسمالية ومالية، 61
- مصروفات عامة، 45، 46، 48، 49، 56، 61
- معايير
- معايير الإنتاج، 51
- معايير القيمة، 40
- معايير دولية، 57
- معايير وطنية، 29
- معدات الخاصة باستبعاد صيد السلاحف البحرية، 36، 54، 56
- معدل العائد الداخلي، 67
- معهد تدريب، 53
- مقياس الدعم الكلي، 40
- مكافئ دعم المنتجين، 40
- ممارست محاسبية، 42، 53
- مناطق التجارة الحرة، 46
- منافسة، 43، 48، 54
- منافسة كاملة، 39
- منح استثمارية، 35
- منح لشراء معدات الأمان، 35
- منح، 32، 34، 35، 38، 42، 43، 44، 49، 53، 60، 62، 65
- منظمة الأغذية والزراعة، 55
- منظمة التجارة العالمية، 24، 28، 37، 40، 68، 72
- منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، 39، 40، 45، 54، 71
- موارد
- التأثير على الموارد، 23
- قيمة الموارد، 56
- الموارد اللازمة لإجراء الدراسة، 25، 9
- ميزانية، 44، 67
- نتائج تحدث في مرحلة لاحقة، 36، 40
- نسب السيولة، 67
- نسب مالية، 67
- نظام تعويض الأسعار، تُنظر نظم تنظيم الأسعار
- نظرية اقتصادية، 40، 39، 56
- نظم تنظيم الأسعار، 30، 45
- نظم حقوق الانتفاع، 32، 39، 40، 55، 56، 57
- نقطة مرجعية. تُنظر قاعدة معيارية
- نقل (دعم)، 28، 42، 46، 62
- هامش الربح الإجمالي، 67
- هامش الربح، 67
- هدف. تُنظر دراسة الدعم في قطاع صناعة الصيد: هدف
- وصف صناعة الصيد. تُنظر استعراض قطاع صناعة الصيد

المرفق الأول: المصطلحات

ضريبة بحسب القيمة

ضريبة تُحسب كنسبة مئوية من سعر البيع، مثل ضريبة القيمة المضافة.

التدفقات النقدية

سجل السيولة التي تتمتع بها المؤسسة، أي الإيرادات والمدفوعات النقدية في فترة معينة.

الإهلاك

هبوط قيمة الأصل بسبب استهلاكه أو قدمه أو تقادمه من الناحية التكنولوجية خلال عمره الاقتصادي. ويُطبَّق الإهلاك على الأصول المعنوية، مثل حقوق الطبع، أو التراخيص أو عقود الإيجار. وللأغراض المحاسبية والضريبية، تُطبَّق طرق معيارية لحساب التكلفة السنوية للإهلاك قد لا تعكس بالضرورة القيمة الحقيقية للإهلاك من الناحية الاقتصادية.

الاستثمار الأجنبي المباشر

امتلاك شركة من بلد معين لرأس مال مادي أو إقامته في بلد آخر.

سعر الصرف

السعر الذي يمكن به تحويل عملة إلى عملة أخرى.

صناعة صيد الأسماك

جميع القطاعات الإنتاجية الفرعية التي تندرج تحت مصائد الأسماك وتربية الأحياء المائية، وتشمل أنشطة الصيد الترفيهية التي يمارسها الهواة، وأنشطة الصيد التجارية، بما في ذلك قطاعات صيد الأسماك وتجهيزها وتسويقها.

الأصول الثابتة

الأصول طويلة الأجل التي ليس من المتوقع تحويلها إلى نقدية خلال السنة الجارية أو المقبلة. ويكمن أن تكون الأصول الثابتة، أصولاً مادية، مثل مراكب الصيد، ومصانع التجهيز والعقارات، وكذلك الأصول المعنوية، مثل القيمة المعنوية لنشاط معين، وبراءات الاختراع والأسهم.

التكاليف الثابتة

تكاليف الإنتاج التي لا تتغير بتغير كمية الإنتاج. ويمكن أن تشمل التكاليف الثابتة إيجار المباني أو المكاتب وتكاليف التسويق.

رأس مال الأسهم

رأس مال الشركة هو المبالغ التي يستثمرها أصحاب الأسهم في الشركة. وتكون حقوق الملكية حكومية عندما تكون الحكومة طرفاً في الاستثمار.

هامش الربح الإجمالي

هامش الربح الإجمالي هو نسبة مالية تدل على إجمالي الربح. ويُعبر عنه كنسبة مئوية ويُحسب كإيراد إجمالي (الدخل الناتج عن التشغيل قبل خصم الإهلاك) مقسوماً على مجموع قيمة المبيعات.

سعر الفائدة فيما بين البنوك

سعر الفائدة الذي تطبقه أكبر البنوك على القروض فيما بينها.

معدل العائد الداخلي

معدل العائد الداخلي هو نسبة مالية تدل على صافي القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة في المستقبل كنسبة مئوية من الاستثمار. ويمكن استعمال معدل العائد الداخلي، في التحليلات المالية، لتقييم عائد الاستثمار والمقارنة بين خيارات الاستثمار المختلفة.

الحصة الفردية القابلة للتحويل

هي حصة (جزء من مجموع المصيد المسوح به) تخصص للصيادين أو أصحاب السفن كأفراد ويمكن بيعها للغير.

أسعار السوق

سعر السوق، بالمعنى الاقتصادي، هو السعر الذي تصل عنده السوق إلى حالة التوازن، أي التي يقترب عنده العرض من الطلب. وبالمعنى الأعم، هو السعر الذي تباع به عادة المنتجات والخدمات للمستهلكين في اقتصاد السوق.

تكلفة الفرصة البديلة

المنفعة التي تضيع نتيجة استخدام مورد شحيح في غرض ما بدلاً من استخدامه في أفضل بديل يليه في الترتيب.

التكاليف العامة

المصروفات الإدارية الجارية لأي نشاط، مثل الإيجارات، والخدمات والتأمين.

هامش الربح

هامش الربح هو نسبة الربح ويعبر عنها كنسبة مئوية من مجموع قيمة المبيعات. ويحسب هامش الربح بقسمة الدخل قبل خصم بنود الإنفاق الاستثنائية وقيمة الفوائد على مجموع قيمة المبيعات.

أسعار الظل

أي تغيير في سعر السوق الحرة يعكس القيمة الفعلية لندرة السلع أو الخدمات، بما في ذلك الأيدي العاملة. وفي حالة عدم وجود سعر سوق، يكون سعر الظل هو السعر الخفي أو الضمني الذي يتم تحديده بطريقة الاستقراء.

سعر الفائدة الربوي

سعر الفائدة الربوي هو سعر الفائدة التعسفي على القروض.

القيمة المضافة

هي القيمة التي تضاف إلى قيمة السلعة نتيجة لعملية الإنتاج أو التصنيع، أي القيمة النهائية للسلعة بعد خصم قيمة شراء المواد الخام والسلع الوسيطة.

التكاليف المتغيرة

هي تكاليف الإنتاج التي تختلف باختلاف كمية الإنتاج. فإذا ازدادت كمية المنتجات، ارتفعت التكاليف المتغيرة.

المرفق الثاني: التصنيفات الأخرى للدعم

توجد طرق كثيرة لتصنيف الدعم كما توجد فئات فرعية كثيرة يمكن تصنيف الدعم تحتها. وفيما يلي بعض الجوانب التي توجد في الأدبيات والتي يمكن تطبيقها في تصنيف الدعم:

• التصنيف طبقاً لآلية تأثير الدعم

التصنيف طبقاً لطريقة عمل الدعم، أي آلية تأثير الدعم على قطاع صناعة الصيد. وقد تضمن تقرير 2000 PricewaterhouseCoopers (الصفحة 8) عن برامج الدعم والمساعدات في بلدان مجلس التعاون الاقتصادي لبلدان آسيا والمحيط الهادي ستة تصنيفات طبقاً لآلية العمل، هي:

- ◀ المساعدات المباشرة للصيادين والعاملين في قطاع صناعة الصيد
- ◀ برامج دعم الإقراض
- ◀ الأفضليات الضريبية وبرامج دعم التأمين
- ◀ برامج دعم رأس المال والبنية الأساسية
- ◀ برامج التسويق ودعم الأسعار
- ◀ برامج إدارة مصايد الأسماك وصيانتها

كذلك تُصنّف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الدعم (التحويلات المالية الحكومية) طبقاً لكيفية تنفيذ التحويلات، أي دعم أسعار السوق، والمدفوعات المباشرة، والتحويلات التي تؤدي إلى تخفيض التكاليف أو كخدمات عامة. وتغطي الخدمات العامة عدداً من الفئات الفرعية هي إدارة مصايد الأسماك، وتنفيذ اللوائح والبحوث (OECD 2000)

• التطبيق

التصنيف طبقاً لمكان وجود الدعم في قطاع صناعة الصيد. ويحدد تقرير هيئة التصنيف طبقاً لـ PricewaterhouseCoopers، 2000 (الصفحة 9) ثلاث فئات فرعية، هي المصايد الطبيعية، وتربية الأحياء المائية، وتصنيع الأسماك. وفي الحالات التي يوجد فيها تكامل رأسي بدرجة كبيرة بين القطاعات الفرعية في صناعة الصيد، قد يكون من الصعب في بعض الأحيان الوصول إلى تحديد واضح للحدود بين القطاعات الفرعية المختلفة.

• التصنيف طبقاً لمصدر الدعم

التصنيف طبقاً لأجهزة الحكومية التي تقدم الدعم – إدارة متخصصة في قطاع صناعة الصيد أو مؤسسة حكومية مثل وزارة الثروة السمكية أو مؤسسة ليست متصلة اتصالاً مباشراً بقطاع صناعة الصيد – أو ما إذا كان الدعم مخصصاً بالتحديد لقطاع صناعة الصيد أو أنه متاح لقطاعات أخرى. ويمكن تقسيم الدعم إلى دعم محلي أو قطري أو إقليمي. ويشير Milazzo (1998) في تقرير له إلى نوعين من "الدعم الذي يشمل عدة قطاعات": مثل المساعدة في بناء السفن وتطوير مرافق البنية الأساسية. ويعد الدعم الذي يقدمه الصندوق النرويجي للتنمية الصناعية والإقليمية، لتنمية المناطق المتخلفة، على سبيل المثال، من أمثلة الدعم الذي يفيد قطاع صناعة الصيد حتى وإن لم يكن موجهاً مباشرة إلى هذا القطاع (EEC 1997). كذلك فإن تغيير السياسات النقدية، مثل أسعار الفائدة، أو نسب الضرائب يؤثر أيضاً على صناعة الصيد إذا كان هذا التدخل عمومياً وجاء من خارج قطاع صناعة الصيد (Schrank and Keithly Jr. 1999).

• التصنيف طبقاً لنطاق الدعم: أي ما إذا كان على نطاق ضيق أو على نطاق واسع

التصنيف طبقاً لأهمية الدعم من الناحية النقدية، إما قياساً على الإنفاق العام ككل، أو المنافع التي تعود على جهات معينة (PricewaterhouseCoopers 2000).

• التصنيف طبقاً لمدى تأثير الدعم: أي ما إذا كان في المدى القريب أو في المدى البعيد

التصنيف طبقاً للإطار الزمني الذي سيؤثر الدعم خلاله على ربحية صناعة الصيد. فأشكال الدعم التي تنطوي على تغيير في رأس المال تكون أثارها عادة في المدى البعيد. ومع ذلك، فالقضية معقدة. وعلى سبيل المثال، فإن خطة دعم الاستثمار في سفن الصيد يكون تأثيرها على الربحية في المدى البعيد لأنها تنطوي على تغيير في رأس المال. وفي نفس الوقت، فمن المعروف أنه مع زيادة طاقة الصيد، ينخفض ربح المصايد - وبالتالي تنخفض ربحيتها - بل قد يكون تأثير الدعم على الربحية بالسلب من في المستقبل (Schrank and Keithly Jr. 1999). وعلاوة على ذلك، فمن المرجح أن يكون للدعم تأثير ضمني على الكفاءة عموماً كما أن التأثير على الأرباح في المدى القريب سوف يُترجم بمرور الوقت إلى زيادة قدرة النشاط الاقتصادي العام على الاستمرار.

- تصنيف الدعم طبقاً لمصدره: من الميزانية العامة أو من خارج الميزانية
التصنيف طبقاً لما إذا كان الدعم مدرجاً في الميزانية الحكومية - كأن يكون مدرجاً في ميزانية الجهاز أو الإدارة المعنية بمصايد الأسماك، أو أنه غير مدرج بها - كأن يكون الدعم على شكل قروض مدعمة أو منح أفضليات ضريبية. وقد تشمل هذه الفئة الأخيرة الدعم الذي يأتي من أجهزة أخرى غير الأجهزة المعنية بمصايد الأسماك (Milazzo 1998).

- تصنيف الدعم من حيث كونه من أشكال الدعم "المعتاد" أو بغرض صيانة الموارد
التصنيف طبقاً لما إذا كان الدعم يؤدي إلى زيادة الإنتاج، مثل زيادة القدرة على صيد الأسماك، أو ما إذا كان له تأثير مفيد من الناحية البيئية، أو أنه يستهدف الحد من عمليات الصيد وصيانة قاعدة الموارد. وهذا الدعم يكون عادة "سيئاً" في شكله الأول و"جيداً" في شكله الثاني (Milazzo 1998).

- تصنيف الدعم من حيث كونه إيجابياً أو سلبياً
التصنيف طبقاً لما إذا كان الدعم إيجابياً من حيث أنه يؤدي إلى زيادة ربحية صناعة الصيد، مثل منحة أو ضمان لقرض، أو سلبياً من حيث أنه يؤدي إلى تقليل الأرباح، مثل الضرائب. وينبغي ملاحظة أنه على الرغم من أن الدعم قد يكون سلبياً بالنسبة لصناعة الصيد، فمن المتوقع أن يكون إيجابياً بالنسبة للمجتمع ككل من خلال تأثيره الإيجابي التراكمي على القطاعات الأخرى. كذلك فإن التأثيرات الخارجية الناتجة عن الدعم في القطاعات الأخرى يمكن أن تكون بمثابة دعم سلبي لصناعة الصيد (Schrank and Keithly Jr. 1999). وأحياناً تؤدي أشكال الدعم الإيجابية والسلبية إلى إبطال تأثير بعضها البعض. وعلى سبيل المثال، يمكن تصنيف الرسوم التي تقرضها الحكومة على كميات الأسماك التي يتم إنزالها كدعم سلبي، ومع ذلك فإذا كان إيراد هذه الرسوم يستخدم في تمويل خطة لدعم أسعار الأسماك تعود فوائدها على الصيادين الذين يسددون هذه الرسوم، فإن البرنامجين معاً يمثلان نشاطاً للتمويل الذاتي وليس دعماً. ومع ذلك، فإن القواعد الحكومية التي تقضي بدعم هذا النشاط يمكن تصنيفها على أنها شكل من أشكال الدعم لأنها تعد تدخلاً من جانب الحكومة يؤثر على ربحية صناعة الصيد.

- تصنيف الدعم من حيث تأثيره على خفض التكاليف أو زيادة الدخل
التصنيف طبقاً لكيفية تأثير الدعم على ربحية صناعة الصيد. وقد ميزت الولايات المتحدة، في رسالة بعثت بها إلى منظمة التجارة العالمية، بين أشكال الدعم التي تؤدي إلى خفض تكاليف رأس المال (الثابتة) وخفض تكاليف التشغيل (المتغيرة)، والدعم الذي يؤدي إلى زيادة الدخل ودعم الأسعار (لجنة التجارة والبيئة بمنظمة التجارة العالمية، 2000/1999). وهذا التصنيف يمكن توسيعه أكثر من ذلك بحيث يتم تصنيف أشكال الدعم طبقاً لنوع الإيرادات أو التكاليف التي سيؤثر فيها الدعم.

المرفق الثالث:

أمثلة أخرى لبعض أشكال الدعم الممكنة من الفئات المختلفة⁽¹⁸⁾

الفئة الأولى

<p>الدمج من أجل تحسين الكفاءة الاقتصادية. منح لشراء معدات السلامة. حوافز مباشرة للتصدير. منح لإعادة تدريب الصيادين للعمل في صناعات أخرى. خطط التعويض في حالة سوء الأحوال الجوية. الضرائب (السلبية). الرسوم (السلبية) التي تفرض على الواردات والصادرات. التعويض عن الأضرار. المنح الاستثمارية لإقامة برك تربية الأسماك. المنح التي تُدفع في حالة سحب سفن الصيد من الخدمة لفترات مؤقتة. مدفوعات دعم حصول الصيادين على إجازات. مدفوعات لخفض تكاليف الإجراءات المحاسبية. تقديم مساهمات مقابلة للاستثمارات التي ينفقها القطاع الخاص. دعم عمليات النقل.</p>	<p>منح لشراء سفن صيد جديدة أو مستعملة، أو لتطوير السفن. دعم الدخل، والتأمين ضد البطالة، ومدفوعات ضمان الدخل. مدفوعات مقابل الاستغناء عن السفن وإخراجها من الخدمة. إلغاء تراخيص وأذن وحصص الصيد مقابل تعويضات ومنح التقاعد. التعويض في مواسم إغلاق المصايد أو الحد من الصيد فيها. برامج التعويض في حالة وجود تضارب بين معدات الصيد المستعملة والرغبة في صيانة الموارد. تعويضات التخفيف من حدة الكوارث التي يتعرض لها الصيادون. الاستثمارات المباشرة الجديدة من جانب الحكومة في شركات تصنيع الأسماك، أو شركات الصيد، أو شركات تربية الأحياء المائية. مدفوعات للصيادين لدعم الأسعار. منح لصغار الصيادين ومساعدات مباشرة للمشاركين في مصايد معينة. منح للبدء في مشروعات مشتركة.</p>
--	---

الفئة الثانية

<p>برامج البحوث والتنمية التي تمويلها الحكومة. خفض الرسوم التي تتقاضاها الأجهزة الحكومية. حصول الصيادين على مستلزماتها بسعر أقل من سعر السوق. جمع المعلومات وتحليلها ونشرها. الترويج لمصايد الأسماك وتمييزها. إجراء عمليات الصيد الاستكشافية وتنمية معدات الصيد. تحسين المصايد بما في ذلك دعم إقامة الخلجان الصناعية. إجراء بحوث على الصيد في المياه العميقة. التعاون الدولي في مجالات مصايد الأسماك. التدخل في السوق. برامج التنمية الإقليمية. التعريفات الجمركية وحصص التعريفات الجمركية. الإعفاء من رسوم الواردات. نظم دعم الأسعار. حظر تفرغ الأسماك. حظر الاستثمارات الأجنبية المباشرة. إدارة مصايد الأسماك (التكاليف التي لا تسترد) الترويج لاستهلاك الأسماك. مناطق التجارة الحرة. بحوث السوق. فرض قيود على الملكية. تخصيص حصص الصيد للصيادين المحليين فقط.</p>	<p>البرامج الصحية التي تمويلها الحكومة لمصايد معينة. المبالغ التي تدفع للحكومات الأجنبية مقابل الصيد في المناطق التابعة لها. مرافق البنية الأساسية الخاصة بصناعة الصيد، مثل أسواق السمك، وأماكن إنزال الأسماك والموانئ. تقديم خدمات توفير الطعم المستخدم في الصيد. تطوير معدات الصيد. دعم إدارة مصايد الأسماك القائمة على المجتمعات المحلية التقليدية، والتنمية الإقليمية ومنظمات المنتجين. إعفاء الوقود الذي تستخدمه سفن الصيد من الضرائب. الإعفاء من ضريبة المبيعات. إجراء تخفيضات خاصة على ضريبة الدخل بالنسبة للصيادين. برامج تأجيل سداد الضرائب. رد ضريبة الاستثمار. توفير القروض بشروط مواتية. ضمان الحكومة للقروض المصرفية. برامج التأمين على الصيادين أو دعم خطط التأمين. برامج تنشيط الأسواق. اللوائح التي تنظم المدخلات والمخرجات. دعم المجموعات والآليات الاستشارية. خدمات التفتيش وإصدار شهادات الصلاحية. خدمات التدريب والإرشاد. توفير زريعة الأسماك والأعلاف السمكية لقطاع تربية الأحياء المائية. فرض شروط على جنسية وإقامة موظفي ومديري شركات الصيد وأطقم السفن.</p>
---	---

(18) من إدارة تخطيط التنمية بقسم سياسات المصايد وتخطيطها، مصلحة مصايد الأسماك (ورقة عمل داخلية) ودراسات مماثلة.

<p>الفئة الثالثة</p> <p>برامج التفريخ ومواطن الأسماك. اللوائح البيئية. تحسين الظروف البيئية لمجتمعات الصيادين التقليديين. نقل التكنولوجيا. حماية المناطق البحرية. اللوائح الخاصة بمعدات الصيد (مثل معدات استبعاد صيد السلاحف البحرية). اللوائح الخاصة بسلامة الأغذية والقواعد الصحية.</p>	<p>القواعد واللوائح الخاصة باستخدام الكيماويات والعقاقير في تربية الأحياء المائية. خطط الإنتاج وحصص الأعلاف في مجال تربية الأحياء المائية. شروط إصدار تراخيص تربية الأحياء المائية. شروط الرقابة البيطرية على تربية الأحياء المائية. القواعد واللوائح الخاصة بهروب الأسماك من مناطق تربية الأحياء المائية. شروط حفظ السجلات وتقديم التقارير.</p>
<p>الفئة الرابعة</p> <p>استغلال الموارد بدون مقابل أو بأسعار أقل من أسعار السوق. عدم تنفيذ مواصفات الجودة الخاصة بالأسماك. عدم تحصيل رسوم التسجيل. عدم تنفيذ اللوائح القائمة. عدم مكافحة التلوث.</p>	<p>عدم اشتراط إصدار شهادات صلاحية أو تصاريح الصيادين. استفادة الصيادين من الخدمات العامة، مثل المياه وخدمات الصرف الصحي، بدون مقابل.</p>

عُقدت مشاورة الخبراء المعنية بتحديد وتقدير الدعم في قطاع صناعة الصيد وتقديم التقارير بشأنه، بمقر منظمة الأغذية والزراعة لمدة أربعة أيام اعتباراً من 3 ديسمبر/كانون الأول 2002. وقد استعرضت المشاورة مسودة الدليل الذي وضعتَه المنظمة لتحديد وتقدير الدعم في قطاع صناعة الصيد وتقديم التقارير بشأنه، وخلصت إلى أنه أصبح جاهزاً للاستخدام بعد إدخال بعض التعديلات الطفيفة عليه. وأوصت المشاورة بأن تُقدّم المنظمة الدعم للبلدان الأعضاء في إجراء الدراسات التي تستند إلى الدليل. ورأى الخبراء أن من المهم استخدام الطرق والمناهج المتاحة في تقدير الآثار المترتبة على الإجراءات التي تتخذها الجهات التي تحصل على الدعم فيما يتعلق بالبيئة والتجارة والنمو الاقتصادي والظروف الاجتماعية. وانتهت المشاورة إلى أن على المنظمة أن تعمل على تشجيع تطوير النماذج المناسبة واستخدامها في تقييم آثار الدعم من خلال إجراء دراسات حالة عن الأوضاع الفعلية.